



التقرير النصف سنوي
عن الأداء الاقتصادي والمالي
خلال العام ٢٠٢٥/٢٠٢٦

الإصدار الثامن

وزارة المالية

www.mof.gov.eg

وحدة الشفافية
والمشاركة المجتمعية

www.budget.gov.eg



ملخص لأهم تطورات الاقتصاد المصري

أولاً: أداء الاقتصاد العالمي وأهم إفتراضات الاقتصاد الكلى لموازنة العام المالي ٢٠٢٦/٢٠٢٥

١. أداء الاقتصاد العالمي لعام ٢٠٢٦ وأهم إفتراضات الاقتصاد الكلى لعام ٢٠٢٦/٢٠٢٥

٢. آفاق نمو الاقتصاد المصري خلال النصف الأول من العام المالي ٢٦/٢٥

ثانياً: الأداء المالي الفعلي خلال الستة أشهر الأولى من العام المالي ٢٠٢٦/٢٠٢٥

١. تطور الأداء المالي خلال الستة أشهر الأولى من العام المالي ٢٠٢٦/٢٠٢٥

٢. تقدير الأداء الفعلي للموازنة العامة للدولة في ضوء المستهدف للعام المالي ٢٠٢٦/٢٠٢٥ بأكمله

ثالثاً: أهم الإصلاحات التي ساهمت في تحقيق النتائج الإيجابية لتعبئة الموارد وتحسين كفاءة الإنفاق العام خلال النصف

الأول من العام المالي ٢٠٢٦/٢٠٢٥

أ. السياسات المالية المنفذة على جانب الإيرادات خلال النصف الأول للعام المالي ٢٦/٢٥

ب. السياسات المالية المنفذة على جانب الإنفاق العام خلال النصف الأول للعام المالي ٢٦/٢٥

ج. اهم السياسات المزمع تنفيذها على جانب الإيرادات

د. اهم السياسات المزمع تنفيذها على جانب الإنفاق العام

رابعاً: التقديرات الأولية المحدثة تحت المراجعة للأداء المالي للعام المالي بأكمله ٢٦/٢٥

خامساً: جهود وزارة المالية لاستدامة مديونية أجهزة الموازنة العامة للدولة (داخلي/خارجي)

١. أطلقت وزارة المالية في يناير ٢٠٢٦ وثيقة "خطة الاقتراض السنوي لجمهورية مصر العربية"

٢. إستراتيجية الدين متوسطة المدى للفترة ٢٠٢٦-٢٠٢٩

٣. أداء محفظة الدين في النصف الأول من عام ٢٠٢٦/٢٠٢٥

٤. مدى تغير مستهدفات دين أجهزة الموازنة العامة للدولة للعام المالي بأكمله ٢٠٢٦/٢٠٢٥ مقارنة بموازنة نفس العام

سادساً: المخاطر المالية والعالمية

ملاحق

معاً وبكم نستكمل ما بدأناه...الموازنة ليست مجرد أرقام وإجراءات فقط، بل انعكاساً لمسار اقتصادى متوازن لتعزيز ثقة المستثمرين وفتح آفاقاً جديدة للنمو



تقدم وزارة المالية التقرير النصف سنوي لتسليط الضوء على الأداء الفعلى للموازنة العامة للدولة خلال الستة أشهر الأولى من العام المالى ٢٠٢٥/٢٠٢٦، ولاستعراض ما حققناه بالفعل من نتائج جيدة ومشجعة في إطار رؤية اقتصادية واضحة بخطة زمنية محددة، تضع نمو النشاط الاقتصادى والحماية الاجتماعية والاستقرار المالى في الصدارة.

موازنة ٢٥/٢٦ .. موازنة المصريين لكل المصريين
موازنة النمو والاستقرار والشراكة مع مجتمع الأعمال...
لا أعباء جديدة على المستثمرين
موازنة التدرج نحو التطبيق الكامل لموازنة البرامج
والأداء مع شمولية الموازنة

وذلك من خلال العمل على أربع مسارات متوازنة وهم كالتالى:
١- تعزيز الثقة وبناء شراكة مع مجتمع الأعمال مع تحسين الخدمات ووضوح الرؤية واليقين، ٢- سياسة مالية متوازنة ما بين تحقيق الانضباط المالى ودفع نمو النشاط الاقتصادى، ٣- استراتيجية متكاملة لاستدامة القدرة على تحمل خفض مديونية أجهزة الموازنة، ٤- زيادة الحيز المالى للإفاق على الحماية الاجتماعية ورفع مستوى المعيشة.

وفي هذا الإصدار نلتقي معاً لاستعرض ما وعدنا به، ومن منطلق شفافية المالية العامة،

يستعرض هذا التقرير تطور الأداء المالى خلال الأشهر الستة الأولى من العام المالى ٢٠٢٥/٢٠٢٦ والسياسات المالية المنفذة على جانبي الإيرادات والإفاق خلال النصف الأول من العام المالى، إلى جانب أهم السياسات المزمع تنفيذها خلال النصف الثاني منه. ويختتم التقرير بعرض موجز لأهم المخاطر المالية العالمية التي قد تؤثر على تحقيق المستهدفات المالية.

حيث قامت وزارة المالية بالعديد من الإجراءات الإصلاحية والتي أدت إلى تحقيق طفرة ونقل نوعية في الأداء المالى، وانعكست على ارتفاع معدل نمو الإيرادات الضريبية للعام الثانى على التوالى محققة ٣٢% خلال النصف الأول من العام ٢٥/٢٦، وبالتالي تم تحقيق فائض أولى قدره ١,٨% نسبة إلى الناتج المحلى الإجمالى مقابل ١,٣% نسبة إلى الناتج المحلى الإجمالى خلال نفس الفترة من العام المالى السابق. وكانت الإيرادات الضريبية قد حققت ٣٥% خلال العام الماضى بدون أعباء إضافية، وقد انعكست الآثار الإيجابية لهذه الإصلاحات على المستثمرين فى السوق المصرى (فأصبحت السوق المصرية أكثر جذباً للاستثمارات وضح القطاع الخاص المزيد من الأموال فى القطاعات الاقتصادية) مما أدى إلى زيادة الإستثمارات الخاصة لتحقيق ٥٨% من إجمالى الإستثمارات المنفذة خلال الربع الأول من عام ٢٥/٢٦، وقد ساهم هذا الأداء فى رفع متوسط معدل النمو للنصف الأول من عام ٢٥/٢٦ ليسجل ٥,٣%، بالإضافة إلى خفض دين أجهزة الموازنة العامة للدولة نسبة إلى الناتج المحلى الإجمالى، وبالتالي خلق مساحة مالية للإفاق على الصحة والتعليم والحماية الاجتماعية. وهو ما يؤكد أن ما وعدنا به فى البيان المالى للسنة المالية ٢٥-٢٦، وأمام مجلس النواب، يسير بثبات نحو تحقيق الأهداف المعلنة فى ضوء رؤيتنا لأولويات السياسة المالية. هذا وسنبذل قصارى جهدنا خلال المرحلة المقبلة لتحقيق مزيد من التحسن فى الخدمات التي يتلقاها المواطنين لضمان مستقبل أفضل للمواطن والأجيال القادمة.

ويتم إصدار هذا التقرير كأحد أهم التقارير الدورية ضمن دورة إعداد وتنفيذ الموازنة العامة للدولة بهدف زيادة الإفصاح المالى والشفافية والمساءلة المجتمعية وإشراك المواطن وإطلاعه على أحدث توجهات السياسة المالية والضريبية ومشاركته بالنتائج المحققة بهدف مد جسور التواصل المجتمعي مع كل أطراف المجتمع، باعتبار المواطن شريك أساسي فى وضع الموازنة العامة للدولة ومشاركته جزءاً لا يتجزأ من خطة إصلاح المالية العامة. وإتاحة هذه المعلومات هدفها تشجيعك على المشاركة فى عملية اتخاذ القرار من خلال تسجيل رأيك على المواقع الإلكترونية المختلفة <http://www.budget.gov.eg>

& <http://www.mof.gov.eg>

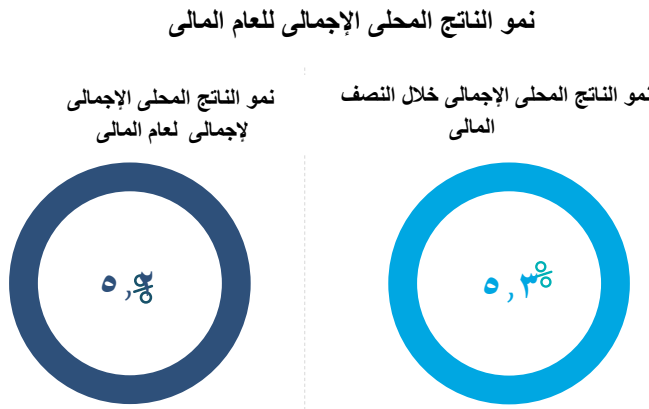
وزير المالية

أحمد كحيل

أحمد كجوك

ملخص لأهم التطورات الاقتصادية والمالية

١- فيما يخص مؤشرات أداء الاقتصاد الحقيقي



■ سجل معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي لمصر متوسط قدره ٥,٣% خلال النصف الأول من العام ٢٠٢٥/٢٦، وكذلك ٥,٣% في الربع الثاني، وهي الزيادة الأكبر منذ الربع الثالث من العام المالي ٢٠٢١-٢٠٢٢.

■ جاء هذا النمو نتيجة استمرار تنفيذ حزمة الإصلاحات الهيكلية والمالية والتجديدية التي عززت استقرار الاقتصاد الكلي ودفعت قدرته على التكيف مع التحديات الداخلية والخارجية.

■ تصدر النشاط الصناعي غير البترولي قائمة الأنشطة المساهمة

في النمو المحقق خلال الربع الثاني من العام المالي ٢٠٢٥/٢٦، حيث ساهم بمفرده بنحو ١,٢ نقطة مئوية من إجمالي الـ ٥,٣%. ويعود نموه بنسبة ٩,٦% إلى نجاح سياسات توطين الصناعة وتعزيز الصادرات تامة الصنع ونصف المصنعة وتحويل مصر إلى مركز صناعي إقليمي.

■ من أهم النشاطات التي ساهمت في هذا النمو المرتفع، نشاط البنوك الذي شهد نموا مرتفعا بنسبة ١٠,٢٣% ونشاط التأمين مرتفعا بمعدل ١٢,٨٥%، وقد ساهمت هذه المعدلات المرتفعة من ناحية أخرى في دعم جهود الشمول المالي من خلال التوسع في الخدمات المصرفية والتأمينية.

٢- فيما يخص مؤشرات الأداء المالي

■ ارتفع الفائض الأولي في النصف الأول من العام المالي ٢٠٢٥/٢٦ بشكل كبير إلى نحو ٣٨٣ مليار جنيه (١,٨% من الناتج) مقارنة بنحو ٢٣٠,٣ مليار جنيه (١,٣% من الناتج) خلال نفس الفترة من العام السابق، بمعدل نمو حوالى ٦٦,٢%.

■ تجدر الإشارة إلى أن النظرة العامة وفلسفة الإصلاحات المقترحة تأتي في إطار الاستمرار في جهود خلق شركات جديدة مع المجتمع الضريبي، سعياً لإعادة الثقة وتحسين الخدمات، من خلال إتاحة مجموعة من التيسيرات والمحفزات المتكاملة.

■ كما أنها تتضمن تطبيق أفضل المعايير الدولية الخاصة بالضرائب الدولية، هذا إلى جانب تطبيق بعض التعديلات على التعريفات الجمركية لمساندة الصناعة الوطنية وتشجيع الاستثمار والحد من التهريب وخفض زمن الإفراج الجمركي والتكلفة، وتطبيق المنظومة الالكترونية لضريبة المبيعات والأجور لعدد أكبر من شركات القطاع الخاص، كما أن الحزمة المقترحة تتضمن أيضاً العمل على سرعة إقرار وتطبيق حزمة التسهيلات الضريبية الثانية.

■ وكذلك منها ما يتعلق بتطوير وتبسيط منظومة الضريبة العقارية، من خلال تبسيط إجراءات تقديم الإقرارات، وزيادة حد الإعفاء للسكن الأول، والسماح بالإسقاط الضريبي، وإطلاق تطبيق لتقديم الإقرارات الضريبية إلكترونياً، والسماح لفترة محددة بسداد الضريبة العقارية دون تطبيق غرامات تأخير.

زيادة الإيرادات
الضريبية
بمعدل نمو سنوي
٣٢%

- ارتفع معدل نمو الإيرادات الضريبية للعام الثاني على التوالي محققا ٣٢% خلال النصف الأول من العام ٢٥/٢٦ نتيجة الإجراءات الإصلاحية التي قامت بها وزارة المالية على جانب الإيرادات.
- حققت السياسات المالية تقدما ملموسا في تحسين مؤشرات المديونية، حيث انخفض معدل دين أجهزة الموازنة العامة للدولة إلى الناتج المحلي الإجمالي من ٩٦% في عام ٢٥/٢٦، إلى نحو ٨٣,٨% في عام ٢٤/٢٥، ومتوقع أن يصل إلى نحو ٨١,٨% في عام ٢٥/٢٦.

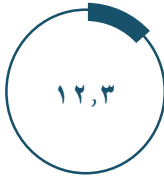
■ أطلقت وزارة المالية في ديسمبر ٢٥ ٢٠ لأول مرة "إستراتيجية المالية العامة للمدى المتوسط" (٢٥/٢٦ - ٢٩/٢٠٣٠) وتأتي أهمية هذا الإطار في تحديد أولويات الاتفاق وتخصيص الموارد مما يسهم في تحسين دقة والتنبؤ بالاحتياجات التمويلية لتحقيق الأهداف متوسطة المدى والانضباط المالي وتحسين مستوى الشفافية.

■ أطلقت وزارة المالية في يناير ٢٦ ٢٠ وثيقة "خطة الاقتراض السنوي لجمهورية مصر العربية" وتهدف الوثيقة إلى عرض خطة الاقتراض الحكومي للنصف الثاني من العام المالي ٢٥/٢٦ للفترة (يناير - يونيو ٢٦) لتلبية احتياجات التمويل الإجمالية وسداد المديونيات المستحقة مع الالتزام بالمسؤولية المالية والشفافية. كما أطلقت إستراتيجية الدين متوسطة المدى للفترة ٢٦-٢٩ بهدف تحقيق الاستدامة المالية من خلال خفض نسبة دين أجهزة الموازنة العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي، وتحسين مؤشرات خدمة الدين، وتقليل الاحتياجات التمويلية الإجمالية بنسبة تتراوح بين ٩% إلى ١١% من الناتج المحلي بحلول نهاية العام المالي ٢٨/٢٩.

■ أطلقت وزارة المالية "سند المواطن- الإستثمار في الأوراق المالية الحكومية" وهو أحد جهود وزارة المالية لنشر ثقافة الإستثمار بين صغار المدخرين وجذب شرائح متنوعة عبر المحافظ المختلفة بهدف تنويع أدوات الدين ومصادر التمويل.

٣- فيما يخص مؤشرات أداء الاقتصاد النقدى

معدل التضخم في ديسمبر ٢٥



مقابل ٢٤,١% في ديسمبر ٢٤

- انخفض معدل التضخم العام السنوي إلى ١٢,٥% في الفترة يوليو - ديسمبر ٢٥/٢٦، مقابل ٢٥,٧% خلال نفس الفترة من العام المالي السابق

٤- فيما يخص مؤشرات أداء الاقتصاد الخارجى

■ ارتفع صافي احتياطي النقد الأجنبي ليسجل نحو ٥١,٥ مليار دولار بنهاية ديسمبر ٢٥، نتيجة إرتفاع تحويلات المصريين العاملين بالخارج وإنتعاش التدفقات الاستثمارية لغير المقيمين مدفوعاً بتزايد ثقة المستثمرين، وارتفاع تدفقات الدخل من السياحة.

■ تحسن عجز حساب المعاملات الجارية ليسجل نحو ٣,٢ مليار دولار في الربع الأول من ٢٥/٢٦ مقابل عجز بلغ نحو ٥,٩ مليار دولار في نفس الربع من العام المالي السابق.

تحسن قوي لكافة مؤشرات الأداء الاقتصادي الخارجى

بلغ صافي الاحتياطيات الدولية بلغ الاستثمار الأجنبي المباشر نمو الصادرات غير البترولية بنسبة



(حصيلة بلغت نحو ٩,٨ مليار دولار)
خلال الربع الأول من العام المالي ٢٥/٢٦
مقابل ٧,٩ مليار دولار خلال نفس الفترة من العام
المالي ٢٤/٢٥



خلال العام المالي ٢٥/٢٦ مقابل
١١,١ مليار دولار خلال العام المالي
(بدون صفة رأس الحكمة) ٢٤/٢٥



في ديسمبر ٢٥ مقابل ٤٧,١ مليار دولار
في ديسمبر ٢٤

أولاً: أداء الاقتصاد العالمي وأهم افتراضات الاقتصاد الكلي لموازنة العام المالي ٢٠٢٦/٢٠٢٥

أداء مالي يصاحبه نمو اقتصادي أعلى من السنوات السابقة

ما وعدنا به من إصلاحات يتجسد اليوم في واقعنا.... أظهرت مؤشرات الاقتصاد الكلي للنصف الأول ٢٦/٢٥ صلاباً استثنائية في امتصاص الصدمات العالمية، مما يعزز الثقة في قدرة الاقتصاد المصري على النمو المستدام

ير الاقتصاد العالمي بمرحلة تحول جوهري تشكل ملامحها في ضوء وتيرة تعافٍ متباينة وتحديات جيوسياسية وجمركية أعادت صياغة سلاسل الإمداد الدولية. وفي خضم هذه المتغيرات، تركز رؤية الاقتصاد الوطني على تعزيز دعائم الاستقرار الكلي ورفع القدرات التنافسية للقطاعات الإنتاجية، مع تبني سياسات هيكلية مرنة تستهدف تحفيز الاستثمار الخاص وتوطين الصناعة لضمان الصمود أمام الصدمات الخارجية. ويأتي هذا التوجه في ظل مشهد دولي يتسم بالتعقيد، حيث تتداخل ضغوط التضخم العالمي مع التحولات المتسارعة في السياسات التجارية.

١- أداء الاقتصاد العالمي وأهم افتراضات الاقتصاد الكلي (عام ٢٠٢٦/٢٠٢٥):

أهم الافتراضات الاقتصادية الرئيسية

البيان	٢٠٢١/٢٠٢٠	٢٠٢٢/٢٠٢١	٢٠٢٣/٢٠٢٢	٢٠٢٤/٢٠٢٣	٢٠٢٥/٢٠٢٤	٢٠٢٦/٢٠٢٥	٢٠٢٦/٢٠٢٥
	فعلي	فعلي	فعلي	ختامي	ختامي أولي	موازنة	الأداء الفعلي في النصف الأول
معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي (%)	٣,٣	٦,٦	٣,٨	٢,٤	٤,٥	٤,٥	٥,٣%
معدل التضخم (المكمش) (%)	٦,٧	٨,١	٢٣,٤	٣٤,٤	٢٠,١	١٣,٠	١٦,٢%
مؤشر أسعار المستهلكين (%)	٤,٥	٨,٥	٢٤,١	٣٣,٦	٢٠,٩	-	١٢,٢%
متوسط سعر الفائدة على الآذون والسندات (%)	١٤	١٤,٣	١٩	٢٦,٥	٢٧,٠	١٨,٠	٢٥,٨%

١/ تم توقع سعر برميل برنت والقمح الأمريكي بتوقعات عدد من المؤسسات المالية الدولية.
*حسب بيانات الربع الأول المنشورة من قبل وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية

تشير أحدث التوقعات لتقرير "آفاق الاقتصاد العالمي" World economic outlook الصادر عن صندوق النقد الدولي في ١٩ يناير ٢٠٢٦ تحت عنوان "اقتصاد عالمي مستقر وسط قوى متباينة" إلى توقع رفع معدل نمو الاقتصاد العالمي خلال عام ٢٠٢٦ بشكل طفيف رغم التحديات التجارية ليصل إلى ٣,٣% (زيادة ٠,٢% عن توقعات سابقة في أكتوبر ٢٠٢٥)، وإن يستقر عند ٣,٢% في عام ٢٠٢٧. وذلك في ضوء توقع الاستثمارات الضخمة في قطاع التكنولوجيا (خاصة الذكاء الاصطناعي)، وقدرة القطاع الخاص على التكيف مع السياسات التجارية الحمائية، فضلاً عن تراجع الضغوط التضخمية في ظل ضعف الدولار مقابل العملات الأخرى وتحسن سلاسل الإمداد، مما يتيح للبنوك المركزية مساحة لتنفيذ سياسة نقدية أكثر تسيراً لدفع معدلات النمو الاقتصادي. ويشير صندوق النقد الدولي في تقرير آفاق الاقتصاد العالمي إلى توقع انخفاض التضخم العالمي من ٤,١% في عام ٢٠٢٥ إلى ٣,٨% في ٢٠٢٦، ثم إلى ٣,٤% في ٢٠٢٧.

أما بالنسبة للاقتصادات المتقدمة، رفع الصندوق توقعاته بالنسبة لنمو الولايات المتحدة الأمريكية مدعوماً بقوة الاستهلاك، بينما توقع إستفادة أقل من طفرة التكنولوجيا بالنسبة لمنطقة اليورو مقارنةً بدول أمريكا الشمالية، وتوقع تحسن النمو بالصين نتيجة التهدئة التجارية مع واشنطن وإجراءات التحفيز الداخلي. أما عن منطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى فتشير توقعات صندوق النقد الدولي إلى حالة من "التعافي التدريجي"، حيث تم رفع التوقعات بشكل طفيف مقارنة بتقديرات أكتوبر ٢٠٢٥، لتصل إلى ٣,٩% في عام ٢٠٢٦ (زيادة قدرها ٠,١% عن تقديرات أكتوبر ٢٠٢٥). ويتوقع أن يصل النمو إلى ٤,٠% في عام ٢٠٢٧. مدفوعاً في الأساس بزيادة تدريجية في إنتاج النفط في عالمي ٢٠٢٥ و ٢٠٢٦ بعد فترة من التخفيضات الطوعية (OPEC+)، مما يعزز ميزانيات الدول المصدرة. أما بالنسبة للدول المستوردة للنفط، فتأتي دولتي مصر والمغرب لتصدر القوي الدافعة للنمو الاقتصادي نتيجة الإصلاحات الهيكلية وتدفق الاستثمارات.

تحسن كبير في التصنيف الائتماني للإقتصاد المصري

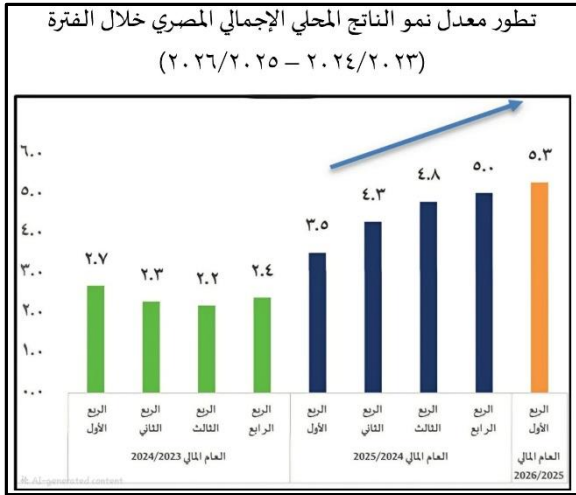
- وقد باتت جهود الإصلاح الإقتصادي تؤتي ثمارها مما انعكس على إستمرار التحسن بشكل ملحوظ في تقييم مصر الإئتماني لعدد من المؤسسات الدولية، وعلى رأسها مؤسستي ستاندرد آند بورز (S&P Global Ratings)، وفيتش (Fitch Ratings).
- حيث قامت مؤسسة ستاندرد آند بورز للتصنيفات الائتمانية (S&P Global Ratings) برفع التصنيف الائتماني السيادي طويل الأجل لمصر إلى درجة «B» بدلاً من «B-» مع نظرة مستقبلية مستقرة، مشيرةً إلى استمرار تنفيذ الإصلاحات الهيكلية، وتحرير سعر الصرف، وزيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، وتحسن المؤشرات الخارجية.
- كما أكدت مؤسسة فيتش للتصنيفات الائتمانية (Fitch Ratings) تصنيف مصر عند درجة «B» مع نظرة مستقبلية مستقرة، مسطرةً الضوء على مرونة النمو الإقتصادي، وارتفاع الاحتياطيات الأجنبية، وتحسن سيولة القطاع المصرفي، وتراجع معدلات التضخم نتيجة اتباع سياسة نقدية متشددة.
- وأشادت المؤسسات بانضباط السياسات المالية، والإصلاحات الضريبية الشاملة التي أسهمت في نمو الإيرادات الضريبية بنحو ٣٥% على أساس سنوي بفضل حزمة التسهيلات الضريبية التي تم تنفيذها خلال العام المالي ٢٠٢٤/٢٠٢٥. كما أثنتا على الالتزام بتعزيز نموذج النمو القائم على قيادة القطاع الخاص، حيث ارتفعت الاستثمارات الخاصة بأكثر من ٧٠% على أساس سنوي خلال العام المالي ٢٠٢٤/٢٠٢٥، ومثلت أكثر من ٥٠% من إجمالي الاستثمارات المنفذة خلال نفس الفترة، وهو ما أسهم في دفع التعافي الإقتصادي وتعزيز ثقة المستثمرين. وسجل معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ٤,٤% خلال العام المالي ٢٠٢٤/٢٠٢٥، مدفوعاً بشكل رئيسي— بالنمو القوي في قطاعات الصناعة التحويلية غير البترولية، والسياحة، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، إلى جانب التحسن في الحسابات الخارجية.
- وتمثل هذه التقييمات نقطة تحول جديدة في مسار التطور الإقتصادي الكلي لمصر، وتعكس اعترافاً دولياً بالالتزام الدولة الثابت بمواصلة الإصلاح وتعزيز الاستقرار.
- وتؤكد الحكومة التزامها بمواصلة مسار الضبط المالي، وخفض نسب الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي، وتحقيق نمو شامل ومستدام يخدم المواطن المصري

٢- آفاق نمو الاقتصاد المصري خلال النصف الأول من العام المالي ٢٠٢٦/٢٠٢٥

أ- تحسن أداء القطاع الحقيقي خلال النصف الأول من العام المالي ٢٠٢٦/٢٠٢٥ :

استمرار الأداء القوي للقطاع الحقيقي خلال النصف الأول من العام المالي ٢٠٢٦/٢٠٢٥ في ضوء تحسن مناخ الاستثمار وزيادة نشاط القطاع الخاص ومساهمة القطاعات الإنتاجية والخدمية

لأول مرة منذ أكثر من ثلاثة أعوام يسجل معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي لمصر متوسط ٥,٣% خلال النصف الأول من العام ٢٦/٢٥، ومن المتوقع أن يرتفع ليصل إلى ٥,٢% بنهاية العام المالي ٢٠٢٦/٢٠٢٥



المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي

ارتفع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي للاقتصاد المصري ليحقق ٥,٣% خلال النصف الأول من عام ٢٦/٢٥، مدعوماً بتحسين أداء القطاعات الإنتاجية والخدمية، واستمرار تعافي النشاط الاقتصادي، وتحسن إيرادات قناة السويس، وانتعاش قطاع السياحة، ونمو الصناعات التحويلية، فضلاً عن نمو الاستثمار الخاص خلال الربع الأول بشكل ملحوظ ليستحوذ على ٦٦% من إجمالي الاستثمار، في ضوء التوجه نحو إتاحة مساحة أكبر للقطاع الخاص وتعميق دور الاستثمار الخاص والأجنبي المباشر كداعم رئيسي للنمو وفرص العمل، مع التركيز على القطاعات القابلة للتبادل التجاري، ولمزيد من التفاصيل:

١. فيما يخص الأداء الفعلي للنمو خلال الربع الأول من العام المالي ٢٠٢٦/٢٠٢٥: (وفقاً لوزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي)

معدل نمو أهم القطاعات الاقتصادية خلال الربع الأول من العام المالي ٢٠٢٦/٢٠٢٥



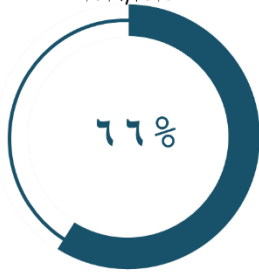
■ الربع الأول ٢٥/٢٦ ■ الربع الأول ٢٤/٢٥

ارتفع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي للاقتصاد المصري محققاً ٥,٣% خلال الربع الأول من العام المالي ٢٠٢٦/٢٠٢٥، مقارنة بمعدل نمو بلغ ٣,٥% في الربع المناظر من العام المالي السابق، ويرجع ذلك إلى نمو عدة قطاعات من أبرزها:

■ قطاع الصناعة غير البترولية بنحو ١٤,٥% نتيجة تعميق التصنيع المحلي، وتوسيع نطاق مبادرات دعم الصادرات، وتشجيع الصناعات ذات القيمة المضافة المرتفعة من خلال مبادرة دعم فائدة قروض القطاعات الإنتاجية ودعم القطاعات الصناعية ذات الأولوية.

تحسن قوي لكافة مؤشرات الأداء الاقتصادي الحقيقي خلال الربع الأول

استثمارات القطاع الخاص كنسبة من إجمالي
الاستثمارات خلال الربع الأول من العام المالي
٢٠٢٦/٢٠٢٥



معدل نمو استثمارات القطاع الخاص خلال الربع الأول من
العام المالي ٢٠٢٦/٢٠٢٥



- قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات يحقق ١٤,٥% (نتيجة الاستثمارات الضخمة في البنية التحتية الرقمية، الارتفاع الكبير في متوسط سرعة الإنترنت، انتشار الخدمات الرقمية وتوسيع قاعدة المستخدمين)
- قطاع السياحة يحقق ١٣,٨% نتيجة افتتاح مشروعات كبرى ونمو الطاقة الفندقية المتاحة في مصر مثل تنمية البحر الأحمر والساحل الشمالي، وكذلك بعد افتتاح المتحف الكبير، بما يعزز إيرادات النقد الأجنبي ويدعم معدلات التشغيل.

- تحسن في نشاط قناة السويس ليسجل معدل نمو موجب للمرة الأولى منذ الربع الثاني للعام المالي ٢٠٢٤/٢٠٢٣ محققاً ٨,٦%
- وكذلك شهدت قطاعات استراتيجية أخرى نموا ملحوظا، فحقق قطاع التأمين معدل نمو قدره ٨,٩%، يليه قطاع الكهرباء بنسبة ٥,٤%، بفضل التوسع في مشروعات الطاقة والتحول الرقمي للخدمات المالية. كما سجل قطاعا النقل والتخزين والتشييد والبناء نمواً بنسب ٣,٩% و ٣,٣% على التوالي، مدفوعين بتطوير البنية التحتية وتوسيع الرقعة العمرانية، والتي فاقت معدلات النمو السالبة للقطاعات الاستخراجية والبتروال والغاز.

٢. فيما يخص الأداء الفعلي للنمو خلال الربع الثاني من العام المالي ٢٠٢٦/٢٠٢٥: (وفقاً لتصريحات وزير التخطيط في جلسة مجلس الوزراء بتاريخ ١٧ فبراير ٢٠٢٦)

سجل الاقتصاد المصري خلال الربع الثاني من العام المالي الجاري ٢٠٢٦/٢٠٢٥ أداء استثنائياً، محققاً أعلى معدل نمو بنسبة ٥,٣%. وتعد هذه الزيادة هي الأكبر منذ الربع الثالث من العام المالي ٢٠٢٢/٢٠٢١، مدفوعةً بحزمة الإصلاحات الهيكلية والمالية والنقدية التي عززت استقرار الاقتصاد الكلي ورفعت من مرونته في مواجهة التحديات الداخلية والخارجية.

ومن أهم القطاعات الدافعة للنمو خلال الربع الثاني من العام المالي ٢٠٢٦/٢٠٢٥

- النشاط الصناعي غير البترولي: تصدر هذا القطاع قائمة الأنشطة المساهمة في النمو المحقق، حيث ساهم بمفرده بنحو ١,٢ نقطة مئوية من إجمالي الـ ٥,٣%. ويعود نموه بنسبة ٩,٦% إلى نجاح سياسات توطین الصناعة وتعزيز الصادرات تامة الصنع ونصف المصنعة.
- قطاع السياحة: استمر نشاط المطاعم والفنادق في أدائه المتميز، حيث انعكست جهود تنشيط القطاع على جذب ١٩ مليون سائح خلال عام ٢٠٢٥، وهو رقم قياسي يرسخ مكانة مصر كوجهة سياحية رائدة عالمياً.
- ساهم النمو المرتفع في قطاعي البنوك (١٠,٧٣%) والتأمين (١٢,٨٥%) في دعم جهود الشمول المالي من خلال التوسع الملحوظ في الخدمات المصرفية والتأمينية.
- قناة السويس والتعافي التدريجي: بدأ نشاط القناة في التعافي الجزئي محققاً نمواً بنسبة ٢٤,٢%، بالتزامن مع العودة التدريجية للاستقرار في منطقة البحر الأحمر، وبفضل المبادرات التحفيزية التي أطلقتها هيئة قناة السويس.
- قطاع الطاقة: انحسر الانكماش في نشاطي البتروال والغاز نتيجة تكثيف برامج الحفر والاستكشاف وتوفير التسهيلات اللازمة للشركاء الأجانب، بما في ذلك سداد جزء كبير من مستحقاتهم المالية، مما أدى لزيادة الإنتاج في الأشهر الأخيرة.

وكانت من أبرز القطاعات المحركة للنمو خلال الربع الثاني من العام المالي ٢٠٢٦/٢٠٢٥ مايلي:

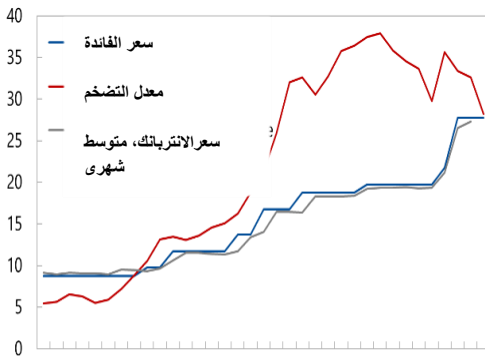
حققت قناة السويس نمواً بنسبة ٢٤,٢%، والمطاعم والفنادق بنسبة ١٤,٦%، والصناعة غير البترولية بنسبة ٩,٦%، وتجارة الجملة والتجزئة بنسبة ٧,١%، والنقل والتخزين بنسبة ٦,٤%، والكهرباء بنسبة ٥,٦%، والصحة بنسبة ٤,٦%، والتعليم بنسبة ٣,٣%.

أما بالنسبة إلى معدلات النمو المستهدفة بنهاية العام المالي ٢٠٢٦/٢٠٢٥: واستناداً إلى ما تم تحقيقه في الربع الثاني من العام المالي ٢٠٢٦/٢٠٢٥، فمن المتوقع أن يرتفع معدل النمو الحقيقي للاقتصاد المصري ليصل نحو ٥,٢% بنهاية العام المالي ٢٠٢٦/٢٠٢٥ مقابل تقديرات ٤,٥% لنفس العام المالي، وبعد تحقيق معدل نمو إيجابي قدره ٤,٤% في العام المالي ٢٠٢٥/٢٠٢٤.

ب- أداء القطاع النقدي والتضخم خلال النصف الأول من عام ٢٦/٢٥

التيسير النقدي في ضوء انخفاض معدلات التضخم خلال النصف الأول من ٢٠٢٦/٢٠٢٥

- وفقاً لتقرير السياسة النقدية للربع الرابع من عام ٢٠٢٥ الصادر عن البنك المركزي، انخفض التضخم في الربع الرابع من عام ٢٠٢٥ في ضوء انخسار الضغوط من جانب أسعار السلع الغذائية، مع استمرار الضغوط المحدودة من جانب أسعار الخدمات والسلع ذات الأسعار المحددة إدارياً. ولكنها لم تؤثر على اتجاهه النزولي. كما انخفض معدل التضخم العام للحضر السنوي إلى ١٢,٥% في الفترة يوليو - ديسمبر ٢٠٢٦/٢٠٢٥، مقابل ٢٥,٧% خلال نفس الفترة من العام المالي السابق، وتجدر الإشارة إلى أنه كان قد تم تقدير متوسط معدل التضخم عند ١٣,٠% وقت إعداد موازنة العام المالي ٢٦/٢٥، في حين تشير أحدث التقديرات الأولية إلى توقع وصوله إلى أقل من تقديرات الموازنة عند ١١,٣%. وبناء عليه، استأنف البنك المركزي سياسة التيسير النقدي، حيث تم خفض الفائدة بـ ١٠٠ نقطة أساس في كلا من شهر أكتوبر وديسمبر ٢٠٢٥، ليصل إجمالي الخفض منذ بداية العام ٢٠٢٥ إلى ٧٢٥ نقطة أساس.



- وفيما يتعلق بمعدل النمو السنوي للسيولة المحلية (M2)، فقد شهد تباطؤ خلال الربع الرابع من عام ٢٠٢٥، مسجلاً ٢١,٥% في المتوسط، مقارنة بمتوسط قدره ٢٢,٧% خلال الربع الثالث من عام ٢٠٢٥، ويعزى ذلك جزئياً إلى انخفاض نمو المطلوبات من الحكومة بشكل ملحوظ نتيجة الضبط المالي ورفع كفاءة الإيرادات، حيث سجل ١٢,٩% في ديسمبر ٢٠٢٥ مقابل ٢٩,٢% في ديسمبر ٢٠٢٤، ونزولاً من أعلى نقطة له في مايو ٢٠٢٥ بنحو ٤٤,٣%. وقد ارتفع صافي الأصول الأجنبية لدى القطاع المصرفي بشكل ملحوظ بمقدار تراكمي بلغ ٤,٧ مليار دولار خلال الربع الرابع من عام ٢٠٢٥ ليسجل ٢٥,٥ مليار دولار في ديسمبر ٢٠٢٥ مقابل ٢٠,٨ مليار دولار في سبتمبر ٢٠٢٥؛ ومسجلاً معدل نمو تاريخي قدره ٣٨٧,٨% مقارنة بشهر ديسمبر ٢٠٢٤. ويعزى هذا الارتفاع جزئياً إلى مراكمة الأصول الأجنبية لدى البنوك التجارية مدعوماً بزيادة موارد النقد الأجنبي، ولا سيما تحويلات العاملين بالخارج واستثمارات الأجانب في أدوات الدين الحكومية المصرية. وعلى صعيد ائتمان القطاع الخاص، استمر معدل النمو الحقيقي للقروض الممنوحة للقطاع الخاص بالعملة المحلية في تسجيل مستويات موجبة، إذ بلغ ١١,٨% في المتوسط خلال الربع الرابع من عام ٢٠٢٥، مقارنة بمتوسط قدره ١٤,٢% في الربع السابق.

ج- أداء القطاع الخارجى خلال الربع الأول من العام المالى ٢٠٢٦/٢٠٢٥

١) أداء ميزان المدفوعات خلال الربع الأول من العام المالى ٢٠٢٦/٢٠٢٥:

سجل ميزان المدفوعات عجز كلى محدود قدره ١,٦ مليار دولار خلال الربع الأول من العام المالى ٢٠٢٦/٢٠٢٥، مقابل نحو ٩٩١,٢ مليون دولار خلال الربع الأول من العام السابق. ويرجع ذلك فى الأساس إلى تحسن ميزان المعاملات الجارية مقابل عجز المعاملات الرأسمالية والمالية كالتالى:

١) المعاملات الجارية

تحسن عجز حساب المعاملات الجارية ليسجل نحو ٣,٢ مليار دولار مقابل عجز بلغ نحو ٥,٩ مليار دولار فى نفس الربع من العام المالى السابق. وقد جاء هذا التحسن كنتيجة:

- تصاعد تحويلات المصريين العاملين بالخارج بنحو ٢٩,٨% لتسجل نحو ١٠,٨ مليار دولار مقابل نحو ٨,٣ مليار دولار. كما تشير بيانات يوليو-ديسمبر ٢٠٢٦/٢٠٢٥ إلى نمو قدره ٢٩,٦% لتصل إلى ٢٢,١ مليار دولار مقارنة بنحو ١٧,١ مليار دولار خلال نفس الفترة من العام السابق.
- ارتفاع الإيرادات السياحية بمعدل ١٣,٨% لتسجل نحو ٥,٥ مليار دولار مقابل نحو ٤,٨ مليار دولار، لارتفاع عدد الليالى السياحية لتسجل نحو ٥٨,٧ مليون ليلة مقابل ٥١,٦ مليون ليلة.
- ارتفاع إيرادات رسوم المرور فى قناة السويس بمعدل ١٢,٤% لتصل إلى نحو ١,٠٥ مليار دولار، مقابل ٩٣١,٢ مليون دولار،
- انخفاض عجز الميزان التجارى غير البترولى بمقدار ٣٩٠,٢ مليون دولار ليقصر على نحو ٩,٥ مليار دولار (مقابل نحو ٩,٨ مليار دولار) نتيجة ارتفاع حصيلة الصادرات السلعية غير البترولية بنحو ١,٩ مليار دولار لتصل إلى نحو ٩,٨ مليار دولار مقابل نحو ٧,٩ مليار دولار.

٢) المعاملات الرأسمالية والمالية

حقق حساب المعاملات الرأسمالية والمالية صافى تدفق للخارج بلغ نحو ٣٦٦,٤ مليون دولار فقط خلال فترة الدراسة، نتيجة لارتفاع الأصول الأجنبية للبنوك فى الخارج بنحو ٥,٣ مليار دولار. وسجلت الاستثمارات الأجنبية المباشرة فى مصر صافى تدفق للداخل قدره ٢,٤ مليار دولار، كما سجلت الاستثمارات فى محفظة الأوراق المالية فى مصر صافى تدفق للداخل بلغ نحو ١,٨ مليار دولار.

٢) صافى احتياطي النقد الأجنبي فى ديسمبر ٢٠٢٥:

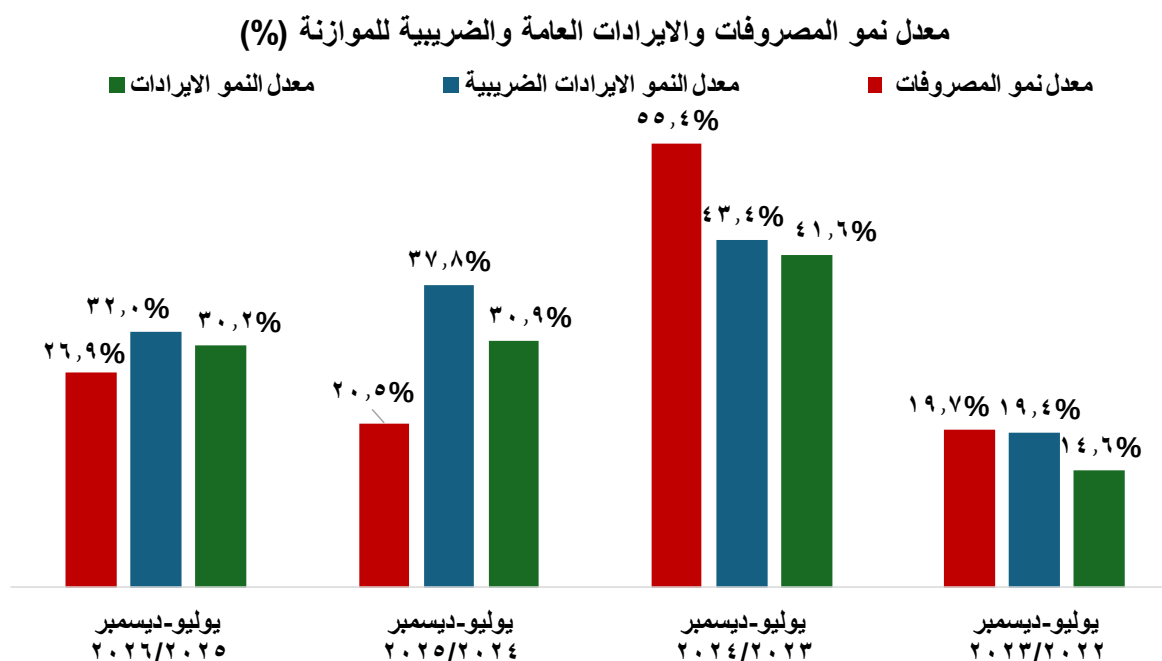
ارتفع صافى احتياطي النقد الأجنبي ليسجل نحو ٥١,٥ مليار دولار بنهاية ديسمبر ٢٠٢٥، مقارنة بـ ٤٧,١ مليار دولار فى ديسمبر ٢٠٢٤، نتيجة ارتفاع تحويلات المصريين العاملين بالخارج وانتعاش التدفقات الاستثمارية لغير المقيمين مدفوعاً بتزايد ثقة المستثمرين، وارتفاع تدفقات الدخل من السياحة، وتجدر الإشارة إلى أنه من أهم المصادر النقدية الإضافية لعام ٢٠٢٦، حصول مصر على ٣,٥ مليار دولار من صفقة مشروع "علم الروم"، وتوقع حصول مصر خلال شهر مارس ٢٠٢٦ على ٢,٧ مليار دولار الخاصة بإنهاء المراجعات الخامسة والسادسة للبرنامج مع صندوق النقد الدولى، وحصلت مصر على مبلغ ١ مليار يورو من الاتحاد الأوروبي، ومتوقع الحصول على ٣ مليار يورو إضافي فى عام ٢٠٢٩ فى إطار برنامج الإصلاح الهيكلي مع الاتحاد الأوروبي.

ثانياً: الأداء المالي الفعلي للنصف الأول من الموازنة العامة للدولة في ضوء المستهدف للعام المالي ٢٠٢٦/٢٠٢٥

ما وعدنا به حققناه.. نتائج النصف الأول ٢٠٢٦/٢٠٢٥ جيدة ومشجعة بما يعكس قوة وصلابة الأداء المالي للدولة وسط تحديات إقليمية وعالمية يعكسها المشهد الاقتصادي العالمي المضطرب

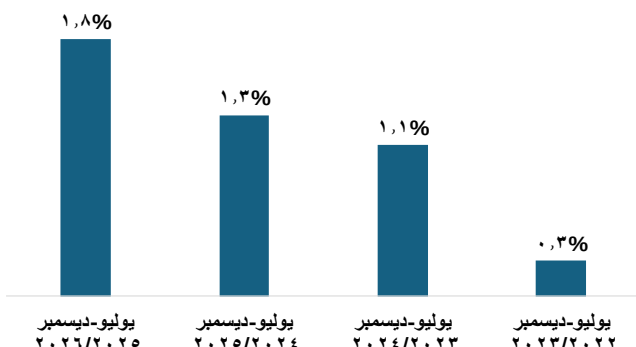
١- تطور الأداء المالي خلال الستة أشهر الأولى من العام المالي ٢٠٢٦/٢٠٢٥:

تركز موازنة العام المالي ٢٠٢٦/٢٠٢٥ على تحقيق التوازن بين الإنضباط المالي، ودفع نمو النشاط الاقتصادي، مع العمل على استمرار تحقيق فوائض أولية لوضع دين أجهزة الموازنة العامة كنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي في مسار نزولي، وتحسين إدارة المالية العامة من خلال إستكمال تطبيق مفهوم موازنة الحكومة العامة، لتشمل إيرادات ومصروفات الهيئات العامة الاقتصادية، ووضع سقف قانوني ملزم لدين الحكومة العامة. وعلى الجانب الاقتصادي، العمل على الإستمرار في تعزيز محركات الإدارة المالية الرشيدة والتي تعزز ثقة المستثمرين والمستهلكين، وتمكن القطاع الخاص من قيادة قاطرة النمو وإستكمال جهود خلق شراكة حقيقية مع مجتمع الأعمال للنهوض بالاقتصاد الوطني ليكون أكثر تنافسية بالتركيز على دعم سياسات توطين الصناعة وتعميق الإنتاج المحلي ومساندة الأنشطة التصديرية والإنتاجية وتوسيع القاعدة الضريبية، مع توفير الحماية الاجتماعية للاهتمام ببناء المواطن المصري وتحسين مستوى معيشته.



شهد النصف الأول من العام المالي ٢٠٢٦/٢٠٢٥ تحقيق أداء مالي متميز في ضوء الإلتزام بتوجهات الإصلاح الاقتصادي وجني ثمار تطبيق "حزم الإصلاح الضريبي"، حيث إرتفعت الإيرادات الضريبية بنحو ٣٢%، (أي ارتفاع بنحو ٠,٧٪ من الناتج المحلي الإجمالي مقارنة بنفس الفترة من العام المالي السابق)، في الوقت نفسه، إرتفعت إجمالي المصروفات بمعدل اقل من الإيرادات الضريبية بنحو ٢٦,٩%، مقابل العام السابق نتيجة زيادة الإنفاق على كل من مدفوعات الفوائد بـ ٣٤,٧%، والدعم والمنح والمزايا الإجتماعية بنحو ١٦,٣%، وشراء السلع والخدمات بـ ١٦,٨%. بالإضافة إلى تعجيل تضمين الإستثمارات العامة لتبلغ ١٤١,٤ مليار جنيه، بزيادة بنسبة ٥٢,٦% عن العام السابق

الميزان الأولي (نسبة للناتج المحلي الاجمالي)



وهو ما ساعد على تحقيق فائض اولي كبير بلغ ٣٨٣ مليار جنيه (١,٨% من الناتج المحلي الإجمالي)، مقابل ٢٣٠ مليار جنيه (١,٣%) خلال الفترة المماثلة، (وهو ما يمثل زيادة بنحو ٠,٥% من الناتج المحلي الإجمالي مقارنة بنفس الفترة من العام المالي السابق). وبلغ العجز المالي الكلي ٤,٢% من الناتج المحلي الإجمالي، مقابل ٤% خلال نفس الفترة من العام السابق

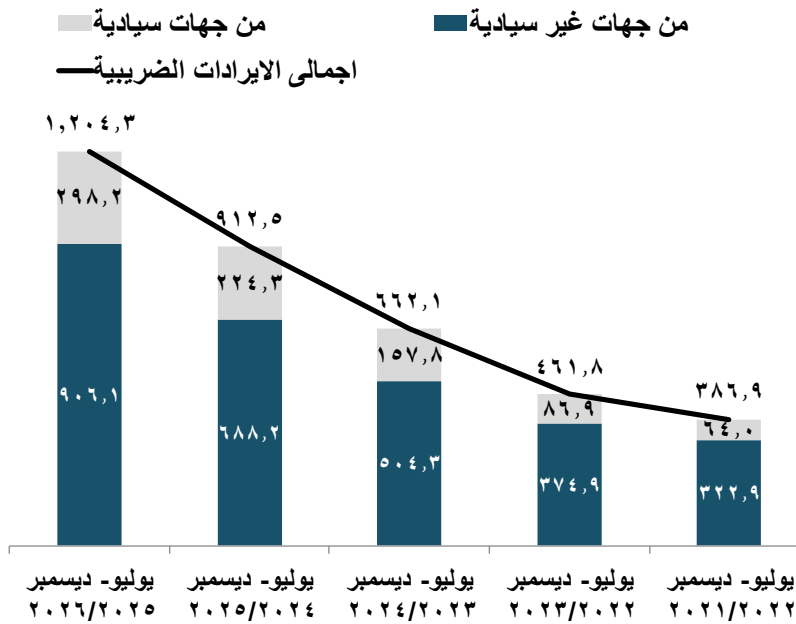
وفيما يلي ملخص لأهم مؤشرات الأداء المالي خلال النصف الأول من العام المالي ٢٠٢٦/٢٠٢٥

(مليار جنيه)

يوليو-ديسمبر ٢٠٢٦/٢٠٢٥	يوليو-ديسمبر ٢٠٢٥/٢٠٢٤	يوليو-ديسمبر ٢٠٢٤/٢٠٢٣	يوليو-ديسمبر ٢٠٢٣/٢٠٢٢	
١,٣٨١,٨	١,٠٦٠,٩	٨١٠,٦	٥٧٢,٦	إجمالي الإيرادات
٣٠,٢%	٣٠,٩%	٤١,٦%	١٤,٦%	معدل النمو الإيرادات
٦,٦%	٥,٩%	٥,٨%	٥,١%	نسبة إلى الناتج المحلي
١,٢٠٤,٣	٩١٢,٥	٦٦٢,١	٤٦١,٨	الإيرادات الضريبية
٣٢,٠%	٣٧,٨%	٤٣,٤%	١٩,٤%	معدل النمو الإيرادات الضريبية
٥,٨%	٥,١%	٤,٨%	٤,٦%	نسبة إلى الناتج المحلي
٢,٢٣٥,٥	١,٧٦١,٦	١,٤٦٢,٠	٩٤٠,٨	إجمالي المصروفات
٢٦,٩%	٢٠,٥%	٥٥,٤%	١٩,١%	معدل النمو للمصروفات
١٠,١%	٩,٩%	١٠,٥%	٩,٣%	نسبة إلى الناتج المحلي
٨٥٣,٧	٧٠٠,٦	٦٥١,٤	٣٦٨,٣	العجز النقدي
٢٨,٠	٨,٢	-٨,١	-٠,٩	صافي حيازة الأصول المالية
٨٨١,٧	٧٠٨,٨	٦٤٣,٣	٣٦٧,٤	العجز الكلي
٤,٢%	٤,٠%	٤,٦%	٣,٦%	نسبة إلى الناتج المحلي
٣٨٢,٨	٢٣٠,٣	١٤٩,٧	٢٥,٥	الميزان الأولي
١,٨%	١,٣%	١,١%	٠,٣%	نسبة إلى الناتج المحلي

على جانب الإيرادات العامة

إجمالي الإيرادات الضريبية من الجهات السيادية والغير السيادية



ارتفع معدل النمو السنوي للإيرادات بنحو ٣٠,٢% خلال يوليو-ديسمبر ٢٦/٢٥ مقابل نفس الفترة من العام السابق لتصل ١,٤ تريليون جنيه، حيث ارتفعت جملة الإيرادات الضريبية بنحو ٣٢% خلال يوليو-ديسمبر ٢٦/٢٥ لتصل إلى ١,٢ تريليون جنيه، نتيجة في الأساس لما يلي:

○ إرتفاع المتحصلات الضريبية من الجهات السيادية بنحو ٧٣,٩ مليار جنيه (بنسبة زيادة ٣٢,٩%) لتسجل ٢٩٨,٢ مليار جنيه خلال فترة الدراسة، مقابل نحو ٢٢٤,٣ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام المالي السابق.

○ إرتفاع المتحصلات الضريبية من الجهات غير السيادية بنحو ٢١٧,٩ مليار جنيه (بنسبة زيادة ٣١,٧%) لتسجل ٩٠٦,١ مليار جنيه خلال فترة الدراسة، مقابل نحو ٦٨٨,٢ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام المالي السابق.

أهم بنود الإيرادات الضريبية خلال النصف الأول من عام ٢٠٢٦/٢٠٢٥

مليار جنيه

البند	يوليو - ديسمبر ٢٠٢٣/٢٠٢٢	يوليو - ديسمبر ٢٠٢٤/٢٠٢٣	يوليو - ديسمبر ٢٠٢٥/٢٠٢٤	يوليو - ديسمبر ٢٠٢٦/٢٠٢٥	(%)
إجمالي الإيرادات الضريبية ومنها،	٤٦١,٨	٦٦٢,١	٩١٢,٥	١,٢٠٤,٣	٣٢,٠%
نسبة إلى الناتج المحلي	٤,٦%	٤,٨%	٥,١%	٥,٨%	٠,٧%
الضريبة على السلع والخدمات (تتضمن القيمة المضافة)	٢٢٨,٠	٢٩٦,٤	٤١٦,٨	٥١٦,٥	٢٣,٩%
نسبة إلى الناتج المحلي (%)	٢,٣%	٢,١%	٢,٣%	٢,٥%	٠,٢%
ضرائب الدخل (على الأشخاص والشركات)	١٤٤,٢	٢٢٢,١	٢٥٨,٥	٣٨٠,١	٤٧,٠%
نسبة إلى الناتج المحلي (%)	١,٤%	١,٦%	١,٤%	١,٨%	٠,٤%
ضرائب التجارة الدولية	٢٣,٦	٤١,٨	٦٢,٧	٦٩,٥	١٠,٩%
نسبة إلى الناتج المحلي (%)	٠,٢%	٠,٣%	٠,٤%	٠,٣%	-٠,٠٢%
الضريبة العقارية (الضريبة على الأراضي والمباني)	٢,٥	٣,٠	٣,٢	٤,٩	٥٠,٢%
نسبة إلى الناتج المحلي (%)	٠,٠٢%	٠,٠٢%	٠,٠٢%	٠,٠٢%	٠,٠١%
الضريبة على الفوائد من الأذون والسندات	٥٨,٧	٨٧,٣	١٥٤,٧	٢٠٠,٦	٢٩,٦%
نسبة إلى الناتج المحلي (%)	٠,٦%	٠,٦%	٠,٩%	١,٠%	٠,٠٩%

ارتفع إجمالي الإيرادات الضريبية في ضوء نمو حصيللة معظم أنواع الضرائب بشكل متكامل، مدفوعاً بتحسين العلاقة مع مجتمع الأعمال واستقرار جني ثمار الحزم الضريبية (وهو إصلاح دائم ومستمر) خاصة على ضريبة الدخل وضرائب النشاط التجاري والصناعي مدفوعاً بالتسهيلات الممنوحة للشركات الصغيرة والمتوسطة، مما أدى إلى زيادة الحصيللة من ضريبة القيمة المضافة على السلع المحلية والخدمات، فضلاً عن مساهمة ميكنة النظم الضريبية في تطوير الإدارة الضريبية وزيادة الحصيللة الضريبية من خلال توسيع القاعدة الضريبية. وذلك كما يلي:

١. **ارتفعت الحصيللة من الأبواب الرئيسية وعلى رأسها:** ارتفاع الحصيللة من الضرائب على السلع والخدمات (والتي تتضمن ضريبة القيمة المضافة) بنحو ٢٣,٩% لتصل ٥١٦,٥ مليار جنيه خلال فترة الدراسة، مقابل حصيللة العام السابق، وكذلك الحصيللة من الضرائب على الدخل (على الأشخاص والشركات) بنحو ٤٧% لتصل ٣٨٠,١ مليار جنيه، والحصيللة من الضرائب الجمركية بنحو ١٠,٩% لتصل ٦٩,٥ مليار جنيه، والحصيللة من الضريبة على الممتلكات بنحو ٣٠,٥% لتصل ٢١٨,١ مليار جنيه.
٢. **وعلى مستوى البنود الفرعية،** يأتي على رأس بنود الإيرادات التي شهد ارتفاعاً خلال فترة المتابعة، ارتفاع الحصيللة من الضرائب على باقي الشركات بنسبة ٧١,١% إلى ١٤٨,١ مليار جنيه، والحصيللة من ضرائب الدخل من التوظيف (على المرتبات المحلية) بنسبة ٣٨,٦% إلى ٩٩,٦ مليار جنيه، وعلى الأرباح التجارية والصناعية بنسبة ٥١,١% إلى ٤٤,٧ مليار جنيه، وعلى المهن الحرة بنسبة ٤٥,١% إلى ٧,٤ مليار جنيه، وهو ما يوضح انعكاس الإصلاحات واستعادة الثقة وتعافي النشاط الاقتصادي في زيادة معدلات الضرائب المحصلة خلال النصف الأول من العام المالي ٢٠٢٦/٢٠٢٥. (للتفاصيل يرجى الاطلاع على الملحق في نهاية التقرير)
٣. **كما ارتفعت ضرائب الممتلكات** على عوائد واذون سندات الخزانة بنسبة ٢٩,٦% إلى ٢٠٠,٦ مليار جنيه، والضرائب والرسوم على السيارات بنسبة ٢٦,١% إلى ٩,٥ مليار جنيه.
٤. **وارتفعت ضرائب القيمة المضافة على السلع المستوردة** بنسبة ١٠,٤% إلى ١٨٤,٨ مليار جنيه وعلى السلع المحلية بنسبة ٣١,٣% إلى ٩٦,٩ مليار جنيه انعكاساً لتحسين النشاط الاقتصادي ورفع كفاءة التحصيل والإدارة الضريبية. كما ارتفعت ضرائب القيمة المضافة على الخدمات بنسبة ٣٩,٦% لتحقيق ٧١ مليار جنيه (ومنها الحصيللة من الضرائب على المطاعم والفنادق بنسبة ١٧٥,٧% لتحقيق ١٩,٥ مليار جنيه)، وارتفاع الحصيللة من ضريبة الدمغة بنسبة ٣٦,٧% لتصل ٢٤,١ مليار جنيه، ورسوم التنمية بنسبة ٢٥,٦% لتصل ١٠,٧ مليار جنيه. (للتفاصيل يرجى الاطلاع على الملحق في نهاية التقرير)

على جانب المصروفات العامة

بلغ معدل النمو السنوي للمصروفات ٢٦,٩% خلال الفترة يوليو-ديسمبر ٢٠٢٦/٢٠٢٥ مقابل نفس الفترة من العام المالي السابق لتحقيق ٢,٢ تريليون جنيه، وثبات المصروفات الأولية (بدون مدفوعات الفوائد) كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي مقارنة بنفس الفترة من العام المالي السابق عند ٤,٦%. وذلك في الأساس نظراً إلى نجاح جهود رفع كفاءة الإنفاق العام خلال الفترة محل الدراسة. فضلاً عن جهود حوكمة الاستثمارات العامة الممولة من الخزانة بالالتزام بسقف الإنفاق الاستثماري ١,١٥ تريليون جنيه للعام المالي الحالي، مع توفير التمويل الكافي للأجور ومرتببات العاملين بأجهزة الموازنة وتوفير مخصصات كافية لكافة بنود الدعم وبرامج الحماية الاجتماعية ومنها مخصصات سداد مستحقات الخزانة لصالح صندوق المعاشات وزيادة الإنفاق على قطاعي الصحة والتعليم.

جهود وزارة المالية لتعزيز الحماية الاجتماعية خلال النصف الأول من العام المالي ٢٠٢٦/٢٠٢٥

أهم بنود الباب الرابع (الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية)

معدل نمو سنوي	يوليو- ديسمبر ٢٠٢٥/٢٦	يوليو- ديسمبر ٢٠٢٤/٢٥	يوليو- ديسمبر ٢٠٢٣/٢٤	يوليو- ديسمبر ٢٠٢٢/٢٣	
١٦,٣%	٣٢٤,٠	٢٧٨,٧	١٩٥,٦	١٣٨,٢	إجمالي الباب الرابع
٨,٢%	٩٢,٦	٨٥,٦	٦٧,٤	٧٣,٥	مساهمات في صناديق المعاشات
٦,٧%	٦٣,٠	٥٩,٠	٥٥,١	٣١,٦	دعم السلع التموينية
١%	١٩,٧	١٩,٥	١٩,٢	١٠,٧	معاش الضمان الاجتماعي (برنامج تكافل وكرامة)
٥٧,٦%	١٠,٢	٦,٥	٥,٦	٦,١	منح لجهات الحكومة العامة
٣٧,١%	٩,٧	٧,١	٦,٠	٤,٩	نفقات علاج مواطني جمهورية مصر العربية
١٢٢,٥%	٨,٧	٣,٩	١,٢	٠,٨	دعم تنشيط الصادرات
٩,٨%	١,٤	١,٢	١,٠	٠,٩	دعم نقل الركاب

ومن أهم مبادرات الحماية الاجتماعية خلال النصف الأول من العام المالي ٢٠٢٦/٢٠٢٥ ما يلي:

- المبادرات الاجتماعية التي تعمل على تعزيز مجالات التنمية البشرية وبالأخص قطاعي الصحة والتعليم، والحماية الاجتماعية الأكثر إستهدافاً للفئات الأولى بالرعاية.
- مبادرة حياة كريمة لمساندة المشروعات القومية لتحسين الخدمات والبنية التحتية بالقرى المصرية وخاصة المناطق النائية، وحماية الفئات الأكثر احتياجاً وتوسيع مظلة الحماية الاجتماعية.
- التوسع في برامج التحويلات النقدية المشروطة على غرار برنامج تكافل وكرامة، والتي بلغت ١٩,٧ مليار جنيه بنسبة نمو ١% خلال النصف الأول من عام ٢٠٢٦/٢٠٢٥.
- اتخاذ إجراءات لترشيد الاستهلاك وتحسين كفاءة إنتاج واستخدام موارد الدولة. حيث بلغ إجمالي الدعم ٣٢٤ مليار جنيه بنسبة نمو ١٦,٣% خلال النصف الأول من عام ٢٠٢٦/٢٠٢٥.
- تحديث بيانات المستفيدين من دعم البطاقات التموينية للوصول إلى مستحقي الدعم الحقيقيين.
- دعم السلع الأساسية والاستراتيجية لتخفيف العبء على المواطن المصري. حيث بلغ دعم السلع التموينية ٦٣ مليار جنيه بنسبة نمو ٦,٧% خلال النصف الأول من عام ٢٠٢٦/٢٠٢٥.
- توفير مخصصات مالية كافية لسداد التزامات الخزائن لصالح صناديق المعاشات والتي بلغت ٩٢,٦ مليار جنيه بنسبة نمو ٨,٢% خلال النصف الأول من عام ٢٠٢٦/٢٠٢٥ وزيادة مخصصات العلاج على نفقة الدولة بشكل ملحوظ والتي بلغت ٩,٧ مليار جنيه بنسبة نمو ٣٧,١% خلال النصف الأول من عام ٢٠٢٦/٢٠٢٥.
- ويعد برنامج التأمين الصحي الشامل إحدى الركائز الأساسية للإتفاق العام في مصر، في إطار توجه الدولة لتعزيز الحماية الاجتماعية وتحسين جودة الخدمات الصحية وضمان الوصول العادل لها، من خلال توفير رعاية صحية متكاملة عبر شبكة معتمدة من مقدمي الخدمة بما يخفف العبء المالي عن الأسر.

■ المحافظات المطبق بها النظام (حتى ٢٠٢٦)

- المرحلة الأولى (اكتملت): بورسعيد، الإسماعيلية، السويس، جنوب سيناء، الأقصر، وأسوان.
- المرحلة الثانية (جارٍ العمل بها): تشمل محافظات (دمياط، المنيا، كفر الشيخ، شمال سيناء، ومطروح، والإسكندرية).
- سيتم تطبيق البرنامج بشكل تدريجي على مراحل لكافة محافظات مصر لضمان تغطية ملايين المواطنين الإضافيين.

الإنفاق على الضمان الاجتماعي خلال النصف الأول من ٢٥/٢٦

معاش الطفل	تكافل وكرامة والضمان الاجتماعي
٢٨	١٩,٧
مليون جنيه	مليار جنيه
عدد الأطفال ٢٩,٢ ألف طفل	عدد الأسر ٤,٧ مليون أسرة *

* بخلاف ٥٠٠ ألف أسرة يتحمل تكاليفهم المجتمع المدنى ليصبح عدد الأسر المستفيدة من برنامجي تكافل وكرامة والضمان الاجتماعي نحو ٥,٢ مليون أسرة يمثل أعداد المستفيدين المتوسط السنوي

الإنفاق على قطاعي التعليم والصحة خلال النصف الأول من ٢٦/٢٥

الإنفاق على قطاع الصحة

مليار جنيه

البنود	٢٠٢٢/٢٠٢١ فعلي	٢٠٢٣/٢٠٢٢ فعلي	٢٠٢٤/٢٠٢٣ ختامي	٢٠٢٥/٢٠٢٤ ختامي	معدل النمو (%)	٢٠٢٥/٢٠٢٤ يوليو- ديسمبر	٢٠٢٦/٢٠٢٥ يوليو- ديسمبر	معدل النمو (%)
الإجمالي	١٣٥,٦	١٤٦,٥	١٩١,١	٢٣٤,٤	٢٢,٧%	١٠٢,٠	١٢١,٣	١٩,٠%
الأجور وتعويضات العاملين	٥٦,٤	٦٨,٩	٩٤,٢	١١٢,٤	١٩,٣%	٥٥,٨	٦٤,٢	١٥,٠%
الاستثمارات	٣٣,٩	٢٤,٩	٢٨,٩	٣٥,٩	٢٤,٢%	١١,٠	٢٢,٣	١٠٣,٣%
أخرى	٤٥,٣	٥٢,٧	٦٨,٠	٨٦,١	٢٦,٦%	٣٥,٢	٣٤,٨	-١,١%

الإنفاق على قطاع التعليم

مليار جنيه

البنود	٢٠٢٢/٢٠٢١ فعلي	٢٠٢٣/٢٠٢٢ فعلي	٢٠٢٤/٢٠٢٣ ختامي	٢٠٢٥/٢٠٢٤ ختامي	معدل النمو (%)	٢٠٢٥/٢٠٢٤ يوليو- ديسمبر	٢٠٢٦/٢٠٢٥ يوليو- ديسمبر	معدل النمو (%)
الإجمالي	١٩٣,٧	٢١٠,٥	٢٦٥,٥	٣١٩,٣	٢٠,٣%	١٥٢,٠	١٧١,١	١٢,٦%
الأجور وتعويضات العاملين	١٢٩,٢	١٤٧,٧	١٨٤,٣	٢٠٦,٧	١٢,٢%	١٠٥,٧	١١٥,١	٩,٠%
الاستثمارات	٤١,٧	٣٠,٩	٤٤,٢	٥٩,٤	٣٤,٤%	٢٥,٠	٢٩,٥	١٨,٣%
أخرى	٢٢,٨	٣١,٩	٣٦,٩	٥٣,٢	٤٤,٢%	٢١,٤	٢٦,٥	٢٣,٨%

* تشمل البيانات أعلاه الإنفاق على قطاعات الصحة، والتعليم قبل الجامعي، والتعليم الجامعي التي يتم إدراجها ضمن الموازنة العامة للدولة وفقاً للتقسيم الوظيفي، وهذا بخلاف ما يتم إنفاقه على تلك القطاعات من خلال جهات الموازنة العامة للدولة الأخرى، وكذلك ما يتم إنفاقه من خلال بعض الهيئات الاقتصادية المرتبطة بنشاطها بتلك القطاعات وفقاً لمفهوم الإستحقاق الدستوري.

الإنفاق على القطاع الصحي



ويشمل الإنفاق على القطاع الصحي توفير الخدمة الصحية والوقائية والعلاج علي نفقة الدولة والقضاء علي قوائم الإنتظار وعلاج الحالات الحرجة والأمراض المزمنة

اشتراكات غير القادرين
بالتأمين الصحي الشامل

التأمين الصحي علي
الأطفال دون السن
المدرسي

العلاج علي نفقة الدولة
٩,٧ مليار جنيه خلال النصف الأول من
٢٦/٢٥

نحو ٢ مليار جنيه
لغير القادرين

يستفيد منه عدد
١٢,٥ مليون طفل

عدد المستفيدين ٢,٤ مليون

يمثل أعداد المستفيدين المتوسط السنوي

أهم بنود الإنفاق على قطاع التعليم خلال النصف الأول من ٢٠٢٦/٢٥

طباعة الكتاب
المدرسي

منظومة التغذية
المدرسية

تحسين أجور
المعلمين

مواجهة أزمة
عجز المعلمين

تم تدبير وإتاحة مبلغ
٥,٨ مليار جنيه خلال
الفترة المشار إليها.

تم تدبير وإتاحة مبلغ ٣
مليار جنيه خلال الفترة
المشار إليها

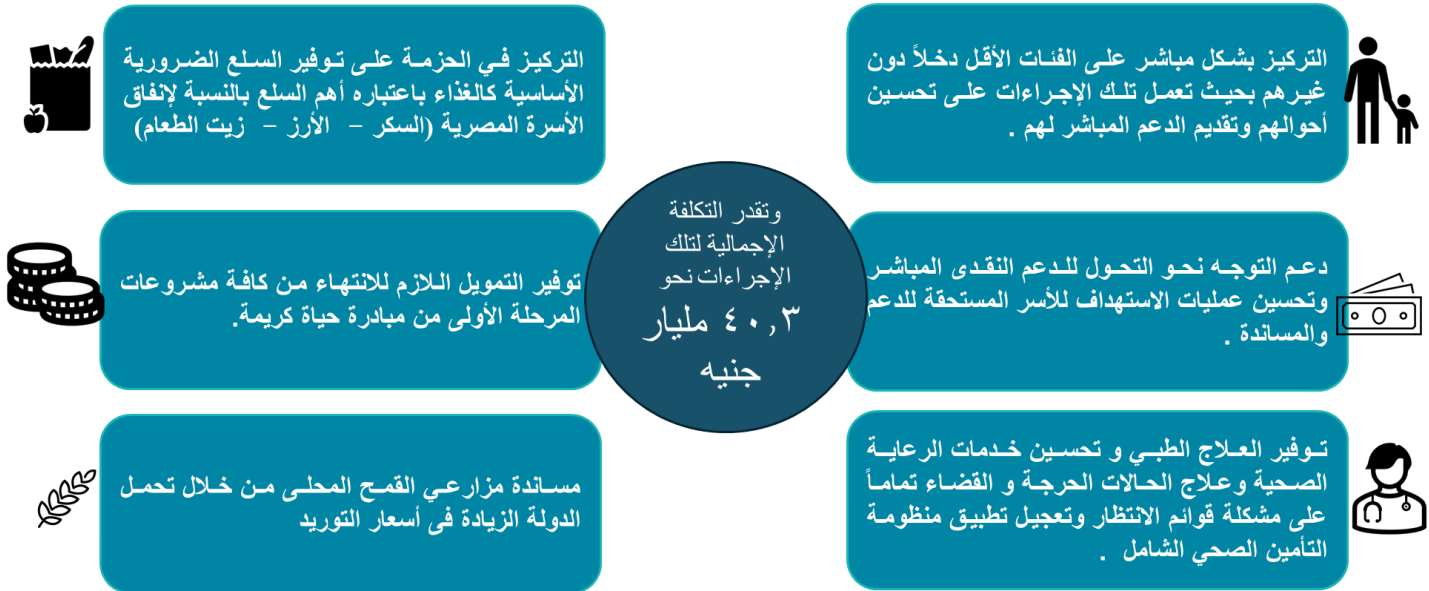
صدر قرار رئيس
الوزراء رقم ٤٠٩٤
لسنة ٢٠٢٥ بمنح حافز
تدريس للمعلمين بتكلفة
قدرها نحو ٧ مليار جنيه
عن العام المالي الحالي

تم تدبير وإتاحة مبلغ
١٤٨٢ مليون جنيه خلال
الفترة المشار إليها
لمواجهة الإستعانة بعدد
٢٣٦ ألف معلم لسد
العجز

الدولة المصرية تقرر حزمة فورية من "المساندة الإجتماعية" لمساندة المواطنين الأقل دخلاً بحلول شهر "رمضان المبارك والعيد"

أعلنت وزارة المالية في فبراير ٢٠٢٦ إقرار حزمة فورية من "المساندة الإجتماعية" بحلول شهر "رمضان المبارك والعيد" لدعم الفئات الأولى بالرعاية والأقل دخلاً بتكلفة إجمالية ٤٠,٣ مليار جنيه، على أن تستمر حتى نهاية العام المالي في ٣٠ يونيو ٢٠٢٦، وهو مخصص إضافي نجحت الدولة في توفيره بفضل التحسن الملحوظ في عدد من المؤشرات الاقتصادية، وزيادة الإيرادات الضريبية، بهدف توجيه ثمار الإصلاح الاقتصادي مباشرة لدعم وتخفيف الأعباء عن كاهل المواطنين.

تستهدف الحزمة



وتشمل الحزمة ٤ محاور رئيسية تركز على تحقيق شمولية الاستهداف لتغطي نطاقاً واسعاً من المبادرات التي تمس المواطن المصري بشكل مباشر، وتسهم بفاعلية في تحسين ظروفه المعيشية والارتقاء بجودة حياته وذلك على النحو التالي:

■ **المحور الأول** يشمل تقديم دعم نقدي شهري مباشر للمواطن بقيمة ٤٠٠ جنيه شهرياً لإجمالي ١٥ مليون أسرة تصرف مرتين الأولى لشهر رمضان المبارك، والثانية لعيد الفطر المبارك، وتشمل الفئات المستفيدة ما يلي؛

○ **الفترة الأولى** (٥,٢ مليون أسرة من مستفيدي برنامج "تكافل وكرامة") بتكلفة إجمالية ٤ مليارات جنيه، وكذلك مساندة نقدية إضافية بـ ٣٠٠ جنيه شهرياً خلال رمضان والعيد لـ ٤٥ ألف مستفيد بتكلفة إجمالية ٢٧ مليون جنيه ، منهم ١٥ ألف للرائدات الريفيات، و ٣٠ ألف المستفيدين بمعاش الطفل.

○ **الفترة الثانية** تشمل الأسر المقيمة على البطاقات التموينية (١٠ مليون أسرة)، بتكلفة إجمالية ٨ مليارات جنيه ليصرف الدعم على دفعتين؛ خلال شهري مارس وأبريل ٢٠٢٦

■ المحور الثاني يستهدف دعم قطاع الصحة عبر ضخ ثلاثة اعتمادات مالية إضافية؛ وتشمل ما يلي:

- ٣ مليارات جنيه علاج الحالات الحرجة ولسرعة الانتهاء من قوائم الانتظار،
- ٣ مليارات جنيه دعم مالي إضافي لمخصصات العلاج على نفقة الدولة لمحدودي الدخل.
- ٣,٣ مليار جنيه لتبكير دخول التأمين الصحي الشامل لمحافظة المنيا، اعتباراً من أول شهر أبريل ٢٠٢٦، على أن تتحمل الخزانة قيمة اشتراكات غير القادرين بهذه المنظومة المتطورة بالمنيا

■ المحور الثالث؛ يختص بدعم الفلاح المصري، وذلك من خلال تخصيص ٤ مليار جنيه إضافية لتغطية فروق رفع أسعار توريد محصول القمح من ٢٢٠٠ إلى ٢٣٥٠ جنيه للأردب لكمية قمح مستهدفة نحو ٤,٠ مليون طن.

■ المحور الرابع متعلق بتسريع وتيرة العمل وإنجاز مشروعات المرحلة الأولى لمبادرة "حياة كريمة" عبر تخصيص ١٥ مليار جنيه تمويل إضافي، بما يضمن سرعة الانتهاء من نحو ألف مشروع؛ لضمان تحسين جودة الخدمات في جميع قرى المرحلة الأولى.

التكلفة عن الفترة من فبراير حتى يونيو ٢٠٢٦ مليار جنيه	بـ
الإجراءات العاجلة التي تستهدف الفئات الأولى بالرعاية والاقبل دخلاً بالتزامن مع حلول شهر رمضان المبارك وعيد الفطر المبارك	
٨,٠	أولاً :- دعم إضافي للسلع التموينية
٤,٠	ثانياً :- دعم إضافي لبرنامج تكافل وكرامة ومعاش الطفل والرائدات الاجتماعيات والريفيات
٦,٠	ثالثاً :- زيادة مخصصات العلاج على نفقة الدولة
٣,٣	رابعاً :-تبكير دخول محافظة المنيا ضمن منظومة التأمين الصحي الشامل اعتباراً من أبريل ٢٠٢٦
١٥,٠	خامساً :- مبادرة حياة كريمة
٤,٠	سادساً : مساندة مزارعي القمح المحلي من خلال تحمل الدولة الزيادة في أسعار التوريد
٤٠,٣	التكلفة الإجمالية

٢- تقدير الأداء الفعلي للموازنة العامة للدولة إلى إجمالي العام المالي ٢٠٢٥/٢٠٢٦

نلاحظ في ضوء الالتزام بتطبيق الإصلاحات المالية المقررة أنه قد جاء المحقق الفعلي مرضياً للتوقعات وبما يبشر- بالوصول إلى تحقيق المستهدفات المرجوة بنهاية العام المالي الحالي:

على جانب الإيرادات (تقدير الأداء للعام المالي ٢٠٢٥/٢٠٢٦)

■ بلغت نسبة الإيرادات المحققة خلال أول ٦ أشهر منسوبة إلى تقديرات العام المالي ٢٦/٢٥ نحو ٤٣,٣%، في ضوء الإصلاحات الضريبية التي تمت وانعكست على نمو الحصيلة وتوسيع القاعدة الضريبية.

■ حيث تتوافق هذه النسب مع المتوسطات التاريخية المحققة خلال الأربع سنوات السابقة نتيجة وجود موسمية كبيرة في حصيلة الإيرادات الضريبية والتي تزيد بالتوافق مع موسم تقديم الإقرارات الضريبية خلال يناير- إبريل.

على جانب المصروفات (تقدير الأداء للعام المالي ٢٠٢٥/٢٠٢٦)

■ تركز موازنة العام المالي ٢٦/٢٥ على جهود تحسين ورفع كفاءة الإنفاق العام مع وضع أسقف له، حيث تشير بيانات الأداء المالي الفعلي إلى تحقيق نسبة الإنفاق العام خلال أول ٦ أشهر منسوبة إلى تقديرات العام المالي ٢٦/٢٥ نحو ٤٨,٩%

■ وبلغت النسبة المحققة من الإنفاق على الأجور نحو ٤٧,٢% من التقديري خلال النصف الأول من عام ٢٠٢٦/٢٠٢٥.

■ كما بلغت النسبة المحققة من الإنفاق على شراء السلع والخدمات نحو ٤٥% من التقديري خلال النصف الأول من عام ٢٠٢٦/٢٠٢٥.

■ وبلغت النسبة المحققة من الإنفاق على الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية نحو ٤٣,٦% من التقديري خلال النصف الأول من عام ٢٠٢٦/٢٠٢٥.

■ وهي نسبة تتوافق مع تقديرات مستهدفات أسقف الإنفاق العام لكافة أبواب الموازنة العامة للدولة للعام المالي ٢٦/٢٥.

مليار جنيه	٢٠٢٦/٢٠٢٥			٢٠٢٥/٢٠٢٤	٢٠٢٤/٢٠٢٣	
المحقق من التقديري	تقديري	يوليو- ديسمبر	موازنة	فعلي	فعلي	
٤٣,٣%	٣,١٨٨	١,٣٨٢	٣,١٢٠	٢,٦٤٤	٢,٥٤٤	إجمالي الإيرادات
٤٣,٣%	١٥,٣%	٦,٦%	١٥,٣%	١٤,٨%	١٨,٣%	نسبة إلى الناتج المحلي
٤٣,٢%	٢,٧٨٨	١,٢٠٤	٢,٦٥٥	٢,٢٠٢	١,٦٢٩	إيرادات ضريبية
٤٣,٢%	١٣,٤%	٥,٨%	١٣,٠%	١٢,٣%	١١,٧%	نسبة إلى الناتج المحلي
٤٨,٩%	٤,٥٧٤	٢,٢٣٦	٤,٥٧٤	٣,٩٠٥	٣,٠٥٥	إجمالي المصروفات
٤٨,٩%	٢١,٩%	١٠,٧%	٢٢,٤%	٢١,٩%	٢٢,٠%	نسبة إلى الناتج المحلي
٤٧,٢%	٦٧٩	٣٢١	٦٧٩	٥٨٨	٥١٣	الأجور وتعويضات العاملين
٤٥,٠%	٢١٨	٩٨	٢١٨	١٨٦	١٤٦	شراء السلع والخدمات
٥٥,٠%	٢٢٩٨	١٢٦٤	٢,٢٩٨	١,٩١٩	١,٣٦٤	مدفوعات الفوائد
٤٣,٦%	٧٤٣	٣٢٤	٧٤٣	٦٤٥	٥٧٣	الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية
٤٣,٢%	٢٠٢	٨٧	٢٠٢	١٧٩	١٤٧	المصروفات الأخرى
٣٢,٥%	٤٣٥	١٤١	٤٣٥	٣٨٧	٣١٢	الاستثمارات
٤١,٠%	٦٨	٢٨	٣٧	٢٩	-٧	صافي حيازة الأصول المالية
٦٠,٦%	١,٤٥٤	٨٨٢	١,٤٩١	١,٢٩٠	٥٠٤	العجز الكلي
٦٠,٦%	٧,٠%	٤,٢%	٧,٣%	٧,٢%	٣,٦%	نسبة إلى الناتج المحلي
٤٥,٤%	٨٤٤	٣٨٣	٨٠٧	٦٢٩	٨٦٠	الميزان الأولي
٤٥,٤%	٤,٠%	١,٨%	٤,٠%	٣,٥%	٦,٢%	نسبة إلى الناتج المحلي

سيساعد الأداء المحقق في تحقيق المستهدفات المالية بنهاية العام المالي ٢٠٢٦/٢٠٢٥

■ يوضح التحليل المالي أن المحقق خلال الستة أشهر الأولى من العام المالي ٢٠٢٦/٢٠٢٥ منسوباً إلى التقديرات المحدثة لنفس العام بالنسبة للإيرادات العامة والمصروفات العامة هي نسب تتوافق مع المتوسطات التاريخية المحققة، وتحقق الالتزام بأسقف الإنفاق العام مما سيساعد على تحقيق نتائج إيجابية ملموسة بنهاية العام المالي ٢٠٢٦/٢٠٢٥.

■ فعلى جانب الإيرادات العامة يمثل تحقيق تلك النسب منسوبة للتقديري العام المالي ٢٦/٢٥، في ضوء تطبيق حزم الإصلاح الضريبي والإصلاحات غير الضريبية والتي أدت إلى التزايد الملحوظ في حصيلة الإيرادات العامة، الأمر الذي يمثل ثمرة نجاح إشراك القطاع الخاص ومجتمع الأعمال في دفع مسيرة معدلات النمو الاقتصادي المحقق وبالتالي تزايد متحصلات الدولة من إجمالي الإيرادات العامة لتصل إلى ١,٤ ترليون جنيه خلال النصف الأول من عام ٢٠٢٦/٢٠٢٥، منها حصيلة محولة للخزانة العامة من الإيرادات الضريبية من الجهات السيادية بنحو ٢٩٨,٢ مليار جنيه بنسبة نمو ٣٢,٩% عن العام السابق، ومن الجهات غير السيادية بنحو ٩٠٦,١ مليار جنيه بنسبة نمو ٣١,٧% عن العام السابق، وتحقيق الإيرادات غير الضريبية بنحو ١٧٧,٦ مليار جنيه خلال النصف الأول من عام ٢٠٢٦/٢٠٢٥، حيث ستساعد تلك القفزات في فعاليات الإيرادات العامة بالوصول إلى مستهدفات نهاية العام المالي ٢٦/٢٥.

■ وعلى جانب الإنفاق العام، نجحت السياسة المالية في تحقيق التوازن بين الالتزام بأسقف الإنفاق العام وهو ما يتضح من نسب المحقق الفعلي منسوب إلى تقديرات العام المالي ٢٦/٢٥، ومن جانب آخر الالتزام بسداد كافة متطلبات أجهزة الموازنة العامة للدولة، وكذا مخصصات متطلبات دفع النشاط الاقتصادي، والإنفاق الاجتماعي. فضلاً عن تلبية كافة احتياجات تحقيق التنمية البشرية لقطاع الصحة والتي بلغت ١٢١,٣ مليار جنيه، وقطاع التعليم بمبلغ ١٧١,١ مليار جنيه خلال النصف الأول من عام ٢٠٢٦/٢٠٢٥. مما يبرهن نجاح جهود تحقيق توازنات متطلبات السياسات المالية والوصول إلى المستهدفات بنهاية العام المالي ٢٦/٢٥ في ضوء الالتزام بأسقف الإنفاق العام.

■ وقد أدى الأداء المتميز لكل من الإيرادات العامة والإنفاق العام في تحقيق فائض أولى كبير بنحو ٣٨٣ مليار جنيه (١,٨% من الناتج) خلال النصف الأول من العام المالي ٢٦/٢٥، وهو فائض يتعدى المحقق تاريخياً خلال الخمس سنوات السابقة، الأمر الذي سيساعد في تحقيق مستهدفات الفائض الأولى والعجز الكلي المستهدف بنهاية العام المالي ٢٦/٢٥، وبما يضمن استدامة مؤشرات المالية العامة على المدى المتوسط والحفاظ على ما تحقق من نتائج إيجابية بفضل مكاسب برنامج الإصلاح الاقتصادي. كما تهدف السياسة المالية إلى دفع النشاط الاقتصادي لخلق فرص عمل حقيقية، وتحسين جودة الخدمات العامة المقدمة للمواطنين ورفع كفاءة الإنفاق على برامج الحماية الاجتماعية.

ثالثاً: أهم الإصلاحات التي تم تطبيقها خلال النصف الأول من العام المالي ٢٠٢٦/٢٠٢٥

ركائز السياسة المالية



عملت الحكومة المصرية ووزارة المالية على وضع إطار متسق ومتكامل لإيجاد حيز مالي لتحسين الوضع الاقتصادي للبلاد وتحقيق النمو المستدام مع مراعاة البعد الاجتماعي، وتحقيق الانضباط المالي والاستدامة المالية وخاصة من خلال الإستمرار في تعبئة الإيرادات العامة من خلال الإصلاح الضريبي وغير الضريبي بدون فرض أعباء جديدة على المواطنين أو مجتمع الأعمال، ومن خلال زيادة فاعلية الإنفاق العام لتكون أكثر إستهدافاً للفئات الأولى بالرعاية.

أ. السياسات المالية المنفذة على جانب الإيرادات خلال النصف الأول للعام المالي ٢٦/٢٥

شهد النصف الأول من السنة المالية الحالية نمواً في كافة أنواع الضرائب بشكل متكامل بما أدى الي تحقيق معدل نمو في الإيرادات الضريبية قدره ٣٢%، ويرجع ذلك لتعافي النشاط الاقتصادي، وتحسن العلاقة مع مجتمع الأعمال واستمرار جني ثمار الحزمة الضريبية الأولى (وهو إصلاح دائم ومستمر) خاصة على ضريبة الدخل وضرائب النشاط التجاري والصناعي.

حرصت وزارة المالية خلال الستة أشهر الأولى من موازنة العام المالي الحالي على تبني سياسات مالية واقتصادية تستهدف خلق مناخ محفز للنمو، وتهيئة بيئة أعمال أكثر وضوحاً وعدالة، عبر تطبيق قانون الحياذ التنافسي- وتحسين إجراءات ضريبة القيمة المضافة، وتبسيط التعاملات الضريبية، مع تقديم حوافز للمنشآت الصغيرة ورواد الأعمال، ودمج الاعتبارات المناخية في السياسات المالية، بما يعزز الاستثمار، ويوفر فرص عمل، ويرفع مستوى المعيشة. وقد أسهمت هذه السياسات في تعزيز الثقة مع المستثمرين، واستعادة دور القطاع الخاص كشريك رئيسي- في النمو الاقتصادي، و دعم التنمية الشاملة وتحقيق أهداف مصر في التنمية البشرية والبنية التحتية الخضراء، وهو ما يتضح في السياسات والإصلاحات التي تمت على أصعدة السياسات الضريبية كالتالي:

تحسين مناخ الاستثمار من خلال خلق شراكة حقيقية بين المصالح الإيرادية ووزارة المالية ومجتمع الأعمال:

١. في يونيو ٢٠٢٥، تم إجراء بعض التعديلات المحدودة في ضريبة القيمة المضافة لتلبية طلبات ممثلي بعض القطاعات الإنتاجية وتوسيع القاعدة الضريبية وإصلاح بعض التشوهات والالتزام بمعايير منظمة الصحة العالمية وأفضل المعايير الدولية بما يدعم القدرة على تمويل زيادات الإنفاق على التنمية البشرية، وقد تضمنت الإجراءات ما يلي:

■ قد تم الموافقة على مجموعة من الاصلاحات على جانب ضريبة القيمة المضافة والتي تدور حول تعزيز كفاءة تحصيل الضريبة كما تسهم هذه الإجراءات في تبسيط وتسريع آلية رد الضريبة، وخفض التكلفة المضمنة في تسعير السلع والخدمات وتهدف تلك الإجراءات إلي توسيع القاعدة الضريبية وزيادة الامتثال الضريبي بدون خلق أعباء إضافية أو مؤثرة علي المواطن أو مجتمع الاعمال. حيث تم زيادة الضريبة

القطعية على منتجات التبغ والسجائر بمقدار ٠,٥ جنيه، إلى جانب التحول من الضريبة النسبية إلى ضريبة قطعية على المشروبات الكحولية وفقاً لمحتوى الكحول .

كما تم تعديل ضريبة القيمة المضافة على المقاولات من خضوعها سابقاً لضريبة جدول بنسبة ٥٪ إلى خضوعها حالياً للسعر العام لضريبة القيمة المضافة البالغ ١٤٪، ويشمل ذلك السماح باسترداد ضريبة القيمة المضافة على المدخلات، وهو ما لم يكن متاحاً في نظام ضريبة الجدول.

٢. تم تطبيق "الحزمة الأولى من مبادرة التسهيلات الضريبية" منذ شهر فبراير عام ٢٠٢٥، والتي إستمرت خلال النصف الأول من العام المالي ٢٠٢٦/٢٠٢٥، وهدفت إلى تحسين الواقع الضريبي، وتحفيز الاستثمار والنمو الاقتصادي وتوسيع القاعدة الضريبية من خلال جذب جزء من العاملين بالقطاع غير الرسمي مما أدى إلى زيادة نسبة الإيرادات إلى الناتج خلال النصف الأول من عام ٢٦/٢٥. وتضمنت الحزمة الأولى الإجراءات التالية:

- وضع نظام ضريبي مبسط ومتكامل للمنشآت التي لا يتجاوز حجم أعمالها السنوي ٢٠ مليون جنيه
- توحيد وتبسيط وتحسين الخدمات الضريبية المقدمة، وإنهاء كل الملفات والنزاعات القديمة من خلال نظام مبسط ومتكامل ومحفز للشركات الناشئة والصغيرة والمتوسطة وزيادة الأعمال والمهنيين حتى حجم أعمال ١٥ مليون جنيه.
- وضع حد أقصى للغرامات بحيث لا تتجاوز ١٠٠٪ من أصل الضريبة المستحقة
- تجديد العمل بقانون إنهاء المنازعات الضريبية يمتد حتى يونيو ٢٠٢٥.
- تشجيع غير المسجلين ضريبياً من الأشخاص طبعي أو اعتباري بالتسجيل بمصلحة الضرائب المصرية من خلال فتح صفحة جديدة بمعنى عدم مطالبتهم لأي مستحقات ضريبية عن الفترات السابقة لتسجيلهم بالمصلحة، تأكيداً لبدء الثقة والشراكة.
- التوسع في نظام الفحص بالعينة ليشمل كل المراكز والمناطق والمأموريات الضريبية لتخفيف الأعباء عن الممولين وتأكيداً للثقة في التعامل مع شريكنا "الممول".
- سرعة رد ضريبة القيمة المضافة، ومضاعفة عدد المستفيدين إلى أربعة أمثال سنوياً لتوفير السيولة المالية اللازمة للمشروعات.
- تبسيط الإقرارات الضريبية وتخفيض عدد صفحاتها، والنشر المسبق للمستندات المطلوبة للفحص الضريبي تيسيراً على الممولين.
- الإعفاء من ضرائب الأرباح الرأسمالية و«توزيعات الأرباح» و«الدمغة» ورسوم الشهر والتوثيق للمنضمين لهذا النظام المبسط.
- تشكيل مجلس استشاري لتوحيد الفتاوى الضريبية وإصدار أدلة مرجعية بالمبادئ المستقرة ونشرها في إطار بناء الوعي الضريبي.
- مضاعفة حد الالتزام بتقديم دراسة تسعير المعاملات بين الأشخاص المرتبطة ليصبح ٣٠ مليون جنيه سنوياً.
- إلغاء الإقرارات غير المؤيدة مستنداً مرحلياً للأشخاص الاعتبارية لعام ٢٠٢٥ وللأفراد ٢٠٢٦.
- آليات مبسطة وتيسيرات لإنهاء وتسوية النزاعات الضريبية عن السنوات ما قبل ٢٠٢٠.
- تقسيط الضريبة المستحقة عن السنوات ما قبل ٢٠٢٠ التي تم تسوية نزاعاتها لمدة عام دون غرامات تأخير.
- إعداد أدلة إرشادية للفحص وإصدار أدلة إرشادية تتضمن حقوق وواجبات المستثمرين.

بالإضافة إلى تطبيق تنفيذ ٢٥ إجراء أعدت بالتعاون مع وزارة الاستثمار والتجارة الخارجية خاصة بتطوير مصلحة الجمارك ومنظومة الضريبة الجمركية والتي تهدف إلى:

- خفض زمن الإفراج الجمركي وتكاليفه تيسيراً على الممولين.
- حوكمة الإجراءات الجمركية للتبسيط والتسهيل والتيسير على الممولين.
- محاربة التجارة غير المشروعة وتطوير المنافذ الجمركية لزيادة كفاءة المنظومة مع خفض زمن التحصيل الجمركي.
- ترشيد بعض الرسوم الجمركية على بعض السلع تيسيراً على الممولين. مبادرة لدعم قطاع السياحة لتحفيز القطاع الخاص للاستثمار في زيادة المعروض من الغرف الفندقية.

كما واصلت وزارة المالية التوسع في التحول الرقمي، عبر تطوير منظومة الخدمات الضريبية الإلكترونية، وتطبيق نظم الفحص بالعين، وإطلاق مراكز ضريبية متقدمة، إلى جانب استثمار الذكاء الاصطناعي في تحسين قدرات التحليل واتخاذ القرار. كما تم تفعيل منظومة التسجيل المسبق للشحنات «ACI» بالموانئ الجوية لتسريع الإفراج الجمركي، وتقليل تكاليف التخليص، وربطها بمنصة «نافذة» والمنظومة الضريبية، بما يدعم الحوكمة ويعزز تنافسية التجارة الخارجية.

وقد نجحت حزمة الإصلاحات الضريبية الأولى التي تمت في تحقيق نتائج إيجابية ملحوظة في الإمتثال الضريبي وتوسيع القاعدة الضريبية



نتائج متابعة الاستفادة من حزمة التسهيلات الضريبية الأولى



ب. السياسات المنفذة على جانب الإنفاق العام خلال النصف الأول للعام المالي ٢٥/٢٦

نجحت السياسة المالية في تحقيق التوازن بين تدبير احتياجات الجهات المالية والموازنية مع الحفاظ على المستهدفات المالية، وكانت هناك أولوية للاتفاق على قطاعي الصحة والتعليم وبرامج الدعم والحماية الاجتماعية ودعم النشاط الاقتصادي مع الحفاظ على الاستدامة المالية.

(١) الإطار الموازني متوسط المدى:

■ تم في شهر ديسمبر ٢٠٢٥ إطلاق ونشر لأول مرة "إستراتيجية المالية العامة للمدى المتوسط" (٢٠٢٧/٢٠٢٩ - ٢٠٣٠/٢٠٢٩). وتجدر الإشارة على الرابط التالي:

<https://assets.mof.gov.eg/files/31d48fe0-010e-11f1-94a7-8b8bd3c0f064.pdf>

■ وذلك إعمالاً لأحكام قانون المالية العامة الموحد رقم (٦) لسنة ٢٠٢٢، بإعداد إطار موازني متوسط المدى، والذي يعد بياناً يتضمن تقدير الموارد والاستخدامات لمدة ثلاث سنوات مالية تالية للسنة التي يتم إعداد الموازنة لها، ويتم تحديد تقديرات كل سنة مالية على حدة، وتعد هذه التقديرات ملزمة للوزارات والجهات المستقلة، حيث يتم اعتمادها من مجلس الوزراء ولا يجوز تعديل هذه التقديرات إلا في أضيق الحدود، وذلك بعد عرض وزارة المالية على مجلس الوزراء لاعتماد التعديلات المقترحة.

■ وتأتي أهمية هذا الإطار في تحديد أولويات الاتفاق وتخصيص الموارد وفقاً لأهداف التنمية المستدامة والبرامج والمشاريع على مستوى كافة القطاعات والوزارات وهو ما يساهم في تحسين دقة التنبؤ بالاحتياجات التمويلية لتحقيق الأهداف متوسطة المدى والانضباط المالي وتحسين مستوى الشفافية وتقدير الحيز المالي المتاح للسياسات والبرامج الجديدة والمتميزة على المدى المتوسط.

(٢) إصلاحات في مجال إعداد موازنة الحكومة العامة

استكمال ترسيخ مبدأ شمولية الموازنة من خلال تطبيق مفهوم "الحكومة العامة" في إعداد موازنة العام المالي ٢٥/٢٦ والذي بدأ منذ العام المالي ٢٤/٢٥ لتشمل الموازنة العامة للدولة وموازنات كافة الهيئات العامة الاقتصادية بعد استبعاد العلاقات الموازنة المتبادلة بينها وفقاً للقانون رقم (١٨) لسنة ٢٠٢٤ بتعديل قانون المالية العامة الموحد رقم ٦ لسنة ٢٠٢٢، وذلك بهدف:

- أ. تحسين الشفافية بشأن أنشطة الهيئات الاقتصادية والحكومة العامة.
- ب. تعزيز القدرة على مراقبة أداؤها المالي وحجم مديونيتها وأعبائها المالية وكذلك حجم الاستثمار العام بما فيها إستثمارات الهيئات الاقتصادية.
- ج. إنشاء وحدة تنظيمية لمتابعة وتحليل الأداء المالي للهيئات العامة الاقتصادية وتعمل هذه الوحدة على تفعيل تعديل قانون المالية العامة الموحد وفقاً لقرار وزير المالية رقم (٣٥٠) لسنة ٢٠٢٤.

(٣) وضع أسقف للاستثمارات العامة ودين أجهزة الموازنة العامة للدولة

- وضع سقف للاستثمارات العامة للدولة في العام المالي ٢٥/٢٦ بنحو ١,١٥٨ مليار جنيه.
- وتوجيه سقف الاستثمارات نحو الإنفاق على المشروعات ذات الأولوية الاجتماعية والتنموية، التي تحدث أثراً مباشراً في تحسين جودة الخدمات المقدمة للمواطنين، وفي مقدمتها مبادرة حياة كريمة، وبما يدعم التنمية البشرية، ويرفع كفاءة الخدمات العامة، ويساهم في تحقيق تنمية شاملة ومستدامة.

- كما نص قانون المالية العامة الموحد رقم ٦ لسنة ٢٠٢٢ وتعديلاته التي تم اقرارها بموجب القانون رقم ١٨ لسنة ٢٠٢٤ بوضع سقف مالي لإتفاق كل وزارة أو جهة، ويتم تحديده من قبل مجلس الوزراء وفقا لأهداف الدولة، وذلك لضمان حوكمة الاتفاق لدى تلك الجهات واستدامة الأوضاع المالية.
- وأقر القانون بوجوب التزام كل جهة بذلك السقف خلال إعداد مشروع موازنتها مع الالتزام بتحقيق الأهداف الاستراتيجية للدولة ومستهدفات الخطة العامة للتنمية.

٤) تحفيز التوجه للتصدير وتعزيز الأنشطة الصناعية والإنتاجية التنموية

اهم المخصصات بموازنة العام المالي ٢٠٢٥/٢٦ لمساندة القطاعات الانتاجية والخدمية والتصديرية

المبلغ (مليار جنيه)	المبادرة
٧٨,١	الإجمالي
٤٤,٥	مخصصات برنامج رد أعباء المصدرين
٨,٤	مبادرة دعم القطاع السياحي (زيادة الغرف الفندقية)
٨,٠	مبادرة دعم فائدة قروض القطاعات الإنتاجية (الصناعية والزراعية)
٥,٢	دعم برامج صندوق تمويل صناعة السيارات صديقة البيئة وكذلك تقديم حزمة حوافز استثنائية لتوطين صناعة السيارات الكهربائية وزيادة نسب المكون المحلي بالسيارات المصنعة في مصر
٥,٠	مبادرة دعم القطاعات الصناعية ذات الأولوية لزيادة الطاقة الإنتاجية من آلات ومعدات وبيع رأسمالية
٣,٠	حوافز نقدية للمشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر وكذلك دعماً للموقف المالي لجهاز تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر
٣,٠	مبادرة تحويل السيارات للعمل بالغاز الطبيعي
١,٠	مبادرة لتوفير سيارات تاكسي تعمل بالغاز الطبيعي وسيارات ربيع نقل وطرحتها للشباب

تقديم مساندة بشكل شامل لجميع القطاعات الإنتاجية والخدمية والتصديرية. هذا بالإضافة إلى تحقيق الاستقرار المالي والاقتصادي كأساس لنمو وقدرة القطاع الخاص، ويأتي على رأس هذه التدابير خلال العام المالي ٢٠٢٥/٢٠٢٦:

- زيادة دعم الصادرات بنحو ١٤٧% ليصل إلى نحو ٤٥ مليار جنيه بموازنة العام المالي ٢٠٢٥/٢٠٢٦. حيث تعمل مصر على الوصول الي ١٠٠ مليار دولار صادرات سنويا بحلول عام ٢٠٣٠.
- دعم الصناعة والزراعة بنحو ٣١ مليار جنيه في موازنة العام المالي ٢٠٢٥/٢٠٢٦ الذي يمثل معدل نمو سنوي ٧٥%.
- أما على صعيد الصناعات المتقدمة، فقد تم إطلاق برامج صندوق تمويل صناعة السيارات الصديقة للبيئة متضمنة حوافز استثنائية لتوطين صناعة السيارات الكهربائية وزيادة نسبة المكون المحلي في السيارات المصنعة محلياً. ويعزز هذا التوجه التحول إلى الاقتصاد الأخضر ويفتح المجال أمام مصر لتصبح مركزاً إقليمياً لصناعة المركبات المستدامة.

٥) إفساح المجال أمام القطاع الخاص

- تسريع وتيرة تخارج الدولة من الأنشطة الاستثمارية والاقتصادية من خلال تنفيذ "سياسة ملكية الدولة" التي تستهدف تهيئة بيئة الأعمال وإتاحة المجال للقطاع الخاص وإعادة تعريف دور الدولة كمنظم وداعم للنشاط الاقتصادي.
- إلغاء الإعفاءات الضريبية للشركات المملوكة للدولة.
- تحفيز مشروعات الشراكة مع القطاع الخاص، بما يعزز جذب الاستثمارات الخاصة ويسهم في تحقيق أهداف التنمية من خلال
 - إنهاء الإجراءات المطلوبة لإنشاء حساب مخصص لتمويل الدراسات للشركات بين القطاعين العام والخاص في مصر.

○ انشاء وحدات مشاركة فرعية ذات كفاءة بكل الجهات الإدارية بالدولة والعمل على بناء قدرات مؤسسية مستدامة قادرة على إدارة عقود المشاركة وإجراءات التعاقد في مشروعات المشاركة بحلول عام ٢٠٢٨ وذلك من خلال رفع كفاءة وتدريب العاملين بقطاع الوحدة المركزية للمشاركة وتدريب ونقل الخبرات والمعرفة للعاملين بالوحدات الفرعية.

■ وفي فبراير ٢٠٢٥، تم توقيع اتفاقية بين وزارة المالية والبنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية EBRD وإطلاق مبادرة "حساب مصر" لتمويل دراسات الجدوى والخدمات الاستشارية الخاصة بطرح مشروعات الشراكة بين القطاعين العام والخاص بالتعاون مع البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية EBRD، برأس مال ١٠ ملايين يورو، وتهدف هذه المبادرة إلى تقليص الفترة الزمنية اللازمة لإعداد وطرح المشروعات، مع تمكين تطوير وطرح عدة مشروعات بشكل متوازٍ. كما تمثل هذه المبادرة الجديدة جزءاً من خطة أوسع لخلق بيئة استثمارية أكثر تحفيزاً، تستند إلى أدوات تمويل مبتكرة تدعم دراسات الجدوى الفنية والاقتصادية والقانونية اللازمة لإطلاق مشروعات كبرى ذات طابع تمهوي.

■ وبدخول المبادرة حيز التنفيذ، تم التعاقد من خلالها على تعيين استشاريين لطرح ثلاث مشروعات بتكلفة استثمارية تصل الى حوالى ٣٥٠ مليون دولار وهم: مشروع محطة معالجة وإعادة تدوير الحمأة بمحطة مياه الصرف الصحي بابو رواش (قيمة استثمارية ١٥٠ مليون دولار امريكي). كما تم التعاقد على الخدمات الاستشارية الفنية والمالية لمشروع محطة تحلية مياه البحر بسعة ١٨٠م٣/اليوم بمدينة العالمين (١٧٠ مليون دولار) وجارى اختيار الاستشاريين الفنيين والماليين والقانونيين لمشروع تأهيل وتطوير محطات الرفع التابع لوزارة الري وذلك للطرح خلال العام المالى الحالى.

■ فضلاً عن ما سبق، يعمل حالياً قطاع الوحدة المركزية للمشاركة في طرح ١٢ مشروعا بقيمة استثمارية ١,٢ مليار دولار في قطاعات معالجة مياه الصرف الصحي، وتحلية مياه البحر، ومحطات محولات وشبكات كهرباء والتعليم.

■ وجارى التحضير لاطلاق المنصة العالمية (Source) في شهر ابريل ٢٠٢٦، والتي من المتوقع أن تسهم في تعزيز كفاءة العمل، وتحسين إدارة المشروعات، وتسهيل الوصول إلى بيانات ومعلومات المشروعات المزمع طرحها الى كافة المستثمرين خارج وداخل مصر.

٦) موازنة البرامج والأداء

■ تعد موازنة البرامج والأداء إحدى أدوات إصلاح إدارة المالية العامة لتنفيذ رؤية مصر ٢٠٣٠، لتحقيق التنمية المستدامة بمختلف أبعادها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، وترجمة حقيقية لبرنامج عمل الحكومة على المدى البعيد ما بين سنوات ٢٠٢٢/٢٠٢٣ - ٢٠٢٦/٢٠٢٧، وتسعى لتوحيد الأنشطة المختلفة بمختلف القطاعات، وربط الاعتمادات المالية ببرامج محددة ومؤشرات أداء واضحة.

■ وقد قامت وزارة المالية بإعداد الدليل الإجرائي لموازنة البرامج والأداء ونشره على الموقع الرسمى والهدف منها هو توجيه الموارد المالية نحو تحقيق اهداف محددة وقابلة للقياس وتمثل خطوة هامة نحو تحسين إدارة المالية العامة وضمان تخصيص الموارد بشكل يتوافق مع الأولويات الاقتصادية والاجتماعية وتعزيز كفاءة الحكومة في تقديم الخدمات العامة والشفافية والمساءلة ويتم تطبيقها مع موازنة الأبواب والبنود على مستوى الجهات الإدارية المخاطبة لأحكام القانون اعتباراً من موازنة ٢٠٢٧/٢٠٢٨ ، وذلك وفقاً للمادة المنصوص عليها بالقانون رقم (١٨) لسنة ٢٠٢٤ بتعديل بعض احكام القانون رقم (٦) لسنة ٢٠٢٢ ولائحته التنفيذية.

■ كما أشار منشور اعداد الموازنة العامة للدولة للعام المالى ٢٠٢٦/٢٠٢٧ على الآتى:

١. التزام كل وزارة أو جهة مستقلة بالتنسيق مع وزارة المالية لتحديد أولويات وسبل تحقيق الأهداف الاستراتيجية والبرامج

الخاصة بالوزارة / الجهة المستقلة ودور كل جهة تابعة في تحقيق الأهداف وكذا لمتابعة تنفيذ البرامج والخطط الموضوعية وتقديم تقرير بشأنها للعرض على السلطة المختصة.

٢. التزام الإدارة المختصة بالتكاليف بكل وزارة أو جهة مستقلة بحساب تكلفة كل نشاط أو وظيفة أو خدمة أو أي منتج من المنتجات، مع تصنيف هذه التكلفة على أساس التصنيف الاقتصادي للموازنة، والتقسيم النمطي للهيئات العامة الاقتصادية، كما تتولي تلك الإدارة إعداد ومناقشة مشروع موازنة وخطة موازنة البرامج والأداء للجهة الإدارية وكذا مناقشة الحسابات الختامية وفق موازنة البرامج والأداء.

٣. التزام الجهات الإدارية بإدخال رأي الجهة وفقاً للبرامج الرئيسية والفرعية والأنشطة والمشروعات وذلك على منظومة Oracle Hyperion بوزارة المالية فيما يتعلق بالإنفاق الجاري، والمنظومة المتكاملة لإعداد ومتابعة الخطة الاستثمارية (ISIPPM) بوزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية فيما يتعلق بالإنفاق الاستثماري.

ج. أهم السياسات المزمع تنفيذها على جانب الإيرادات خلال النصف الثاني للعام المالي ٢٥/٢٦

من أهم الأهداف الاستراتيجية لوزارة المالية هو توسيع القاعدة الإنتاجية ورفع كفاءة الإنفاق وبناء شراكة حقيقية مع مجتمع الأعمال مما يعود بالنفع على جذب ممولين جدد وتوسيع القاعدة الضريبية

تحرص وزارة المالية على استمرار استهداف تعبئة الإيرادات وتهيئة اقتصاد يقوده القطاع الخاص وتوفير بيئة استثمارية مستقرة لتحقيق تنمية شاملة مستدامة، والعمل على استمرار تعزيز العلاقة مع مجتمع الأعمال وبناء شراكة قائمة على الثقة والشفافية والعدالة الضريبية لتحقيق الامتثال الطوعي والاندماج في الاقتصاد الرسمي. ومن أهم الإصلاحات والسياسات المتبعة ما يلي:

- استمرار جهود خلق صورة ذهنية إيجابية فيما يخص علاقة المصلحة بمجتمع الأعمال والممولين وكافة المصالح.
- العمل على توسيع القاعدة الضريبية واستهداف إضافة ١٠٠ ألف ممول حقيقي ومستدام.
- استهداف زيادة حصيلة الضرائب غير السيادية للناجح المحلي.
- ضمان مرونة وارتباط الحصيلة الضريبية بأداء القطاعات الاقتصادية الواعدة مثل ريادة الأعمال والقطاعات الانتاجية.

ويتم ذلك من خلال عدد من الإجراءات التالية:

- التوسع في تطبيق نظام ضريبي مبسط للأفراد والشركات.
- العمل على ربط أي مزايا ضريبية بتحقيق نتائج اقتصادية وتنمية حقيقية ملموسة.
- التوسع في تطبيق الإصلاحات الخاصة بتطبيق منظومة للضرائب الدولية تتوافق مع المعايير الدولية.
- التوسع في استخدام آليات الذكاء الاصطناعي والخدمات الميكنة لتعزيز الالتزام الضريبي والحد من التجنب والتهرب الضريبي.
- وجود منظومة ميكنة شاملة تضمن تحسين وتبسيط الخدمات الضريبية.

١. وقد تم خلال ديسمبر ٢٠٢٥ الإعلان عن إطلاق الحزمة الثانية للتسهيلات الضريبية وطرحها للحوار المجتمعي خلال يناير ٢٠٢٦، حيث تأتي برؤية متكاملة تستهدف مختلف شرائح المجتمع الضريبي عبر تسهيلات ضريبية تعزز الثقة والاستمرار في الامتثال الطوعي، ومساندة الممولين الملتزمين، وتعزيز الإيرادات الضريبية من خلال توظيف الذكاء الاصطناعي. وتشمل أربع حزم فرعية كما يلي:

إطلاق حزمة ثانية للإصلاح الضريبي بعنوان "مساندة وتحفيز الالتزام الضريبي" خلال النصف الأول من العام المالي

الحزمة الأولى	الحزمة الثانية	الحزمة الثالثة	الحزمة الرابعة
فتح صفحة جديدة وبناء الثقة بين المصلحة والممولين	تحفيز الالتزام الضريبي	فرصة إضافية لتسوية الأوضاع وعلاج التشوهات	اتخاذ كافة الإجراءات لضمان انضباط المجتمع الضريبي
تستهدف بناء ثقة حقيقية من خلال: دمج الاقتصاد غير الرسمي في الاقتصاد الرسمي. نظام ضريبي مبسط للمشروعات الصغيرة وشركات ريادة الأعمال. إنهاء المنازعات الضريبية بشكل مبسط. حد أقصى للغرامات. إفصاح طوعي بدون غرامات.	تستهدف تعزيز استدامة الالتزام الضريبي من خلال: تقديم تسهيلات ضريبية للممولين للمتزمين إصلاحات في الإدارة الضريبية. تعزيز جودة الخدمات الضريبية.	العمل على استكمال بناء منظومة ضريبية متكاملة تستطيع تحقيق التوازن بين حقوق الدولة وحقوق الممول ضمن منظومة عصرية وممكنة بالكامل.	إجراءات لضبط الأسواق والاقتصاد الغير رسمي واستهداف غير المتزمين ضريبياً بعد منح فرص كافية للامتثال الطوعي (بموجب الحزمة الأولى والثانية)، وذلك لإرساء مبدأ العدالة وتعزيز الامتثال الإيجابي. أهمية هذه الحزمة تتمثل في الآتي: تحقيق الردع العام والخاص في المجتمع الضريبي. تعزيز الثقة في النظام الضريبي من خلال التعامل الحاسم مع المخالفين بعد منحهم فرص كافية.

٢. تستمر وزارة المالية في البناء على النهج الذي سبق تطبيقه والذي يستهدف توسيع القاعدة الضريبية وزيادة الامتثال الضريبي ويمكنة النظم الضريبية ودفع النشاط الاقتصادي بدون خلق أعباء إضافية على المواطن أو مجتمع الأعمال، وذلك من خلال اعتماد حزمة جديدة من الإجراءات الضريبية المقترحة كما يلي:

■ استكمال البناء على "حالة الثقة" التي خلقتها الحزمة الأولى للتسهيلات الضريبية بتسهيلات أخرى

- مزيد من التيسير والتحفيز للممولين المنضمين لأول مرة للمنظومة الضريبية من خلال النظام الضريبي المبسط.
- إلغاء الازدواج الضريبي فيما يخص توزيعات الأرباح بين الشركات التابعة والشركات القابضة.
- التوسع في استخدام آلية المقاصة للممولين لضمان توفير سيولة سريعة لهم وبما يدعم النشاط الاقتصادي.
- رفع كفاءة منظومة رد الضريبة عبر تسريع الرد وتبسيط الإجراءات.
- وضع حد أدنى للديون المدومة واستثناءها من الإجراءات القانونية عبر تعديل تشريعي.
- ضريبة قطعية ٢,٥% على التصرفات العقارية للأفراد حتى مع تكرار البيع ما دام الفرد لا يمارس نشاط الاتجار العقاري.
- توحيد رسوم المحاجر ورسوم مغادرة البلاد لإنهاء التباين والمنازعات القائمة.
- إعفاء السلع والخدمات العابرة من ضريبة القيمة المضافة بشرط النقل تحت رقابة مصلحة الجمارك لتحفيز تجارة الترانزيت.
- مد تعليق ضريبة القيمة المضافة على الآلات والمعدات والأجهزة الطبية إلى ٤ سنوات بدلاً من ٣ سنوات.

- خفض الضريبة على الأجهزة الطبية من ١٤% لتصبح ٥% مع إعفاء كامل من الضريبة لمدخلات أجهزة الغسيل الكلوي والمرشحات.

■ الاستثمار في استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي لجذب المستثمرين

- إنشاء مراكز ضريبية متخصصة ومتميزة بخدمات عصرية ورقمية متطورة.
- إطلاق موبيل ابيكشن للضريبة على التصرّفات العقارية لسداد الضريبة بسهولة ويسر.
- إطلاق منصة اليكترونية "للمشورة" تساعد أصحاب الأعمال في معرفة الإجراءات الخاصة بمختلف المعاملات الضريبية.
- إنشاء منظومة إلكترونية لإنهاء كل حالات تصفية وإغلاق الشركات في أسرع وقت ممكن.
- اتخاذ كل ما يلزم من إجراءات لتطبيق نظام الرقمنة في عمل وزارة المالية، بما في ذلك في مجالي الجمارك والضرائب، ومواصلة حوكمة كل الإجراءات.

■ حوافز إضافية للممولين الملتزمين ضريبيا

- استحداث "قائمة بيضاء" و"كارت تميز"، وأولوية في الحصول على الخدمات المتخصصة، وحوافز إضافية للممولين الملتزمين تمنحهم سرعة وأولوية في انجاز الإجراءات الضريبية المختلفة.
- إعادة هيكلة إدارات رد ضريبة القيمة المضافة لتبسيط وتسريع الإجراءات لتوفير السيولة لدى شركائنا مع الرد السريع للضريبة خلال أسبوع للمنضمين للقائمة البيضاء، ومضاعفة عدد الحالات والمبالغ المالية.

■ تعزيز ريادة الأعمال في الاقتصاد المصري

- التنسيق مع جهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر؛ لتحفيز أول ١٠٠ ألف ممول ينضمون للنظام الضريبي المبسط والمتكامل.
- تقديم تمويل منخفض التكاليف من خلال جهاز تنمية المشروعات على أن تتحمل وزارة المالية الأعباء المالية المترتبة عن ذلك لمساعدة تلك المؤسسات والأفراد ورواد الأعمال على التوسع.

■ إجراءات محفزة لأنشطة التعامل مع البورصة

- التحول لضريبة دمغة نسبية على تداول الأوراق المالية المقيدة بديلاً عن ضريبة الأرباح الرأسمالية.
- حزمة تحفيز بالتنسيق مع هيئة الرقابة المالية للتسجيل في البورصة المصرية، مع ربطها بنتائج اقتصادية ملموسة.

■ إصلاحات الجمارك

- الاستعانة بالذكاء الاصطناعي في التثمين والتبئيد الآلي للأصناف.
- تنفيذ تعديلات تشريعية لتبسيط الضريبة الجمركية لمستلزمات الإنتاج بهدف توفير الخامات ومستلزمات الإنتاج.
- تقديم تيسيرات للمشروعات الإنتاجية، وضمانات جديدة للمستثمرين الأجانب والمصريين.
- العمل بنظام بوالص الشحن الإلكترونية بديلاً عن بوالص الشحن الورقية.

- تنفيذ منظومة (ACI) على البضائع الجوية لتقليص زمن الإفراج والاستفادة من الآليات التقنية المتطورة مع استقبال مستندات وبيانات الشحنات إلكترونياً من المصدر الأجنبي بالخارج.
- تيسير نظام التخليص المسبق.
- إجراءات إحكام الرقابة والحد من التهريب
- التوسع في قبول المدفوعات إلكترونياً، وزيادة الأولويات في إجراءات التخليص الجمركي.
- العمل على تعزيز تجارة الترانزيت من خلال إنشاء الشركات لمراكز خدمات لوجستية.
- إصدار أدلة استرشادية للإجراءات للمتعاملين مع المنظومة الجمركية.
- زيادة فعالية لجان إنهاء المنازعات الجمركية، إلى جانب تحديث الموقع الإلكتروني لمصلحة الجمارك.
- منح ميزة التخليص الجمركي بمقر العمل للشركات المدرجة بالقائمة البيضاء والمنظمة للمشغل الاقتصادي.
- تفعيل التواصل مع المتعاملين مع الجمارك وتحديد نقاط اتصال مع الجهات المعنية.
- خفض معدلات زمن الإفراج الجمركي، وإعادة تدوير العاملين داخل وبين المنافذ الجمركية،
- جنبا إلى جنب مع تدريب العاملين بمصلحة الجمارك ورفع قدراتهم الفنية، وتشغيل مجموعة التطبيقات الجمركية المطورة الجاهزة للتشغيل الفعلي.

■ إصلاحات الضريبة العقارية

- تبسيط الاقرار الضريبي.
- زيادة فترة الحصر والتقدير لتصبح ٧ سنوات.
- زيادة حد الاعفاء الضريبي للسكن الخاص.
- رفع (استبعاد) الضريبة في حالة الأزمات.
- تبسيط إجراءات رفع الضريبة عن المكلفين.
- إسقاط دين الضريبة ومقابل التأخير في حالات محددة.
- إصلاح وتطوير وتسهيل آلية الطعن الضريبي.
- تخفيف العبء عن كاهل المكلفين المتنازعين على وعاء الضريبة.
- السداد الإلكتروني للضريبة.
- وضع حد أقصى لمقابل التأخير لا يتجاوز أصل الضريبة.
- إعفاء كامل من مقابل التأخير عند سداد أصل الدين خلال مهلة محددة.

د. أهم السياسات المزمع تنفيذها على جانب الإنفاق خلال النصف الثاني للعام المالي ٢٠٢٥/٢٦

١. تعزيز الإنفاق على **التنمية البشرية** مع أولوية خاصة لقطاعي الصحة والتعليم، وتحسين جودة الخدمات العامة، وإيجاد فرص عمل حقيقية تسمح بزيادة الدخل.
٢. رفع كفاءة **برامج الحماية الاجتماعية خاصة في مجال الدعم النقدي** لاستكمال مسيرة بناء الإنسان وخفض معدلات الفقر.
٣. خفض نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي على المدى المتوسط، والعمل على استراتيجية للحد من رصيد وحجم الدين الخارجي لأجهزة الموازنة.
٤. **مبادرات لدعم النشاط الإنتاجي وتحفيز الاقتصاد الوطني**، وتخصص الحكومة لذلك نحو ٧٨,١ مليار جنيه خلال العام المالي ٢٠٢٥/٢٦، وهي زيادة غير مسبقة مقارنة بالأعوام السابقة، بهدف تحقيق أثر اقتصادي مباشر ومستدام، من خلال رد الأعباء التصديرية وتوسيع القاعدة الإنتاجية خاصة الصناعية، وتعزيز الصناعات ذات الأولوية وقطاع السياحة، إلى جانب تمكين الفئات الشابة والمشروعات الصغيرة. وفي مقدمة هذه المبادرات يأتي:
 - **إستمرار برنامج رد أعباء الصادرات** من خلال تحفيز الأنشطة الاقتصادية الانتاجية الداعمة للنمو وخاصة في قطاعات الاستثمار والصناعة والتصدير، كما أقرت الحكومة برنامج لسداد كافة متأخرات مخصصات مساندة ورد أعباء الصادرات خلال السنوات الأربع القادمة.
 - **دعم قطاع السياحة** من خلال مبادرة تستهدف الإسراع في التوسع والاستثمار في بناء الغرف الفندقية وتحسين جودة الخدمات، بما يضمن تعظيم العائد من قطاع السياحة.
 - **دعم صناعة السيارات الكهربائية، وتوطين التكنولوجيا**، وزيادة نسب المكون المحلي، وتواصل الدولة دعم مبادرات تحويل المركبات للعمل بالغاز الطبيعي، ضمن رؤيتها لتحقيق استدامة بيئية ورفع كفاءة استخدام الطاقة.
 - **دعم المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر** من خلال تقديم حوافز نقدية مباشرة، بما يعزز ريادة الأعمال ويوسع قاعدة التشغيل، وتستهدف الحكومة تمكين الشباب اقتصادياً من خلال طرح برنامج خاص لتوفير وسائل نقل حديثة، يتضمن سيارات تاكسي تعمل بالغاز الطبيعي وسيارات ربح ثقل بشروط تمويل ميسرة، دعماً للتشغيل الناتي وتوسيع فرص العمل اللائق في مختلف المحافظات.
٥. استمرار العمل والتنسيق مع مجلس النواب على إعداد وتنفيذ الموازنة العامة وفقاً لنظام البرامج والأداء بما يضمن رفع كفاءة الإنفاق، على أن يكون التطبيق الكامل لإعداد الموازنة وفقاً لمنهجية البرامج والأداء اعتباراً من العام المالي ٢٠٢٧/٢٠٢٨.

رابعاً: التقديرات الأولية المحدثة تحت المراجعة للأداء المالي للعام المالي بأكمله ٢٠٢٦/٢٠٢٥

التقديرات الأولية للعام المالي بأكمله ٢٠٢٦/٢٠٢٥ في ضوء الأداء المالي للفترة يوليو-ديسمبر (بتاريخ ١١ يناير ٢٠٢٦) ٢٠٢٦/٢٠٢٥

٢٠٢٦/٢٠٢٥				٢٠٢٥/٢٠٢٤	٢٠٢٤/٢٠٢٣	
مليار جنيه	موازنة	يوليو-ديسمبر	تقديري	المحقق من التقديري	فعلي	فعلي
٤٣,٣%	٣,١٢٠	١,٣٨٢	٣,١٨٨	٤٣,٣%	٢,٦٤٤	٢,٥٤٤
٤٣,٣%	١٥,٣%	٦,٦%	١٥,٣%	٤٣,٣%	١٤,٨%	١٨,٣%
٤٣,٢%	٢,٦٥٥	١,٢٠٤	٢,٧٨٨	٤٣,٢%	٢,٢٠٢	١,٦٢٩
٤٣,٢%	١٣,٠%	٥,٨%	١٣,٤%	٤٣,٢%	١٢,٣%	١١,٧%
٤٨,٩%	٤,٥٧٤	٢,٢٣٦	٤,٥٧٤	٤٨,٩%	٣,٩٠٥	٣,٠٥٥
٤٨,٩%	٣٢,٩%	١٠,٧%	٣١,٩%	٤٨,٩%	٣١,٩%	٣٢,٠%
٤٧,٢%	٦٧٩	٣٢١	٦٧٩	٤٧,٢%	٥٨٨	٥١٣
٤٥,٠%	٢١٨	٩٨	٢١٨	٤٥,٠%	١٨٦	١٤٦
٥٥,٠%	٢,٢٩٨	١,٢٦٤	٢,٢٩٨	٥٥,٠%	١,٩١٩	١,٣٦٤
٤٣,٦%	٧٤٣	٣٢٤	٧٤٣	٤٣,٦%	٦٤٥	٥٧٣
٤٣,٢%	٢٠٢	٨٧	٢٠٢	٤٣,٢%	١٧٩	١٤٧
٣٢,٥%	٤٣٥	١٤١	٤٣٥	٣٢,٥%	٣٨٧	٣١٢
٤١,٠%	٣٧	٢٨	٦٨	٤١,٠%	٢٩	-٧
٦٠,٦%	١,٤٩١	٨٨٢	١,٤٥٤	٦٠,٦%	١,٢٩٠	٥٠٤
٦٠,٦%	٧,٣%	٤,٢%	٧,٠%	٦٠,٦%	٧,٢%	٣,٦%
٤٥,٤%	٨٠٧	٣٨٣	٨٤٤	٤٥,٤%	٦٢٩	٨٦٠
٤٥,٤%	٤,٠%	١,٨%	٤,٠%	٤٥,٤%	٣,٥%	٦,٢%

* يتضمن العام المالي ٢٠٢٤/٢٠٢٣ العوائد من مشروع رأس الحكمة

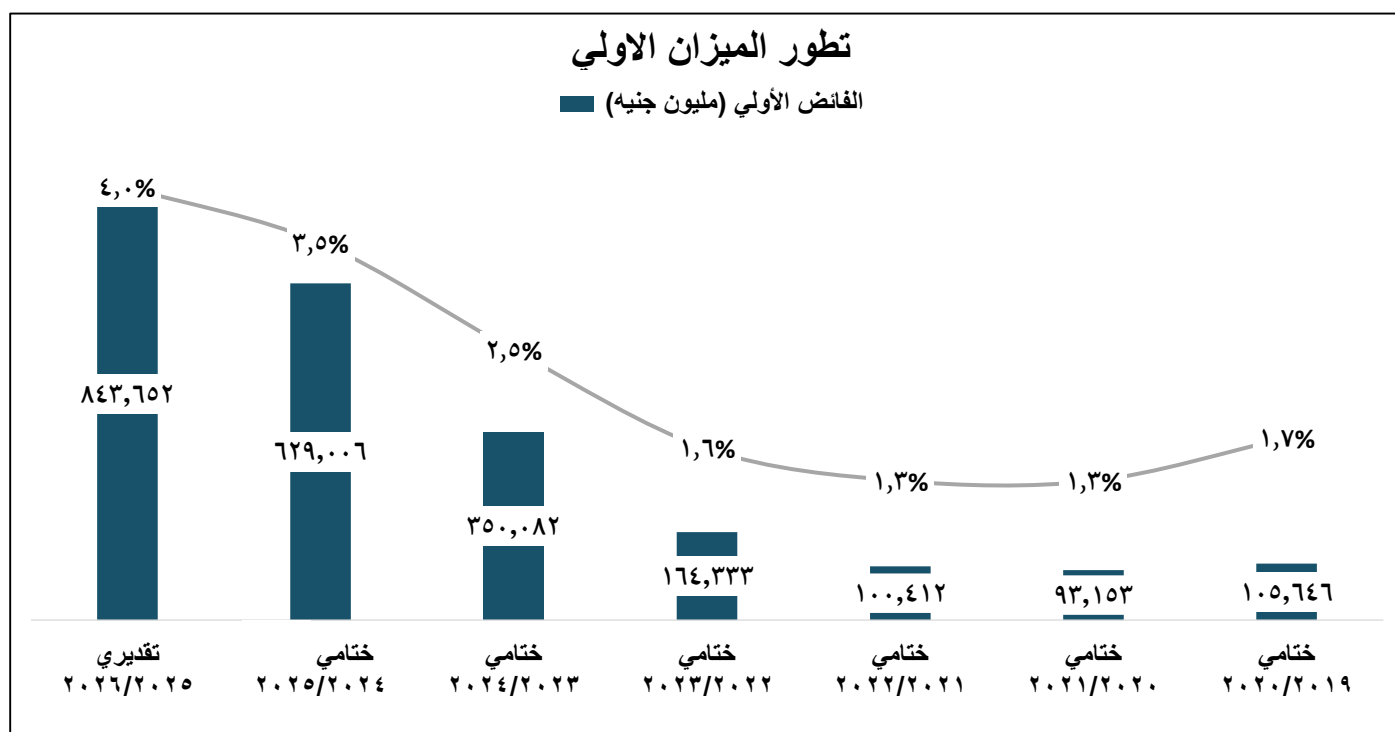
تلتزم وزارة المالية بتحقيق مستهدفات المالية العامة للعام المالي ٢٠٢٦/٢٠٢٥، حيث توضح التقديرات الأولية المحدثة تحت المراجعة (بتاريخ ١١ يناير ٢٠٢٦)، أن يبلغ الفائض الأولي خلال العام المالي ٢٠٢٦/٢٠٢٥ نحو ٤,٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي أي ما يقارب نحو ٨٤٤ مليار جنيه، وهو أكبر من ٨٠٧ مليار جنيه الفائض الأولي المقدر لموازنة نفس العام.

وأن يساهم في تحقيق ذلك وصول جملة الإيرادات العامة نحو ٣,١٩ تريليون جنيه، وهي أكبر من تقديرات موازنة نفس العام والتي بلغت ٣,١٢ تريليون جنيه، مدفوعاً بتوقع تحقيق الإيرادات الضريبية نحو ٢,٧٩ تريليون جنيه وفقاً للتقديرات المحدثة تحت المراجعة (بتاريخ ١١ يناير ٢٠٢٦)، وهي أكبر أيضاً من تقديرات موازنة نفس العام والتي بلغت ٢,٦٥ تريليون جنيه.

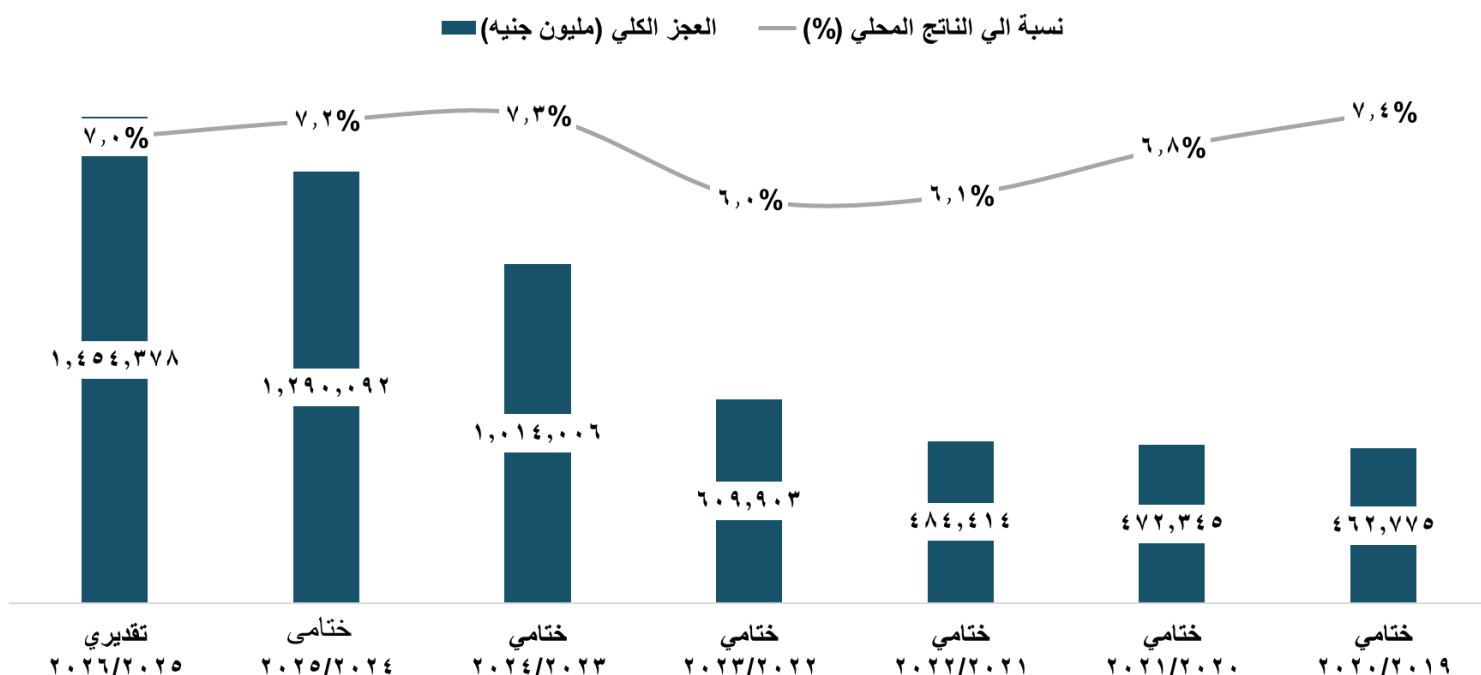
ويأتي هذا التحسن مدفوعاً بالنتائج المحققة خلال النصف الأول من العام المالي ٢٠٢٦/٢٠٢٥، والتي توضح بلوغ نسب المحقق الفعلي من التقديري للعام المالي ٢٦/٢٥ لإجمالي الإيرادات العامة نحو ٤٣,٣٪، وللإيرادات الضريبية نحو ٤٣,٢٪ وهي نسب جيدة جداً مقارنة بالمتوسط التاريخي، الأمر الذي نجحت السياسة المالية في إحرازه في الأساس نتيجة تحسن العلاقة مع مجتمع الأعمال واستمرار جني ثمار الحزم الضريبية، وبتعافي النشاط الاقتصادي وحل أزمة نقص النقد الأجنبي. فضلاً عن مساهمة ميكنة النظم الضريبية في توسيع القاعدة الضريبية.

وبالنسبة للمصروفات فقد ثبتت التقديرات الأولية المحدثة تحت المراجعة دون إنحراف عند ٤,٥٧ تريليون جنيه لعام ٢٠٢٦/٢٠٢٥ وهي نفس القيمة لتقديرات موازنة نفس العام ٢٦/٢٥، مدفوعاً بنجاح جهود الضبط المالي ورفع كفاءة الإنفاق العام وثبات المصروفات الأولية نسبة للناتج المحلي الإجمالي خلال النصف الأول من العام المالي ٢٠٢٦/٢٠٢٥ الأمر الذي سيساعد في نهاية المطاف

على الإلتزام بتحقيق مستهدفات الفائض الأولي عند ٤% من الناتج المحلي الإجمالي، والعجز المالي الكلي حول ٧%-٧,٣% نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي خلال العام المالي ٢٠٢٦/٢٠٢٥.



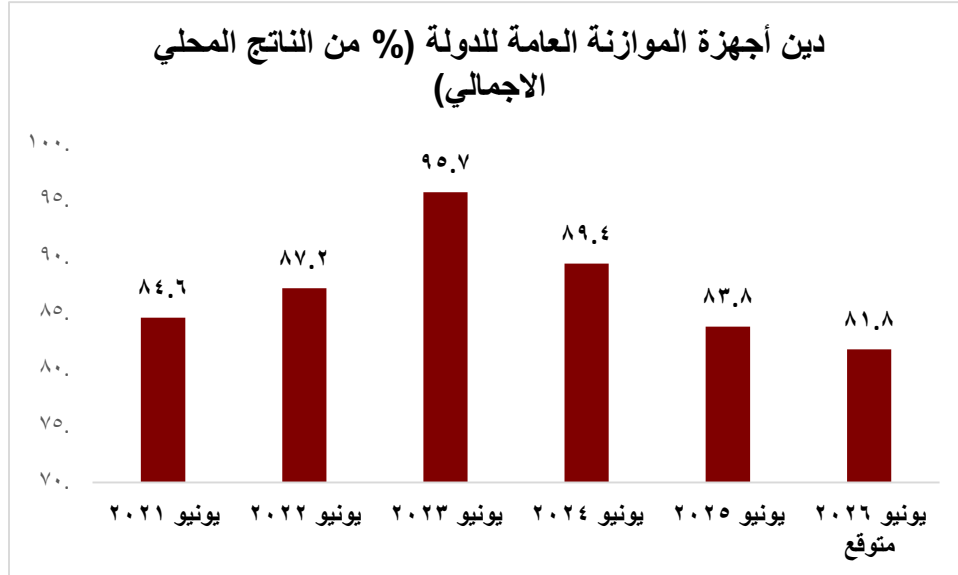
تطور العجز المالي الكلي



خامساً: جهود وزارة المالية لاستدامة مديونية أجهزة الموازنة العامة للدولة (داخلي/خارجي)

إعادة هيكلة الدين وتطويل آجاله ضمان الاستقرار المالي وثقة أكبر في الإقتصاد المصرى على مواجهة الصدمات ودعم مسار النمو المستدام

١. تحسن مؤشرات دين أجهزة الموازنة العامة للدولة في ضوء الجهود المبذولة بهدف تحقيق الاستدامة المالية



في ضوء الجهود المبذولة من قبل وزارة المالية في إطار الاستراتيجية متوسطة الأمد لتحسين مؤشرات الدين، فقد انخفض معدل دين أجهزة الموازنة العامة للدولة إلى الناتج المحلي الإجمالي من ٩٦% في عام ٢٠٢٣/٢٠٢٢، إلى نحو ٨٣,٨% في عام ٢٠٢٥/٢٠٢٤، مع خفض الدين الخارجى بنحو ٤ مليارات دولار، ومن المتوقع أن يصل دين أجهزة الموازنة العامة للدولة نحو ٨١,٨% في عام ٢٠٢٦/٢٠٢٥. وقد أسهمت كل هذه التطورات في خلق مساحة مالية إضافية موجهة لزيادة الإنفاق على الصحة والتعليم والحماية الاجتماعية، بما يعكس التوازن بين الاستقرار المالي وتحقيق التنمية الشاملة.

وعلى صعيد الأدوات التمويلية واصلت وزارة المالية تبني حلول مبتكرة مثل مبادلة الديون بالاستثمارات ومقايضتها بزيادة الإنفاق على التنمية البشرية، إلى جانب إصدار الصكوك السيادية المحلية لتوسيع قاعدة المستثمرين وخفض تكلفة خدمة الدين، بما يدعم قدرة الدولة على تمويل التنمية دون المساس بالاستقرار المالي، وقد إنخفض سعر التأمين ضد مخاطر عدم السداد لمدة ٥ أعوام ليصل في يناير ٢٠٢٦ لأقل من ٢٧٠ نقطة، وتراجعت تكلفة والعائد على السندات الدولية بشكل كبير يراوح من ٣٠٠ الى ٤٠٠ نقطة خلال النصف الأول من العام المالي مقارنة بنفس الفترة من العام السابق.

٢. مقارنة دين أجهزة الموازنة العامة للدولة في مصر بمعدلات الدين في الاقتصاديات الناشئة

بينما شهدت معدلات ديون الاقتصادات الناشئة زيادة قدرها ٧% من الناتج المحلي في المتوسط خلال الفترة ٢٠٢٣-٢٠٢٥، حققت مصر انخفاض بنحو ١٢% من الناتج المحلي في مستويات الدين في نفس الفترة، متفوقة على كل من السعودية والإمارات والهند وجنوب إفريقيا وروسيا والبرازيل. ورغم هذا الأداء الإيجابي، لا تزال مدفوعات الفوائد تشكل تحديًا للموازنة العامة حيث زادت نسبة الفوائد المسددة علي الدين المحلي لأجهزة الموازنة الي ١٠,٧% من الناتج المحلي الإجمالي للعام المالي ٢٠٢٤/٢٠٢٥، من ٧,٧% خلال العام المالي ٢٠٢٣/٢٠٢٢.

٣. أهم الإجراءات التي إتخذتها وزارة المالية لتحسين مؤشرات مديونية أجهزة الموازنة والتزاماتها وتحسين استدامتها

١. أطلقت وزارة المالية في يناير ٢٠٢٦ وثيقة "خطة الاقتراض السنوي لجمهورية مصر العربية"

Arab Republic of Egypt's Annual Borrowing Plan
FY 2025-2026 (January-June)



وتهدف الوثيقة إلى عرض خطة الاقتراض الحكومي للنصف الثاني من العام المالي ٢٠٢٦/٢٠٢٥ للفترة (يناير - يونيو ٢٠٢٦) لتلبية احتياجات التمويل الإجمالية وسداد المديونيات المستحقة مع الالتزام بالمسؤولية المالية والشفافية، (يمكن الوصول للوثيقة عبر الرابط التالي).

<https://mof.gov.eg/en/posts/publicDept/٦٩٧٤٥d٦b٤٧١c٢b٠٠٠٨a١٢١٣e/Annual٢٠%Borrowing٢٠%Plan>

حيث تستعرض احتياجات التمويل للنصف الثاني (يناير - يونيو ٢٠٢٦) كما يلي:

- تقدر احتياجات التمويل الإجمالية بنحو ٣٠,٤% من الناتج المحلي الإجمالي.
- توزيع تكوين الاحتياجات التمويلية: يمثل عجز الموازنة ٩% فقط من إجمالي الاحتياجات التمويلية، بينما تخصص الـ ٩١% المتبقية لسداد مديونيات قديمة قائمة، (منها ٨٥% ديون محلية، و ٥% ديون خارجية، و ١% ديون أخرى)
- المديونيات الخارجية المستحقة تشمل سداد سندات دولية Eurobonds مقومة بالدولار بقيمة ٧٥٠ مليون دولار، وسندات دولية أخرى Eurobonds مقومة باليورو بنحو ١,١٨ مليار يورو، وصكوك بقيمة ١,٥ مليار دولار خلال النصف الثاني من العام المالي الحالي.
- مصادر التمويل: سيتم تغطية ٩٠-٩٥% من الاحتياجات التمويلية من مصادر محلية، ونحو ٤-٦% من مصادر خارجية، ونحو ١-٤% من إيرادات غير ضريبية أخرى.
- العمل على التوسع في إصدار السندات بدلاً من الأذون لإطالة عمر الدين، وخطط لإصدار سندات للأفراد لتعزيز الادخار والشمول المالي.
- الإقتراض من السوق الخارجي: الاعتماد بشكل أساسي على التمويل الميسر (٦٦-٧٢% من التمويل الخارجي)، ونحو ٢٨-٣٤% من خلال الإصدارات الدولية.

■ إصدارا سندات دولية تتراوح بين ١,٠ إلى ٢,٥ مليار دولار.

■ استراتيجية التمويل المستقبلية

إطلاق سندات مخصصة للأفراد لزيادة المشاركة الشعبية في التمويل، والعمل على إدراج السندات المصرية في المؤشرات العالمية مثل مؤشر جي بي مورجان، وإعطاء الأولوية للقروض الميسرة من شركاء التنمية (مثل البنك الدولي، بنك التنمية الأفريقي، إلخ)، والوصول الانتقائي للأسواق الدولية عبر السندات الخضراء والمستدامة، أو سندات "باندا" و"ساموراي" لتقليل التكلفة، حيث أطلقت وزارة المالية "إطار التمويل المستدام" لربط الاقتراض بمشاريع ذات أثر اجتماعي وبيئي إيجابي، مما يساهم في جذب مستثمرين دوليين يتسمون بالمعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة (ESG). إلى جانب تنفيذ الحلول الابتكارية لمقايسة الديون من خلال التوسع في برامج مبادلة الديون بالاستثمارات أو بمشاريع بيئية وخضراء.

٢. إطلاق "سند المواطن"، الإستثمار الآمن في الأوراق المالية الحكومية



■ في إطار حرص وزارة المالية على إتاحة الفرصة للمواطنين للاستفادة المباشرة من العائد الذي تمنحه الدولة على أدواتها المالية (دون تدخل وسطاء قد يستقطعون جزءاً من تلك العوائد)، فقد قامت وزاره المالية بطرح "سند المواطن" المخصص للعملاء الأفراد والذي يتميز بتحقيق عائد مميز (١٧,٧٥ % خالص الضريبة) يفوق العوائد المتاحة حالياً عبر القنوات الاستثمارية الأخرى، كما يتميز بسهولة الاسترداد، مما يساعد على حماية مدخرات محدودي الدخل .

■ علماً بأنه قد تم الإعلان عن طرح "سند المواطن" يوم ١٩ فبراير ٢٠٢٦، كما تم تلقي طلبات الاكتتاب بدءاً من يوم ٢٢ فبراير وحتى ١٠ مارس ويتم إصدار وتسويه السند يوم ١٥ مارس ٢٠٢٦، على أن تتم عملية الاكتتاب من خلال مكاتب الهيئة القومية للبريد المصري المنتشرة بكافة أنحاء الجمهورية.

■ ويأتي هذا الطرح لسند المواطن توفقاً مع إستراتيجية وزارة المالية للعام المالي الحالي الهادفة إلى تنويع أدوات التمويل بالسوق المحلي، من خلال التوسع في إصدارات الأوراق المالية الحكومية بما يشمل (الصكوك المحلية، وسندات التجزئة، والسندات الخضراء)، وبما

يسهم في دعم مستهدفات إطالة متوسط عمر الدين العام والحد من مخاطر تركيز قاعدة المستثمرين الأوراق المالية مع استهداف قاعدة عملاء، وبالأخص من عملاء الأفراد من خلال تشجيعهم على الاستثمار المباشر في السوق الأولى.

٣. إستراتيجية الدين متوسطة المدى للفترة ٢٠٢٦-٢٠٢٩

Arab Republic of Egypt's Budget Sector Debt

Medium-Term Debt Strategy

2026-2029



تتبنى السياسة المالية إستراتيجية متوسطة المدى لخفض دين أجهزة الموازنة العامة للدولة والتي تم نشرها في يناير ٢٠٢٦ للفترة ٢٠٢٦-٢٠٢٩، بهدف تحقيق الاستدامة المالية من خلال خفض نسبة دين أجهزة الموازنة العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي، وتحسين مؤشرات خدمة الدين، وتقليل الاحتياجات التمويلية الإجمالية بنسبة تتراوح بين ٩% إلى ١١% من الناتج المحلي بحلول نهاية العام المالي ٢٠٢٨/٢٠٢٩.

(يمكن الوصول للإستراتيجية عبر الرابط التالي)

[https://mof.gov.eg/en/posts/publicDept/٥fef٢٣fd٩٠٧٤٤٨٠٠٠٧٣١٣٠aa/Medium-Term٢٠%Debt٢٠%Management٢٠%Strategy٢٠%\(MTDS\)Term](https://mof.gov.eg/en/posts/publicDept/٥fef٢٣fd٩٠٧٤٤٨٠٠٠٧٣١٣٠aa/Medium-Term٢٠%Debt٢٠%Management٢٠%Strategy٢٠%(MTDS)Term)

وتتمحور إستراتيجية الدين متوسطة المدى حول أربعة مستهدفات رئيسية كما يلي:

- خفض نسبة دين أجهزة الموازنة العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي ليصل إلى نطاق ٧١%- ٧٣% من الناتج المحلي الإجمالي بحلول ٢٠٢٨/٢٠٢٩.
- زيادة متوسط مدة الاستحقاق (ATM) للمحفظة ليكون بين ٤,٥ - ٥,٠ سنوات.
- إطالة عمر الدين، حيث تهدف الإستراتيجية إلى تقليل الاعتماد على أذون الخزنة قصيرة الأجل (٩١) يوم و (١٨٢) يوم، واستبدالها بإصدارات طويلة الأجل (٢٧٣) و (٣٦٤) يوماً وسندات لعدة سنوات لتحسين متوسط زمن الاستحقاق.
- أن يمثل الدين المحلي لأجهزة الموازنة العامة للدولة حوالي ٨٠% من إجمالي المحفظة.
- الالتزام بخفض صافي رصيد الدين الخارجي بمقدار ١ - ٢ مليار دولار سنوياً.

وفي إطار إدارة المخاطر تركز إستراتيجية الدين متوسطة المدى على ما يلي:

- مخاطر إعادة التمويل: يتم علاجها من خلال تقليل الاعتماد على الأوراق المالية قصيرة الأجل من أذون الخزنة وزيادة إصدار السندات طويلة الأجل.
- مخاطر سعر الصرف تقليل الاعتماد على العملات الأجنبية عبر سداد الديون الخارجية والتركيز على التمويل المحلي.
- مخاطر سعر الفائدة: موازنة المحفظة بين الفائدة الثابتة والمتغيرة، مع استغلال التراجع المتوقع في التضخم لخفض تكلفة الاقتراض الجديد.

٤. أداء محفظة الدين في النصف الأول من عام ٢٠٢٥/٢٠٢٦

- التحول نحو الاستحقاقات طويلة الآجال: شهد سوق الإصدارات المحلية تحولاً واضحاً نحو الأدوات طويلة الأجل، حيث ارتفعت حصة أذون الخزانة لآجال ٢٧٣ و ٣٦٤ يوماً إلى ٣٨% مقارنة بـ ١٧% في نفس الفترة من العام السابق. يظهر ذلك في ارتفاع متوسط زمن الاستحقاق للإصدارات الجديدة خلال الفترة من يوليو إلى سبتمبر ٢٠٢٥ إلى نحو ٠,٩٨ سنة، مقارنةً بـ ٠,٩٤ سنة خلال الفترة من أبريل إلى يونيو ٢٠٢٥، وبالمقارنة مع ٠,٨٤ سنة خلال الفترة من يوليو إلى سبتمبر ٢٠٢٤، وذلك تماشياً مع مستهدفات صندوق النقد الدولي.
- خفض تكلفة الاقتراض: انخفضت العائدات على الأوراق المالية الحكومية المحلية بمتوسط ٢,٥% خلال النصف الأول من العام المالي الحالي.
- خفض الدين الخارجي: تراجعت أرصدة الدين الخارجي بمقدار ٢ مليار دولار مبدئياً في النصف الأول من العام المالي الحالي، تماشياً مع استراتيجية خفض الدين الخارجي بمقدار ١-٢ مليار دولار سنوياً.
- أصدرت مصر أول صكوك سيادية محلية في نوفمبر ٢٠٢٥، وتم تغطية الاكتتاب بأكثر من خمس أضعاف، بقيمة ١٤,٩ مليار جنيه، مما يعكس طلباً قوياً على الأدوات الإسلامية.
- مؤشرات الثقة: تراجعت تكلفة تأمين الدين المصري (CDS) لأجل ٥ سنوات بشكل ملحوظ من ١٨٥٨ نقطة في أكتوبر ٢٠٢٣ إلى ٢٩٩ نقطة مؤخراً، مما يعكس تحسناً نظرة المستثمرين.

٥. مدى تغير مستهدفات دين أجهزة الموازنة العامة للدولة للعام المالي ٢٠٢٥/٢٠٢٦ مقارنة بموازنة نفس العام

تشير أحدث التقديرات تحت المراجعة (بتاريخ ١١ يناير ٢٠٢٦) أن يصل إجمالي دين أجهزة الموازنة العامة للدولة للعام المالي ٢٠٢٥/٢٠٢٦ عند ٨١,٨% نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي (ومنه ٦٣,٥% دين محلي و ١٨,٣% دين خارجي لأجهزة الموازنة العامة للدولة)، وهو نفس مستوى المتوسط المستهدف عند إقرار موازنة نفس العام (في مايو ٢٠٢٥) حول ٨١%-٨٢% من الناتج المحلي الإجمالي. الأمر الذي جاء في ضوء تحقيق نتائج مالية جيدة بعد مرور ٦ أشهر من التنفيذ الفعلي لموازنة العام المالي ٢٠٢٥/٢٠٢٦، بتحقيق فائض أولي كبير عند ٣٨٣ مليار جنيه (١,٨% من الناتج المحلي الإجمالي) خلال الفترة يوليو-ديسمبر ٢٦/٢٥، مقابل ٢٣٠ مليار جنيه (١,٣%) خلال الفترة المماثلة من العام السابق، مدفوعاً بالتحسن الملحوظ في الإيرادات الضريبية بنحو ٣٢%، أي ارتفاع بنحو ٠,٧٪ من الناتج المحلي الإجمالي مقارنة بنفس الفترة من العام المالي السابق، وثبات المصروفات الأولية (بدون مدفوعات الفوائد) عند ٤,٧% كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي مقارنة بنفس الفترة من العام المالي السابق، الأمر الذي سيساعد في نهاية المطاف على الإلتزام بتحقيق مستهدفات العام المالي بأكمله. ٢٠٢٥/٢٠٢٦ للفائض الأولي عند ٤% من الناتج المحلي الإجمالي، والعجز المالي الكلي حول ٧%-٧,٣% نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي.

تقديرات دين أجهزة الموازنة وفوائده للعام المالي ٢٠٢٦/٢٠٢٥

بالمليون جنيه

٢٠٢٦/٢٠٢٥		
الموازنة	التقديري	
٨٢-٨١%	٨١,٨%	إجمالي دين أجهزة الموازنة نسبة إلى الناتج المحلي
٢,٢٩٨,٠٢٩,٦	٢,٢٩٨,٠٢٩,٦	إجمالي مدفوعات الفوائد
١١,٣%	١١,٠%	نسبة إلى الناتج
٥٠,٢%	٥٠,٢%	نسبة إلى المصروفات
٧٣,٧%	٧٢,١%	نسبة إلى الإيرادات
٢,٠٤٩,٤٧٩,٨	٢,٠٤٩,٤٧٩,٨	فوائد الدين المحلي
١٠,٠%	٩,٨%	نسبة إلى الناتج
٢٤٨,٥٤٩,٩	٢٤٨,٥٤٩,٩	فوائد الدين الخارجي
١,٢%	١,٢%	نسبة إلى الناتج
١,٤٩٠,٩٧٠,٠	١,٤٥٤,٣٧٨,٠	العجز الكلي
٧,٣%	٧,٠%	نسبة إلى الناتج

أما بالنسبة للإفاق على مدفوعات فوائد الدين المحلية والخارجية فتشير التقديرات المحدثة تحت المراجعة (بتاريخ ١١ يناير ٢٠٢٦) بتوقع ثبات قيمتها بنهاية العام المالي ٢٠٢٦/٢٠٢٥ عند نفس القيم المقررة بموازنة نفس العام كما هو موضح بالجدول أعلاه في ظل جهود إصلاحات ضبط المالية العامة.

وتجدر الإشارة إلى أن النتائج الإيجابية بتوقع خفض في نسبة دين أجهزة الموازنة العامة للدول إلى الناتج المحلي الإجمالي إلى نحو ٨١,٨% في عام ٢٠٢٦/٢٠٢٥، مقابل نحو ٨٣,٨% المحقق في العام السابق ٢٠٢٤/٢٠٢٥، حيث من المتوقع تزايد معدلات النمو الاقتصادي عند ٥,٢% مقابل تقديرات أقل بلغت نحو ٤,٥% عند إعداد موازنة نفس العام (في مايو ٢٠٢٥).

الأمر الذي يأتي بالإتساق مع ما تحقق من قفزات إيجابية في الناتج المحلي الإجمالي خلال الربع الأول من العام المالي ٢٠٢٦/٢٠٢٥، وحيث تتوافق أيضاً هذه التوقعات مع التحسن الكبير في توقعات المؤسسات الدولية للنمو الاقتصادي المصري في العام المالي ٢٠٢٦/٢٠٢٥. حيث جاء التحسن في الناتج المحلي الإجمالي بالتزام الحكومة المصرية ووزارة المالية بتنفيذ برنامج الإصلاح الاقتصادي بدعم النشاط الاقتصادي من خلال حزم الإصلاح الضريبي لتحسين الواقع الضريبي وإقرار نحو ٢٥ إصلاح مؤخرًا لتحسين مناخ الإستثمار، والتي نجحت في بناء علاقة أكثر عدالة وقيمتنا وشفافية مع المجتمع الضريبي، ودفع القطاع الخاص وتحفيزه على زيادة النمو من خلال تخفيف الأعباء على المجتمع الضريبي وجذب مولدين جدد ودعم السيولة، وتوحيد وتبسيط وتحسين الخدمات الضريبية المقدمة، مما ساهم في نهاية المطاف بزيادة الإنتاجية والدخل القومي للإقتصاد المصري دافعاً معدلات الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي إلى مسار تنازلي، حيث أصبح الدخل القومي للإقتصاد المصري في تزايد ملحوظ بفضل جهود دفع النشاط الاقتصادي وتحسن مناخ الإستثمار.

سادساً: المخاطر العالمية والمالية

جاء تنفيذ موازنة العام المالي ٢٠٢٥/٢٠٢٦ بالتحوط ضد مصادر المخاطر التي قد تتعرض لها المالية العامة والتي من أهمها: صدمات الاقتصاد الكلي، ومخاطر الالتزامات المحتملة من الضمانات التي تمنحها الموازنة العامة للدولة، ومن جانب آخر الصدمات الخارجية التي يمكن أن تؤثر على النشاط الاقتصادي وقدرة جذب الاستثمارات وزيادة الصادرات أو على الإمدادات من السلع الرئيسية.

أولاً: مخاطر تتعلق بالإقتصاد الكلي

واجه الاقتصاد العالمي في الآونة الأخيرة العديد من التوترات الجيوسياسية بسبب رفع التعريفات الجمركية، مما أثر على حركة التجارة العالمية وما خلق حالة من عدم اليقين وعدم الاستقرار في الاقتصاد العالمي وإذا استمر ذلك فقد يؤثر على ضعف الطلب العالمي، ويشير صندوق النقد الدولي في تقريره الأخير "آفاق النمو العالمي" لعدد يناير ٢٠٢٦، إلى أنه يمكن إرجاع المخاطر المحيطة بالاقتصاد العالمي إلى العوامل التالية:

- التوترات التجارية: في حال اشتعال "حروب تجارية" جديدة قد يعيق سلاسل الإمداد واثراً ذلك على ارتفاع الأسعار، وبالتالي ارتفاع الفوائد عالمياً ومحلياً لمحاربة الضغوط التضخمية، إلى جانب أثر ذلك أيضاً على ضعف الطلب العالمي. حيث من المتوقع تراجع معدل نمو حجم التجارة العالمية من ٤,١% في ٢٠٢٥ إلى نحو ٢,٦% في ٢٠٢٦
- المخاطر المحيطة بحدوث "فقاعة الذكاء الاصطناعي" المتعلقة بإعادة تقييم أسعار أصول قطاعات تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي مما قد يكون له أثر بالسلب في حال الانخفاض الحاد بعد الارتفاعات الحادة التي شهدتها تلك الأصول على قطاع البنوك والبورصات العالمية.
- الديون السيادية: تفاقم الديون السيادية على مستوى دول العالم خلال السنوات الأخيرة مما قد يزيد من تكلفة الاقتراض عالمياً، ويؤدي بدوره إلى ضياع المساحة المالية الكافية للإئتمان على مجالات الصحة والتعليم والحماية والتنمية الاجتماعية.
- المخاطر الرقمية المتعلقة بأمن المعلومات.
- الفجوة التنموية: حذر تقرير صندوق النقد الدولي من اتساع الفجوة بين الاقتصادات المتقدمة والنامية، حيث لا يزال ربع الاقتصادات النامية دون مستويات دخل الفرد التي كانت سائدة قبل عام ٢٠١٩.

وقد نصح صندوق النقد الدولي بضرورة إستعادة دول العالم حالة اليقين واستقرار السياسات التجارية خلال المرحلة المقبلة، وقيام الدول بالسيطرة على معدلات زيادة الديون السيادية واستعادة "هوامش الأمان المالي" لمواجهة الصدمات المستقبلية، مع ضرورة تنفيذ الإصلاحات الهيكلية لضمان أن يكون النمو الاقتصادي شاملاً ومستداماً. وفي هذا الشأن تم التحوط خلال تنفيذ موازنة العام المالي

٢٠٢٥/٢٠٢٦ لمخاطر الإقتصاد الكلي على النحو التالي:

- "مخاطر عدم تحقق معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي": تتعامل معها الموازنة العامة للدولة للعام المالي ٢٠٢٥/٢٠٢٦ من خلال إجراءات دفع النشاط الاقتصادي، وإقرار التسهيلات الضريبية والجمركية، وجهود دفع القطاع الخاص للتنمية، ومساندة القطاعات الإنتاجية، وبدء شراكة جديدة مع مجتمع الأعمال ودفع دور ومساهمة وحدة الشراكة مع القطاع العام والخاص.
- "مخاطر ارتفاع تكلفة التمويل من الأسواق العالمية" إذا ما إرتفعت الضغوط التضخمية وبالتالي ارتفاع الفوائد عالمياً

تتعامل معها الموازنة العامة للدولة للعام المالي ٢٠٢٥/٢٠٢٦ من خلال تنوع مصادر وأدوات التمويل مثل السندات والصكوك والاستفادة من التمويل الميسر، والعمل على خفض معدلات ورصيد الدين لخفض أعباء خدمته، ووضع حد أسقف للدين، واستخدام الحصيلة من تخارج أصول الدولة لخفض مستوي الدين.

ثانياً: مخاطر تتعلق بالالتزامات المحتملة

- وتمثل أهم مخاطر الالتزامات المحتملة التي تتحوط لها الموازنة العامة للدولة نتيجة ارتفاع حجم الضمانات لأهم القطاعات خاصة قطاع الطاقة في حال ارتفاع الأسعار عالمياً.
- حيث تلتزم وزارة المالية بإعداد خطة للتعامل مع تحديات قطاع الطاقة بشكل متكامل والتي تستهدف عودة التدفقات الإستثمارية وعودة معدلات الإنتاج وترشيد الاستهلاك مما يخفف الضغط على موارد الخزنة العامة للدولة والتوسع في استخدام الدعم النقدي بدلا من الدعم العيني المتبع حالياً وتبني برامج اجتماعية على غرار برنامج تكافل وكرامة لضمان وصول الدعم لمستحقيه.
- وذلك مع استمرار تبني تطبيق برنامج التحوط ضد مخاطر ارتفاع أسعار البترول،
- وبحث سبل تطبيق برامج تحوط للسلع الأخرى كالقمح والسلع الغذائية الاستراتيجية، بالإضافة الى ادراج احتياطات مالية بالموازنة العامة للدولة للتحوط ضد مخاطر ارتفاع الأسعار بموجب قانون المالية العامة الموحد المادة (٢١).

أيضاً عملت الحكومة المصرية ووزارة المالية على وضع إطار متسق ومتكامل لمساندة المواطنين والقطاعات الاقتصادية من خلال إجراءات وحوافز لمساندة المواطنين بتوسيع شبكة الحماية الاجتماعية لمواجهة الضغوط التضخمية من خلال تحسين المرتبات والمعاشات والسعي نحو مد مظلة «برنامج التأمين الصحي الشامل لكافة محافظات الجمهورية، مع استمرار جهود تحقيق تطوير شامل للخدمات العامة الأساسية كالصحة والتعليم والإسكان والطرق ومياه الشرب والصرف الصحي لمجموع المواطنين في مختلف المحافظات بالإضافة إلى ما يتم في «مبادرة حياة كريمة»، لضمان التوزيع العادل والمنصف لثمار النمو الاقتصادي على جميع طبقات المجتمع وأقاليم الدولة، مع إشراك الشباب والمرأة في فرص التنمية بما يضمن الارتقاء بمستوي معيشة المصريين.

وهناك "توقعات إيجابية" قد تنعكس على أداء أفضل من المتوقع للمؤشرات الاقتصادية والمالية العامة خلال العام المالي الحالي والقادم وعلى المدى المتوسط وتمثل في الآتي:-

- استجابة أعلى وأقوى من القطاع الخاص للإصلاحات الهيكلية التي تتم على كافة جوانب الاقتصاد مما سيكون له مردود أعلى على نمو النشاط الاقتصادي بأكثر من المقدر وبالتالي ارتفاع فرص التشغيل والاستثمارات الخاصة.
- انخفاض أسرع من المتوقع لمعدلات التضخم مما سيكون له تأثير إيجابي على انخفاض أسعار الفائدة وبالتالي تحسن مؤشرات خدمة الدين وخفض العجز الكلي مما سيؤدي إلى خفض الاحتياجات التمويلية.
- استمرار تنفيذ الإصلاحات الهيكلية وارتفاع مرونة الاقتصاد المصري أمام الصدمات الخارجية مما سيؤدي إلى تحسن درجة التصنيف الائتماني السيادي لمصر وبالتالي تحسن ثقة المستثمرين في الاقتصاد المصري وانخفاض تكلفة التمويل.

الملاحق

ملحق (١)

أهم بنود الإيرادات الضريبية خلال الفترة يوليو- ديسمبر ٢٠٢٦/٢٠٢٥

مليار جنيه

معدل النمو (%)	يوليو - ديسمبر				البند
	٢٠٢٦/٢٠٢٥	٢٠٢٥/٢٠٢٤	٢٠٢٤/٢٠٢٣	٢٠٢٣/٢٠٢٢	
٣٢,٠%	١,٢٠٤,٣	٩١٢,٥	٦٦٢,١	٤٦١,٨	إجمالي الإيرادات الضريبية ومنها،
٢٩,٦%	٢٠٠,٦	١٥٤,٧	٨٧,٣	٥٨,٧	الضريبة على الأثون والسندات
	١,٠%	٠,٩%	٠,٦%	٠,٦%	نسبة الى الناتج المحلي
١٠,٤%	١٨٤,٨	١٦٧,٤	٩١,٠	٦٦,٣	ضريبة القيمة المضافة على البضائع المستوردة
	٠,٩%	٠,٩%	٠,٧%	٠,٧%	نسبة الى الناتج المحلي
٧١,١%	١٤٨,١	٨٦,٥	٧٤,٠	٥٧,٨	الضريبة على أرباح باقي الشركات
	٠,٧%	٠,٥%	٠,٥%	٠,٦%	نسبة الى الناتج المحلي
٣٦,٩%	١٠٤,٥	٧٦,٣	٦٢,٥	٦١,٢	ضرائب قطعية على السلع المحلية
	٠,٥%	٠,٤%	٠,٤%	٠,٦%	نسبة الى الناتج المحلي
٣٨,٦%	٩٩,٦	٧١,٩	٥٥,٩	٤١,١	الضرائب على المرتبات المحلية
	٠,٥%	٠,٤%	٠,٤%	٠,٤%	نسبة الى الناتج المحلي
٣١,٣%	٩٦,٩	٧٣,٨	٥٩,٩	٤٣,٥	ضريبة القيمة المضافة على السلع المحلية
	٠,٥%	٠,٤%	٠,٤%	٠,٤%	نسبة الى الناتج المحلي
٣٩,٦%	٧١,٠	٥٠,٨	٤٢,٤	٢٨,٨	ضريبة القيمة المضافة على الخدمات
	٠,٣%	٠,٣%	٠,٣%	٠,٣%	نسبة الى الناتج المحلي

ملحق (٢)

المنصرف (البرنامجي تكافل وكرامة) وأعداد البطاقات في شهر ديسمبر ٢٠٢٥ موزعاً على محافظات الجمهورية

المحافظة	برنامج تكافل		برنامج كرامة		إجمالي برنامج تكافل وكرامة	
	عدد البطاقات	المبلغ	عدد البطاقات	المبلغ	عدد البطاقات	المبلغ
القاهرة	٩٣,٥٣٠	٧٨,٣٧٢,٧٥١	١٠١,٤٥٥	٨٧,٩٥٤,٠٣٧	١٩٤,٩٨٥	١٦٦,٣٢٦,٧٨٨
الاسكندرية	٥٦,٧٠٧	٤٧,٨٥٧,٥٦١	٦٤,٦٤٣	٥٥,٨٠٨,٨٩٣	١٢١,٣٥٠	١٠٣,٦٦٦,٤٥٤
بورسعيد	٥,٧٨٩	٤,٨٤٩,٩٨٤	٦,١٢٩	٥,٣٠٦,١٦١	١١,٩١٨	١٠,١٥٦,١٤٥
السويس	٤,٨١٩	٤,٠٢٥,٦٤٣	٧,٦٣٧	٦,٦٠١,٢٨٥	١٢,٤٥٦	١٠,٦٢٦,٩٢٨
دمياط	٢٩,٦٢٥	٢٤,٨٨٨,٦١٢	٣٨,٤٨١	٣٣,٤٢٣,٤٦١	٦٨,١٠٦	٥٨,٣١٢,٠٧٣
الدقهلية	١٢٥,٠٦٠	١٠٥,٠٥٩,٧٥٢	١٤٠,٢٥٧	١٢٠,٧٨٢,٩٠٩	٢٦٥,٣١٧	٢٢٥,٨٤٢,٦٦١
الشرقية	١٢١,٦٩٤	١٠٢,٤٠٩,٢٤٠	١١٢,٠٢٨	٩٦,١٦٠,٦٩٧	٢٣٣,٧٢٢	١٩٨,٥٦٩,٩٣٧
القليوبية	٨١,٠٨٤	٦٨,٦٤٩,٠٦٧	٨٧,١٧٨	٧٥,٥٧٠,١٦٥	١٦٨,٢٦٢	١٤٤,٢١٩,٢٣٢
كفر الشيخ	٩٧,١٨٨	٨٢,١٦٨,٣٨٤	٨٦,٤٢٠	٧٤,٩٠٤,٠٣١	١٨٣,٦٠٨	١٥٧,٠٧٢,٤١٥
الغربية	٥٦,٦٨٦	٤٧,٨٤٤,١٨٨	٧٣,٩١٣	٦٤,٠٣٤,٠٠٣	١٣٠,٥٩٩	١١١,٨٧٨,١٩١
المنوفية	٥٣,٥٠٧	٤٥,٦٣٢,٦٣١	٦٥,٥٨٤	٥٧,١٤٦,٤١٢	١١٩,٠٩١	١٠٢,٧٧٩,٠٤٣
البحيرة	٢٢٢,٩٤٢	١٨٧,٨٧٩,٩٣١	١٩٨,٩٧٨	١٧٣,٤٣٥,١٢٣	٤٢١,٩٢٠	٣٦١,٣١٥,٠٥٤
الإسماعيلية	٣١,٩٩٩	٢٧,١٠٦,٢٩٧	٢٦,١٦٧	٢٢,٥٤٦,٨٣٥	٥٨,١٦٦	٤٩,٦٥٣,١٣٢
الجيزة	٢٢١,٦٤٥	١٨٥,٤٧٤,٥٦٨	١٥٢,٣٠٥	١٣١,٦٢٠,٣٩٦	٣٧٣,٩٥٠	٣١٧,٠٩٤,٩٦٤
بنى سويف	١٨٥,٥٧٦	١٥٣,١٩٠,١٣٥	٧٣,٩٤١	٦٤,٠٧١,٨٢٢	٢٥٩,٥١٧	٢١٧,٢٦١,٩٥٧
الفيوم	١٣٣,١٧٣	١١٢,٧٧٥,١٦٠	٧٩,٥٥٧	٦٩,٢٢٥,٣٩٠	٢١٢,٧٣٠	١٨٢,٠٠٠,٥٥٠
المنيا	٣٢٤,٥٦٢	٢٦٨,٧٤٦,٤٣٥	١٤٧,٢٥٢	١٢٧,٦٤٠,٦٠٣	٤٧١,٨١٤	٣٩٦,٣٨٧,٠٣٨
اسيوط	٢٣٩,٥٧٣	١٩٦,٤٩٨,٢٥٢	١٤٩,١٤٣	١٢٩,٠٥٥,٠٢٤	٣٨٨,٧١٦	٣٢٥,٥٥٣,٢٧٦
سوهاج	٢٠٦,٩٤٩	١٦٩,٠٥٢,٨٠٢	١٢٤,٧٨٢	١٠٧,٦٥٦,٨٣٥	٣٣١,٧٣١	٢٧٦,٧٠٩,٦٣٧
قنا	١٢٧,٠٥٠	١٠٤,٤٩٢,٣٧٣	١١٦,٧٩٧	١٠٠,٦٨٠,٢٥٦	٢٤٣,٨٤٧	٢٠٥,١٧٢,٦٢٩
أسوان	٦٧,٢٩٤	٥٥,٧٠٦,٥٢٩	٨٢,٤٣٠	٧١,٨٦٨,٤٠٥	١٤٩,٧٢٤	١٢٧,٥٧٤,٩٣٤
الاقصر	٥٣,٤٧٠	٤٣,٦٥٠,٣٨٠	٨٢,٩٥٥	٧٢,٥٠٣,٢٧١	١٣٦,٤٢٥	١١٦,١٥٣,٦٥١
البحر الاحمر	٣,٣٥١	٢,٧٧٩,٢٢٧	٥,١٢٦	٤,٤٠٩,١٢٧	٨,٤٧٧	٧,١٨٨,٣٥٤
الوادى الجديد	٧,٢٧٠	٦,٠٩٦,٣٦٠	٥,٥٦٥	٤,٨٤٥,١٧٥	١٢,٨٣٥	١٠,٩٤١,٥٣٥
مرسى مطروح	١٩,٥٩٠	١٦,٥٩٦,٢٦٣	٢٢,٣٥٨	١٩,٣٢٩,٦٨١	٤١,٩٤٨	٣٥,٩٢٥,٩٤٤
شمال سيناء	١٤,١٥١	١١,٦٣٩,٣٥٠	١٥,٣٦١	١٣,٢٩٣,٤٤٠	٢٩,٥١٢	٢٤,٩٣٢,٧٩٠
جنوب سيناء	١,٨٩٥	١,٥٨٣,٦١٢	٢,٠٤٧	١,٧١٣,٢٤٦	٣,٩٤٢	٣,٢٩٦,٨٥٨
الإجمالي العام	٢,٥٨٦,١٧٩	٢,١٥٥,٠٢٥,٤٨٧	٢,٠٦٨,٤٨٩	١,٧٩١,٥٨٦,٦٨٣	٤,٦٥٤,٦٦٨	٣,٩٤٦,٦١٢,١٧٠

يشمل مخصصات برنامجي تكافل وكرامة فقط بدون اية مخصصات اخري لبرامج معاش الضمان الإجتماعي، و برنامج تعليم مجتمعي (تكافؤ الفرص).

ملحق (٣)

دعم توصيل الغاز للمنازل خلال النصف الأول من ٢٥/٢٦

عدد المستفيدين
٢٠١ ألف

دعم توصيل الغاز
٨٨٧,٨ مليون جنيه

تمثل بيانات توصيل الغاز الفترة من (يناير إلى مايو ٢٠٢٥)

الإنفاق على قطاع النقل خلال النصف الأول من ٢٥/٢٦

قامت وزارة المالية بتقديم الدعم للعديد من الفئات تتمثل فيما يلي :-

اشتراكات الطلبة على خطوط السكة
الحديد

٠,٨

مليون جنيه

اشتراكات الطلبة على خطوط مترو
الأنفاق

١٨٩,٣

مليون جنيه

عدد الطلاب ٩٤ ألف طالب

تمثل بيانات مترو الأنفاق من (نوفمبر ٢٠٢٥ إلى يناير ٢٠٢٦)، بينما تمثل بيانات السكة الحديد الفترة من (يناير إلى يونيو ٢٠٢٥)

الإنفاق على قطاع النقل (لذوى الاحتياجات الخاصة وكبار السن) خلال النصف الأول من ٢٦/٢٥

تم تقديم دعم النقل على خطوط الهيئة القومية لسكك حديد مصر ومترو الأنفاق لذوى الاحتياجات الخاصة وكبار السن والتي تتمثل فيما يلي :-

على خطوط السكة الحديد
٥٣,٩ مليون جنيه

على خطوط مترو الأنفاق
٢٩٤ مليون جنيه

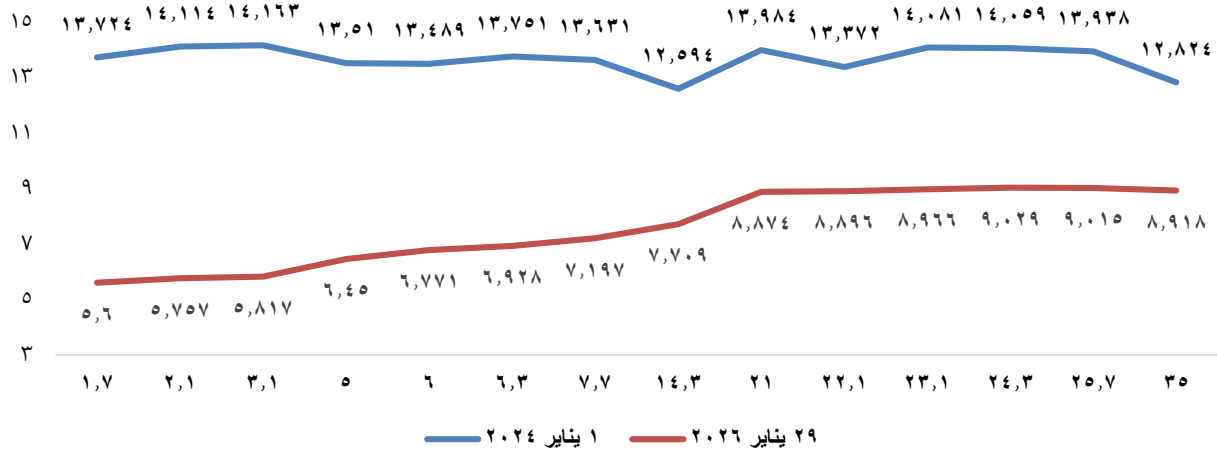
العدد	أهم الفئات
١٤,٨ ألف تذكرة	لذوى الاحتياجات الخاصة
٨٧ ألف تذكرة	كبار السن

العدد	أهم الفئات
١,٧ مليون تذكرة ٤,٩ ألف اشتراك	لذوى الاحتياجات الخاصة
١٦ مليون تذكرة ١٠٩ ألف اشتراك	كبار السن

تمثل بيانات مترو الأنفاق من (نوفمبر ٢٠٢٥ إلى يناير ٢٠٢٦)، بينما تمثل بيانات السكة الحديد الفترة من (يناير إلى يونيو ٢٠٢٥)

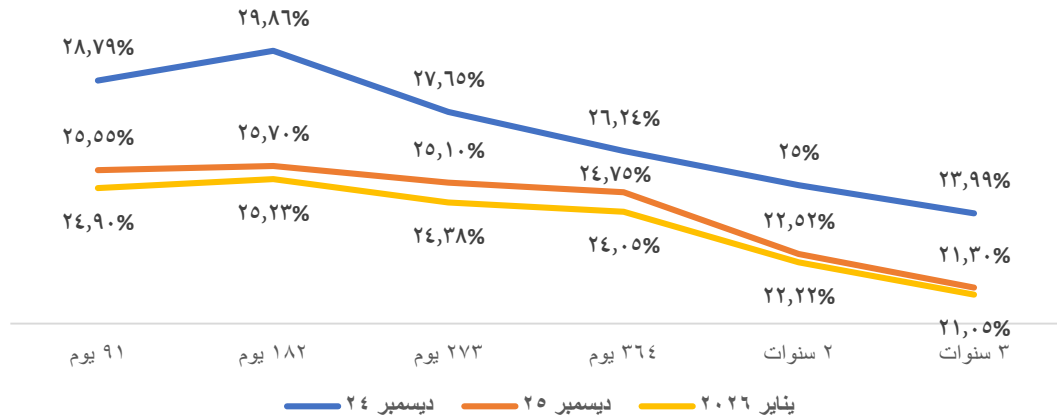
ملحق (٤)

منحنى العائد على السندات الدولية (اليورو بوند)



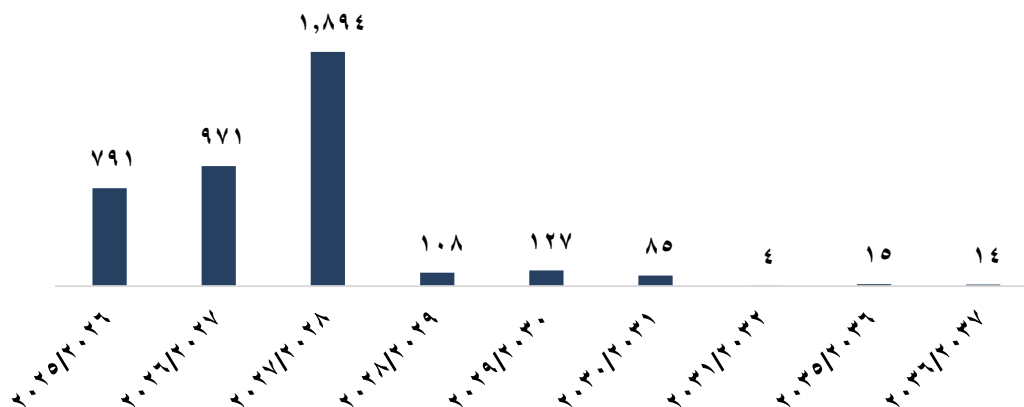
٨ - ١٠ سنوات				٢ - ٤ سنوات			
التغير	٢٩ يناير ٢٠٢٦	٣ يناير ٢٠٢٤		التغير	٢٩ يناير ٢٠٢٦	٣ يناير ٢٠٢٤	
-٦,٤٣٥%	٧,٢٠%	١٣,٦٣%	مصر	-٨,٣٥%	٥,٨٢%	١٤,١٦%	مصر
-٢,٥٢%	٧,٢١%	٩,٧٣%	نيجيريا	-٢,٩٦%	٦,٣٠%	٩,٢٦%	نيجيريا
-١,٦٥%	٩,٢٩%	١٠,٩٤%	أنجولا	-٢,٦٨%	٧,٨٧%	١٠,٥٦%	أنجولا
-٠,٩٧%	٦,٣٠%	٧,٢٧%	ساحل العاج	-١,٥١%	٥,٢٧%	٦,٧٨%	تركيا
-٠,٦٦%	٦,٤٤%	٧,٠٩%	تركيا	-٠,٧٤%	٤,٤٧%	٥,٢١%	المغرب
-٠,٤٧%	٥,٢٧%	٥,٧٤%	المغرب				

منحنى العائد على الأوراق المالية

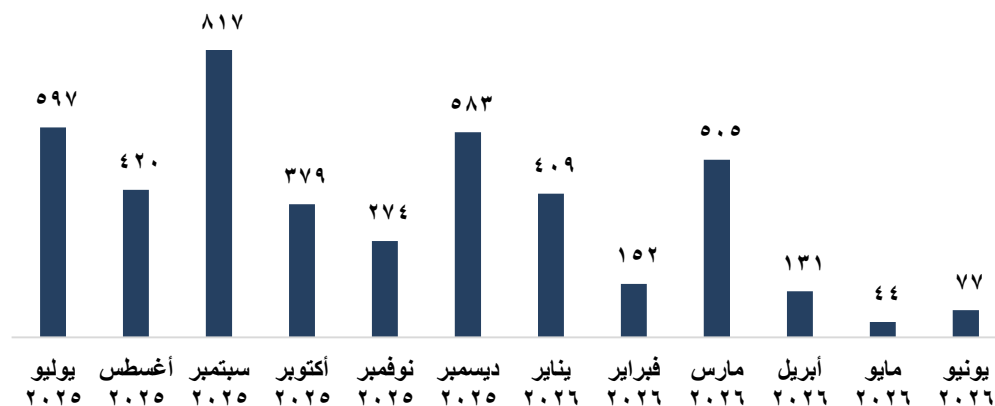


الإهلاكات المحلية والخارجية:

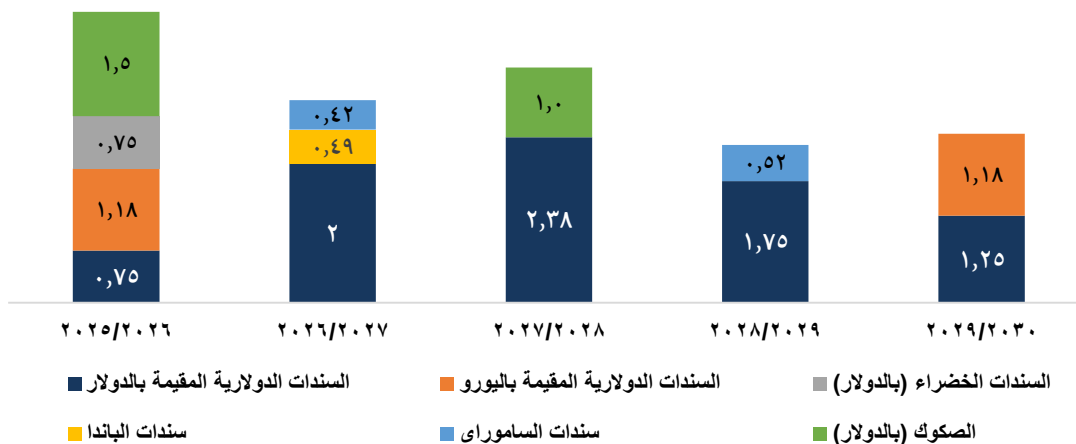
إهلاكات سندات الخزانة (بالمليار جنيه) - الموقف فى يونيو ٢٠٢٥



إهلاكات أدون الخزانة (بالمليار جنيه) - الموقف فى يونيو ٢٠٢٥



إهلاكات السندات الدولية (بالمليار دولار) - الموقف فى يونيو ٢٠٢٥



ملحق (٥)

آخر تطورات المراجعة الخامسة والسادسة لبرنامج مصر مع صندوق النقد الدولي في إطار تسهيل الصندوق الممدد (EFF)، والمراجعة الأولى في إطار تسهيل الصلابة والاستدامة (RSF).

أكمل المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي بنجاح المراجعتين الخامسة والسادسة للمجمعتين لبرنامج مصر في إطار تسهيل الصندوق الممدد (EFF)، وكذلك المراجعة الأولى في إطار تسهيل الصلابة والاستدامة (RSF).

ويتيح هذا القرار صرف شريحة فورية بقيمة تقارب ٢,٣ مليار دولار أمريكي موزعة على النحو التالي:

■ ٢ مليار دولار أمريكي في إطار تسهيل الصندوق الممدد (EFF).

■ ٢٧٣ مليون دولار أمريكي في إطار تسهيل الصلابة والاستدامة (RSF).

وبذلك يرتفع إجمالي المبالغ المسحوبة من قبل مصر- في المراجعتين إلى نحو ٥,٢ مليار دولار أمريكي. كما تم تمديد برنامج تسهيل الصندوق الممدد حتى ١٥ ديسمبر ٢٠٢٦.

وقد أرجع صندوق النقدي الدولي التحسن في الأداء الاقتصادي لمصر في ضوء ما يلي:

■ أولاً: الاستقرار الاقتصادي الكلي

أشار الصندوق إلى أن الأوضاع الاقتصادية الكلية في مصر شهدت تحسناً ملحوظاً. فقد ساهمت السياسات النقدية والمالية المتشددة، إلى جانب مرونة سعر الصرف، في خفض معدل التضخم إلى ١١,٩% في يناير ٢٠٢٦ وتعزيز المركز الخارجي للاقتصاد.

■ ثانياً: النمو الاقتصادي

ارتفع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي إلى ٤,٤% خلال العام المالي ٢٠٢٤/٢٠٢٥، بما يعكس تعافياً قوياً. كما بلغ معدل النمو في الربع الثاني من العام المالي ٢٠٢٥/٢٠٢٦ نحو ٥,٣% مدفوعاً بالأداء القوي لقطاعات الصناعة التحويلية والسياحة وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، إلى جانب الاستثمارات التي يقودها القطاع الخاص.

■ ثالثاً: المركز الخارجي

ارتفع صافي الاحتياطيات الدولية الإجمالية إلى ٥٩,٢ مليار دولار أمريكي بنهاية ديسمبر ٢٠٢٥ (وفقاً لمنهجية صندوق النقد الدولي في احتساب الاحتياطيات)، مدعومة بزيادة تحويلات المصريين العاملين بالخارج، وإيرادات السياحة، وتدفقات النقد الأجنبي.

■ رابعاً: الإصلاحات الهيكلية

نجحت الحكومة في تنفيذ ١٢ من أصل ١٤ معياراً هيكلية، محققة تقدماً ملحوظاً في تعميق الإصلاحات الهيكلية وترسيخ الهدف المركزي المتمثل في تعزيز دور القطاع الخاص كمحرك رئيسي للنشاط الاقتصادي.

■ خامساً: أجندة المناخ (تسهيل الصلابة والاستدامة)

يسير تنفيذ برنامج تسهيل الصلابة والاستدامة بشكل جيد، حيث تم الانتهاء من عدد من الإجراءات الرئيسية المتعلقة بأهداف الطاقة المتجددة وتوجيهات إدارة مخاطر التحول المناخي.

○ النظرة المستقبلية للإقتصاد المصري: أكد الصندوق أن أولويات المرحلة المقبلة ستتركز على: الحفاظ على مرونة سعر الصرف/ تعميق

مسار الضبط المالي من خلال تعزيز تعبئة الإيرادات المحلية/ تنفيذ استراتيجية شاملة لإدارة الدين العام/ ويظل التحول نحو نموذج نمو يقوده القطاع الخاص الهدف المحوري للإصلاحات الاقتصادية خلال الفترة المقبلة.

الصورة الإجمالية للنصف الأول والموازنة العامة للدولة للعام المالي ٢٠٢٦/٢٠٢٥

تمثل التقديرات الأولية تحت المراجعة بتاريخ ١١ يناير ٢٠٢٦

بالمليون جنيه

٢٠٢٦/٢٠٢٥		معدل نمو %	فعليات		
موازنة معتمدة	تقديرات أولية تحت المراجعة		يوليو - ديسمبر ٢٠٢٦/٢٠٢٥	يوليو - ديسمبر ٢٠٢٥/٢٠٢٤	
٣,١١٩,٦١٠	٣,١٨٧,٩٩٨	%٣٠,٢	١,٣٨١,٨٠٩	١,٠٦٠,٩٣٨	الإيرادات
٢,٦٥٤,٧١٠	٢,٧٨٨,٣١٧	%٣٢,٠	١,٢٠٤,٢٩١	٩١٢,٤٧١,٦	الضرائب
٩,٤٨٦	١٠,٧٢٩	%١٤٦,٠	٦,٩٩٠	٢,٨٤١	المنح
٤٥٥,٤١٤	٣٨٨,٩٥٣	%١٧,١	١٧٠,٥٢٩	١٤٥,٦٢٦	الإيرادات الأخرى
٤,٥٧٣,٩٦٣	٤,٥٧٣,٩٦٣	%٢٦,٩	٢,٢٣٥,٥٢٠	١,٧٦١,٥٦١	المصروفات
٦٧٩,١١٠	٦٧٩,١١٠	%١٢,٠	٣٢٠,٥٤٧	٢٨٦,٢٧٧	الأجور وتعويضات العاملين
٢١٧,٥٧٠	٢١٧,٥٧٠	%١٦,٨	٩٧,٨٠٢	٨٣,٧٦٠	شراء السلع والخدمات
٢,٢٩٨,٠٣٠	٢,٢٩٨,٠٣٠	%٣٤,٧	١,٢٦٤,٤٩٧	٩٣٩,٠٨٨	الفوائد
٧٤٢,٥٥٤	٧٤٢,٥٥٤	%١٦,٣	٣٢٤,٠٤٢	٢٧٨,٦٩٠	الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية
٢٠١,٨٠٥	٢٠١,٨٠٥	%٧,٦	٨٧,٢٠٧	٨١,٠٦٤	المصروفات الأخرى
٤٣٤,٨٩٤	٤٣٤,٨٩٤	%٥٢,٦	١٤١,٤٢٥	٩٢,٦٨٢	شراء الأصول غير المالية (الاستثمارات)
١,٤٥٤,٣٥٣	١,٣٨٥,٩٦٥		٨٥٣,٧١١	٧٠٠,٦٢٣	العجز النقدي
٣٦,٦١٧	٦٨,٤١٣		٢٨,٠٢٤	٨,١٩٣	صافي حيازة الأصول المالية
١,٤٩٠,٩٧٠	١,٤٥٤,٣٧٨		٨٨١,٧٣٥	٧٠٨,٨١٦	العجز الكلي
٨٠٧,٠٦٠	٨٤٣,٦٥٢		٣٨٢,٧٦٢	٢٣٠,٢٧٢	الميزان الأولي
منسوبة إلى الناتج المحلي الإجمالي					
%٧,١	%٦,٦		%٤,١	%٣,٩	العجز النقدي
%٤,٠	%٤,٠		%١,٨	%١,٣	الميزان الأولي
%٧,٣	%٧,٠		%٤,٢	%٤,٠	العجز الكلي

الإيرادات العامة للنصف الأول والموازنة العامة للدولة للعام المالي ٢٠٢٦/٢٠٢٥

تمثل التقديرات الأولية تحت المراجعة بتاريخ ١١ يناير ٢٠٢٦

بالمليون جنيه

٢٠٢٦/٢٠٢٥		معدل نمو %	فعليات		
موازنة معتمدة	تقديرات أولية تحت المراجعة		يوليو - ديسمبر ٢٠٢٦/٢٠٢٥	يوليو - ديسمبر ٢٠٢٥/٢٠٢٤	
٣,١١٩,٦١٠	٣,١٨٧,٩٩٨	%٣٠,٢	١,٣٨١,٨٠٩	١,٠٦٠,٩٣٨	# الإيرادات
٢,٦٥٤,٧١٠	٢,٧٨٨,٣١٧	%٣٢,٠	١,٢٠٤,٢٩١	٩١٢,٤٧٢	- الضرائب
٩١٥,٧٠٨	١,٠٦٥,٦٧٤	%٤٧,٠	٣٨٠,٠٩٩	٢٥٨,٤٩٧	= الضرائب على الدخل والأرباح والمكاسب الرأسمالية
٢٢٢,٤٠٢	٢٥٦,٤٠٢	%٣٨,٨	١٠١,٤٨٨	٧٣,١٣٠	* الضرائب على الدخل من التوظيف
٢١٥,٠٨٢	٢٤٩,٠٨٢	%٣٨,٦	٩٩,٦٠٧	٧١,٨٨٠	x الضرائب على المرتبات المحلية
٧,٣٢٠	٧,٣٢٠	%٥٠,٥	١,٨٨١	١,٢٥٠	x ضرائب الدمغة على الرواتب
١٨٠,٥١٣	٢١٧,٦٧٩	%٤٥,٢	٥٢,٢٦٠	٣٥,٩٩٩	* الضرائب على دخول الأفراد بخلاف التوظيف
٢١,٢٨٣	٢٤,٢٨٣	%٤٥,١	٧,٤٤٣	٥,١٢٩	x الضرائب على المهن غير التجارية
١٥٧,٨٣٢	١٩١,٨٣٢	%٥١,١	٤٤,٦٨٧	٢٩,٥٧٦	x ضرائب النشاط التجارى والصناعى
١١٠	٢٧٦	%٢٠,٤	١٣٠	١٠٨	x ضرائب على الفائدة من السندات (رؤوس أموال منقولة)
١,٢٨٨	١,٢٨٨	-	-	١,١٨٦	أخرى
٤,٦٦٦	٥,٦٦٦	%٣٤,٣	٦٨٥	٥١٠	* الضرائب على الارباح الرأسمالية
٣,١٦٦	٣,٦٦٦	%٣٢,٨	٥١٨	٣٩٠	x ضريبة الثروة العقارية
٠	٠	%٣٩,٢	١٦٧	١٢٠	أخرى
٥٠٨,١٢٧	٥٨٥,٩٢٧	%٥١,٦	٢٢٥,٦٦٦	١٤٨,٨٥٨	* الضريبة على ارباح شركات الاموال
٥٤,٣٠٤	٦١,٣٠٤	%١٠,٠	٢٢,٠٠٠	٢٠,٠٠٠	x من هيئة البترول والشريك الاجنبى
١٢١,٧٧٥	١١٩,٧٧٥	%٣١,٣	٥٥,٥٧٤	٤٢,٣١٠	x من قناة السويس
٣٣٢,٠٤٨	٤٠٤,٨٤٨	%٧١,١	١٤٨,٠٩٢	٨٦,٥٤٨	x باقى الشركات
٣٦١,٦٨٩	٣٨٨,٣٩٨	%٣٠,٥	٢١٨,١٤٣	١٦٧,٢٠٦	= الضرائب على الممتلكات
١٨,٠٦٩	١٧,٠٦٩	%٥٠,٢	٤,٨٥٢	٣,٢٣١	* ضرائب دوريه على الممتلكات
٣٢٧,٠٤١	٣٥١,٥٤١	%٣٠,٣	٢٠٣,٧٥٢	١٥٦,٤١٢	* ضرائب على العمليات المالية التجارية والرأسمالية
٤,٩٣٢	٦,٩٣٢	%٨٨,٩	٣,١٥٧	١,٦٧٢	x رسوم نقل الملكية
٣٢٢,١٠٩	٣٤٤,٦٠٩	%٢٩,٦	٢٠٠,٥٩٥	١٥٤,٧٤٠	ضرائب أذون سندات الخزانة

الإيرادات العامة للنصف الأول والموازنة العامة للدولة للعام المالي ٢٠٢٦/٢٠٢٥

تمثل التقديرات الأولية تحت المراجعة بتاريخ ١١ يناير ٢٠٢٦

بالمليون جنيه

٢٠٢٦/٢٠٢٥		معدل نمو %	فعليات		
موازنة معتمدة	تقديرات أولية تحت المراجعة		يوليو - ديسمبر ٢٠٢٦/٢٠٢٥	يوليو - ديسمبر ٢٠٢٥/٢٠٢٤	
١٦,٥٧٩	١٩,٧٨٨	%٢٦,١	٩,٥٣٩	٧,٥٦٤	* ضرائب ورسوم على السيارات
٨,٦٠١	٩,٢٠١	%١٠,٧	٤,٤٤٠	٤,٠١٢	X رسوم تنمية على تسيير السيارات
٦,٧٧٨	٩,١٧٨	%٤٦,٢	٤,٦٢٤	٣,١٦٤	X رسوم تنمية على السيارات الجديدة المنتجة محلياً وجميع السيارات المستوردة من الخارج
٨٠٠	٨٠٠	%١٥,٦	٢٤٧	٢١٤	X ضرائب ورسوم ذات صفة محلية على السيارات
٤٠٠	٦٠٩	%٣٠,٣	٢٢٨	١٧٥	X ضرائب على السيارات الخاصة (تضامن إجتماعي)
١,١٠٣,٥٥٦	١,١٧٦,٩٦٤	%٢٣,٩	٥١٦,٤٧٤	٤١٦,٨١٤	= الضرائب على السلع والخدمات
٦٤٠,٤٩٣	٦٣٤,٤٩٣	%١٦,٨	٢٨١,٧٦٧	٢٤١,٢٣٥	* الضريبة العامة على المبيعات
٢١٩,٩٩٠	٢١٤,٩٩٠	%٣١,٣	٩٦,٩٣٦	٧٣,٨٤٩	X على السلع المحلية
٤٢٠,٥٠٣	٤١٩,٥٠٣	%١٠,٤	١٨٤,٨٣١	١٦٧,٣٨٧	X على البضائع المستوردة
١٣٩,٧٢١	١٤٣,٧٢١	%٣٩,٦	٧٠,٩٨٨	٥٠,٨٣٨	* ضريبة المبيعات على الخدمات
١٩,٢٩٦	٣٠,٢٩٦	%١٧٥,٧	١٩,٥٢٧	٧,٠٨٢	X الخدمات المقدمة في الفنادق والمطاعم السياحية
٧٠,٣٠٣	٦٠,٣٠٣	%١٦,٠	٢٦,٦٠٦	٢٢,٩٤٣	X خدمات التشغيل للغير
٢٥,٠٩٧	٢٧,٠٩٧	%٣٦,٨	١٣,٦٢٩	٩,٩٦٣	X خدمات الاتصالات الدولية والمحلية
٢٥,٠٢٥	٢٦,٠٢٥	%٣,٥	١١,٢٢٦	١٠,٨٥٠	X خدمات أخرى
١٨٧,٧٠١	٢٤١,٦٠٩	%٣٦,٩	١٠٤,٤٦٦	٧٦,٢٩٥	* ضرائب على سلع جدول رقم "١" محلية
٢٣,٣٩٠	٤٩,٣٩٠	%٣٩,١	١٨,٠٠٤	١٢,٩٤٦	أخرى
٤٤٣	٦٤٣	%٤٢,٤	٥٠٧	٣٥٦	X السكر
٨,٨٣٨	٩,٣٣٨	%٣٤,٠	٤,٩٨٨	٣,٧٢٢	X مياه غازيه
٤,٧٠٠	٥,٢٠٠	%٦,٥	٢,١٤١	٢,٠١١	X بيره
١١١,٧١٥	١٢٣,٧١٥	%٤٢,٣	٦٨,٢٩٨	٤٧,٩٩٧	X تبغ وسجائر
٣٢,٩٠٩	٤٢,٩٠٩	%٢٨,٥-	٤,٥٤٠	٦,٣٤٩	X منتجات بترولية
١٢٦	٢٢٢	%٣٧,١	٩٤	٦٩	X الكحول

الإيرادات العامة للنصف الأول والموازنة العامة للدولة للعام المالي ٢٠٢٦/٢٠٢٥

تمثل التقديرات الأولية تحت المراجعة بتاريخ ١١ يناير ٢٠٢٦

بالمليون جنيه

٢٠٢٦/٢٠٢٥		معدل نمو %	فعليات		
موازنة معتمدة	تقديرات أولية تحت المراجعة		يوليو - ديسمبر ٢٠٢٦/٢٠٢٥	يوليو - ديسمبر ٢٠٢٥/٢٠٢٤	
١,٣١٤	١,٩٤٣	%١١,٨	٩٧٢	٨٦٩	X زيوت وشحوم
٢,٩٥٠	٦,٣٩٤	%٢٢٣,٣	٣,٨٠٦	١,١٧٧	X اسمنت
٥,٩٧٣	٨,٣٠٦	%٢١,٧	٣,٢٦٣	٢,٦٨١	* الضرائب على الخدمات الخاصة
١,٥٤٩	١,٩٤٩	%٢٨,٢	٣٤١	٢٦٦	X ضرائب على تذاكر السفر للخارج (تضامن اجتماعي)
١,٣٠٠	١,٧٠٠	%١٩,٥	٦٧١	٥٦٢	X رسم تنمية على تذاكر السفر إلى الخارج الصادرة في مصر بالعملة المحلية
١,١٥٠	١,١٨٥	%١٩,١	٦١٥	٥١٦	X ضريبة الملاهي
٥٦٩	٦٢٣	%٦٩,٧	٢٥٨	١٥٢	X إيرادات غرامات وتعويضات قانون الضريبة على الدخل
١,١٩٠	٢,٤٨٠	%١٨,١	١,٢٠٠	١,٠١٦	X مقابل التأخير في الضرائب
٤٢	٤٢	%٣٧,٩-	٢٣	٣٦	X أخرى متنوعة
٦١,٣٣٥	٧٧,٦٢٥	%٣٦,٧	٢٤,٠٧٤	١٧,٦٠٩	* ضرائب الدمغة (عدا دمغة الماهيات)
١,٠٦٢	١,٠٦٢	%٣٥,٣-	٤٧	٧٣	X الدمغة على النماذج المدموغة وطوابع الدمغة
٩٤٤	٩٤٤	%٥١,٧-	٢٤	٥٠	X الدمغة على التأمين
٧٢٢	٧٢٢	%٠,٠	٠	٠	X الدمغة على أعمال البورصة
١,٦٩١	١,٦٩١	%٤٥,٩	٣٤	٢٣	X الدمغة على الإعلانات
١	١	%١٦,٧	١	١	X الدمغة على التصاريح والرخص الإدارية
٣,٨١٠	٣,٨١٠	%٥٣,١-	١٨٥	٣٩٦	X الدمغة على الأعمال والمحركات المصرفية وما في حكمها
٤٤,١٣٣	٦٠,٤٢٢	%٣٩,٤	٢٣,٧٨٠	١٧,٠٦٤	X دمغة متنوعة
٢٠,٥٧١	٢١,٧٧١	%٢٥,٦	١٠,٧٠٧	٨,٥٢٦	* رسم تنمية الموارد (عدا ما يزيد على ١٨٠٠٠ وعدا رسم التنمية على السيارات)
٩٢٠	٩٢٠	%٨,٦	٤١٩	٣٨٦	X رسم تنمية على جوازات السفر
٢٧٩	٢٧٩	%٦,٢-	١١٧	١٢٥	X رسم تنمية على إقامة الأجانب وما يتعلق بها
٦٥	٦٥	%٤,٩-	٢٧	٢٨	X رسم تنمية على طلب الحصول على الجنسية المصرية

الإيرادات العامة للنصف الأول والموازنة العامة للدولة للعام المالي ٢٠٢٦/٢٠٢٥

تمثل التقديرات الأولية تحت المراجعة بتاريخ ١١ يناير ٢٠٢٦

بالمليون جنيه

٢٠٢٦/٢٠٢٥		معدل نمو %	فعليات		
موازنة معتمدة	تقديرات أولية تحت المراجعة		يوليو - ديسمبر ٢٠٢٦/٢٠٢٥	يوليو - ديسمبر ٢٠٢٥/٢٠٢٤	
٢,٢٠٠	٢,٢٠٠	%٦,٥	١,٠٤٤	٩٨٠	X رسم تنمية على مغادرة البلاد
٣٥	٣٥	%١٠,٦	١٣	١١	X رسم تنمية على رخص السلاح
١,٠٠٠	١,٠٠٠	%٢٩,٤	٤١٠	٣١٦	X رسم تنمية على المحررات وباقي الأوعية الخاضعة لضريبة الدمغة النوعية
٨	٨	%٣٣,٣-	٣	٤	X رسم تنمية على استخراج صور المحررات من مصلحة الشهر العقاري
٣٠٠	٣٠٠	%٤٢,٦	١٦٦	١١٧	X رسم تنمية على الشراء من الأسواق الحرة
٣٠٠	٣٠٠	%٣٦,٨	١٢٨	٩٤	X رسم تنمية على الحفلات والخدمات الترفيهية التي تقام في الفنادق والمحلات العامة السياحية
١٣,٤٦٢	١٤,٦٦٢	%٢٦,٣	٧,٠٦١	٥,٥٩٢	X رسم تنمية على موارد أخرى
٢,٠٠٠	٢,٠٠٠	%٥١,٣	١,٣٢٠	٨٧٣	X رسم تنمية على المحاجر
٤٧,٧٣٦	٤٩,٤١٥	%٨,٠	٢١,٢١٠	١٩,٦٣١	* ضرائب على استخدام السلع والترخيص باستخدامها وتأدية الأنشطة
١٥,٩٣٨	١٢,٩٣٨	%١١,١	٥,٠٠٠	٤,٥٠٠	X الاتاوة على قناة السويس
٢	٢	%١٥,٤	٢	١	X الاتاوة على استخدام الطريق النهري
٢٦٠	٢٩٥	%٢٦,٥	١٧٥	١٣٩	X رسوم ترخيص العمل للجانب
٥٨٤	١,٠١٥	%٦٤,٠	٦٥٥	٣٩٩	X إيرادات ورسوم ذات صفة محلية
٣,٨٠١	٥,٠٩٩	%٩,٧	٢,٠٧٦	١,٨٩٣	X المصروفات الادارية للعمليات الاستيرادية
٨,٥٥٠	٨,٥٥٠	%١٧,٧	٣,٦٧٩	٣,١٢٥	X رسوم الموانئ والمنائر وأخري
١٥,٥٠٠	١٧,٠٠٠	%٨,٤-	٧,١٦٦	٧,٨٢٣	X رسوم الاجراءات القصلية
٤٠	٤٠	%٢٨,٢	٥	٤	X رسوم حليج الاقطان
٢,٧٥٠	٣,٧٥٠	%٤٢,٤	٢,٢٧٨	١,٦٠٠	X رسوم على جوازات السفر
٣١٢	٣١٢	%١٨,٢	١٧٤	١٤٧	X رسوم تصاريح العمل
١٣٥,٧٧٧	١٣٦,٢٢٤	%١٠,٩	٦٩,٥١٨	٦٢,٦٩٥	= ضرائب التجارة الدولية

الإيرادات العامة للنصف الأول والموازنة العامة للدولة للعام المالي ٢٠٢٦/٢٠٢٥

تمثل التقديرات الأولية تحت المراجعة بتاريخ ١١ يناير ٢٠٢٦

بالمليون جنيه

٢٠٢٦/٢٠٢٥		معدل نمو %	فعليات		
موازنة معتمدة	تقديرات أولية تحت المراجعة		يوليو - ديسمبر ٢٠٢٦/٢٠٢٥	يوليو - ديسمبر ٢٠٢٥/٢٠٢٤	
١٣٤,٠٢٧	١٣٤,٠٢٧	%١١,٠	٦٨,٣٩٤	٦١,٦٣١	* ضرائب على الواردات
١٣٣,٣٠٨	١٣٣,٣٠٨	%١٠,٩	٦٨,٣١٤	٦١,٦١٨	X ضرائب جمركية قيمية
٧١٩	٧١٩	%٥١٢,٢	٨٠	١٣	X ضرائب جمركية على السجائر والتبغ والدخان
١,٧٥٠	٢,١٩٧	%٥,٦	١,١٢٤	١,٠٦٤	* ضرائب على التجارة الدولية أخرى
١,٥٠٠	١,٩٤٧	%١,٥-	٩٤٢	٩٥٦	X إيرادات الغرامات
٢٥٠	٢٥٠	%٦٩,٤	١٨٢	١٠٨	X إيرادات المضبوطات
١٣٧,٩٨٢	٢١,٠٥٧	%١٧٦,٣	٢٠,٠٥٧	٧,٢٥٩	= ضرائب أخرى
١٣٧,٩٨٢	٢١,٠٥٧	%١٧٦,٣	٢٠,٠٥٧	٧,٢٥٩	* على الاعمال التجارية
١٥,٠٠٠	٢١,٠٥٧	%١٧٦,٣	٢٠,٠٥٧	٧,٢٥٩	X إيرادات رؤوس أموال منقولة من البنك المركزى
٩,٤٨٦	١٠,٧٢٩	%١٤٦,٠	٦,٩٩٠	٢,٨٤١	- المنح
٢,٢٢٤	٢,٢٢٤	%٦٩,٨-	١٠٣	٣٤٢	= منح من حكومات أجنبية
-	-	-	-	٥٦	* جارية
٢,٢٢٤	٢,٢٢٤	%٦٣,٩-	١٠٣	٢٨٦	* رأسمالية
٢,٢٢٤	٢,٢٢٤	%٦٣,٩-	١٠٣	٢٨٦	X لتمويل الاستثمارات
١,٩١٣	١,٩١٣	%٢٨,٣	٣١٧	٢٤٧	= منح من منظمات دولية
١٧١	١٧١	%١٩,١-	٧٦	٩٤	* جارية
١٧١	١٧١	%١٩,١-	٧٦	٩٤	X أخرى
١,٧٤١	١,٧٤١	%٥٧,٦	٢٤١	١٥٣	* رأسمالية
١,٧٤١	١,٧٤١	%٦٢,٦	٢٤١	١٤٨	X لتمويل الاستثمارات
٥,٣٥٠	٦,٥٩٣	%١٩١,٨	٦,٥٦٩	٢,٢٥٢	= منح من جهات حكومية
٥,٣١٧	٦,٥٦٠	%١٩١,٣	٦,٥٥٠	٢,٢٤٨	* جارية
٥,٣١٧	٦,٥٦٠	%١٩١,٣	٦,٥٥٠	٢,٢٤٨	X أخرى

الإيرادات العامة للنصف الأول والموازنة العامة للدولة للعام المالي ٢٠٢٦/٢٠٢٥

تمثل التقديرات الأولية تحت المراجعة بتاريخ ١١ يناير ٢٠٢٦

بالمليون جنيه

٢٠٢٦/٢٠٢٥		معدل نمو %	فعليات		
موازنة معتمدة	تقديرات أولية تحت المراجعة		يوليو - ديسمبر ٢٠٢٦/٢٠٢٥	يوليو - ديسمبر ٢٠٢٥/٢٠٢٤	
٣٣	٣٣	%٥١٨,٨	٢٠	٣	* رأسمالية
٣٣	٣٣	%٥١٨,٨	٢٠	٣	x لتمويل الاستثمارات
٤٥٥,٤١٤	٣٨٨,٩٥٣	%١٧,١	١٧٠,٥٢٨,٦	١٤٥,٦٢٦	- الإيرادات الأخرى
١٦٥,٣٦٨	٩١,٤١٨	%١٩,٩-	٣٥,٥١٠	٤٤,٣١٧	= عوائد الملكية
٤٤,٤٥٠	٣٣,٧٠٠	%٢٨,٤-	١١,٤٢٨	١٥,٩٧١	* الفوائد المحصلة
٣٥	٣٥	%٥٠,٢-	١٢	٢٣	x على السندات
٦١	٣١٢	%٥٨٠,٣	٣١٢	٤٦	x على الإقراض
٤٠,٤٧٦	٢٩,٤٧٦	%٣٤,٠-	٩,٣٢٢	١٤,١١٦	x على إعادة الإقراض (تشمل فوائد القروض الخارجية المعاد أقراضها من الخزنة العامة)
٣,٦٠٣	٣,٦٠٣	%٠,٩	١,٦٥٣	١,٦٣٨	x فوائد دائنة
٢٧٥	٢٧٥	%١٢,٧-	١٢٩	١٤٨	x أخرى
١١٠,٢١٥	٤٤,٥١٥	%٢,٩	٢٠,٧٠٢	٢٠,١٢٠	* أرباح الأسهم
٤٥٨	٤٥٨	%٢٢,٠-	١٢٤	١٥٨	x شركات القطاع الخاص
٢٢,٦١٢	١٩,٦١٢	%٣,٦	١٠,٦٤١	١٠,٢٧٤	x الهيئات الاقتصادية
١٠,٠٨٤	٧,٠٨٤	%٦,٥-	٢,٧٩٢	٢,٩٨٧	x شركات القطاع العام
٦,٩٦٤	٦,٩٦٤	%٩٣٢,٥	٣,٤٣٨	٣٣٣	x شركات قطاع الأعمال العام
٩٩٠	٩٩٠	-	-	٥٤٠	x هيئة البترول
٦٨,٠٨٧	٦,٣٨٧	%٤٣,٣-	٣,٠١٩	٥,٣٢٩	x قناة السويس
١,٠٢٠	٣,٠٢٠	%٣٨,٠	٦٨٩	٤٩٩	x أرباح أوراق مالية
١٠,٧٠٣	١٣,٢٠٣	%١٣,٩-	٣,٣٨٠,٧	٣,٩٢٨	* عائد الإيجارات
٦,٣٤٨	٨,٣٤٨	-	-	٢,٢٩١	x اتاوة البترول
٨٧٨	٨٧٨	%٤٢,٤	٥٥٩	٣٩٣	x إيجار أراضي حكومية
٣,٣١٢	٣,٨١٢	%١٣٤,٢	٢,٧٢٥	١,١٦٤	x إيرادات المناجم وأخرى

الإيرادات العامة للنصف الأول والموازنة العامة للدولة للعام المالي ٢٠٢٦/٢٠٢٥

تمثل التقديرات الأولية تحت المراجعة بتاريخ ١١ يناير ٢٠٢٦

بالمليون جنيه

٢٠٢٦/٢٠٢٥		معدل نمو %	فعليات		
موازنة معتمدة	تقديرات أولية تحت المراجعة		يوليو - ديسمبر ٢٠٢٦/٢٠٢٥	يوليو - ديسمبر ٢٠٢٥/٢٠٢٤	
١٦٥	١٦٥	%١٩,٥	٩٧	٨١	X إيرادات المرافق التي تديرها المحليات
-	-	-	-	٤,٢٩٨	* عوائد ملكية أخرى
-	-	-	-	٤,٢٩٨	X رخصة الجبل الخامس للمحمول
١٥٥,٠٥٨	١٤٥,٠٥٩	%٣٧,١	٥٨,٨٠٨	٤٢,٨٩١	= حصيلة بيع السلع والخدمات
١٥٤,٩٢٤	١٤٤,٩٢٤	%٣٧,٣	٥٨,٧٦٥	٤٢,٨٠٥	* إيرادات الخدمات
٩,٠٠١	٩,٠٠١	%٥١,٧	٦,١٨٥	٤,٠٧٨	X رسوم قضائية وغرامات (خدمات العدالة عدا رسوم نقل الملكية)
٦٦٨	٦٦٨	%١٦,١	٣٩٥	٣٤١	X رسوم قيد وتسجيل ورقابة واشراف
٣,٤٠٠	٣,٤٠٠	%٣,١	١,٧٦٥	١,٧١١	X الخدمات الجمركية
٤٣٠	٤٣٠	%١٢,١-	١٢٥	١٤٢	X الخدمات الزراعية
٣٧٥	٣٧٥	%١٨,٥-	١٤٧	١٨١	X الخدمات التعليمية
٩,١١٧	٩,١١٧	%٢٧٨,١	٥,٣٢٨	١,٤٠٩	X الخدمات الصحية
٣٩	٣٩	%٩,٢	١١	١٠	X الخدمات الثقافية
٦٦	٦٦	%٥٤,٣-	٩	١٩	X خدمات الاسكان والتعمير
٢,٠٢٨	٢,٠٢٨	%٧١,٦	٨٥١	٤٩٦	X الخدمات الاجتماعية
٤٥	٤٥	%١٢,٠-	٢٨	٣٢	X خدمات القوى العاملة
٥٤١	٥٤١	%١٥,٦	٣٤٧	٣٠٠	X خدمات الطرق والمواصلات
٣	٣	%١٦,٧	١	١	X خدمات الشباب والرياضة
١٥	١٥	%٤,٩	٦	٦	X الخدمات البيطرية
٢,٠٦٥	٢,٠٦٥	%٣١,٧-	٤٨٢	٧٠٦	X مبيعات بضائع
٦٧٦	٦٧٦	%٣٣,٨-	١٤٢	٢١٥	X إيرادات المشروعات الانتاجية
٦٩٠	٦٩٠	%١٦,٢	٥٧٥	٤٩٥	X ايجار المرافق العامة
٧٣٩	٧٣٩	%٣٤,٧	٤٧٢	٣٥٠	X ايجار المباني الحكومية

الإيرادات العامة للنصف الأول والموازنة العامة للدولة للعام المالي ٢٠٢٦/٢٠٢٥

تمثل التقديرات الأولية تحت المراجعة بتاريخ ١١ يناير ٢٠٢٦

بالمليون جنيه

٢٠٢٦/٢٠٢٥		معدل نمو %	فعليات		
موازنة معتمدة	تقديرات أولية تحت المراجعة		يوليو - ديسمبر ٢٠٢٦/٢٠٢٥	يوليو - ديسمبر ٢٠٢٥/٢٠٢٤	
١٩	١٩	٧٢,٦-%	٥	١٦	x مقابل الاشراف والادارة على الشركات
٩٤,٧١٠	٨٤,٧١٠	٢٨,٥-%	٢٤,١٨٣	١٨,٨٢٥	x موارد جارية من الصناديق والحسابات الخاصة
٣,١٥١	٣,١٥١	٤٠,٣-%	٢,٦٠٣	١,٨٥٥	x المحصل مقابل تأدية خدمات
٢١	٢٢	٩٧,٣-%	٢٢	١١	x مقابل تأدية اعمال بعض المصالح للمصالح الاخرى
٦٤	٦٤	٨٢,٨-%	٤٢	٢٣	x إيرادات البرامج التدريبية
٩٥	٩٥	١٨,٤-%	٦٨	٥٧	x عمولة تحصيل
٢٦,٩٦٥	٢٦,٩٦٥	٢٩,٩-%	١٤,٩٧٣	١١,٥٢٧	حصيلة وزارة المالية من إجمالي إيرادات الصناديق والحسابات الخاصة وأخرى
١٣٥	١٣٥	٤٩,٧-%	٤٣	٨٦	* إيرادات بيع السلع
١٣٥	١٣٥	٤٩,٧-%	٤٣	٨٦	x حصيلة بيع المخزون السلعي

الإيرادات العامة للنصف الأول والموازنة العامة للدولة للعام المالي ٢٠٢٦/٢٠٢٥

تمثل التقديرات الأولية تحت المراجعة بتاريخ ١١ يناير ٢٠٢٦

بالمليون جنيه

٢٠٢٦/٢٠٢٥		معدل نمو %	فعليات		
موازنة معتمدة	تقديرات أولية تحت المراجعة		يوليو - ديسمبر ٢٠٢٦/٢٠٢٥	يوليو - ديسمبر ٢٠٢٥/٢٠٢٤	
٢,٩٢١	٣,٥٣٢	%٧٥,٢	١,٩٠٩	١,٠٩٠	= تعويضات وغرامات
٢,٩٢١	٣,٥٣٢	%٧٥,٢	١,٩٠٩	١,٠٩٠	* غرامات العقوبات والمصادر
٤٠٠	٤٠٠		-	١٧٢	X إيرادات النقد المصادر
٥١	٥١	%٦٥,٦-	١٤	٤٢	X حصيله الاموال المستردة
١٢٢	١٢٢	%٢,٧-	١١٧	١٢٠	X التعويضات الناتجة عن المخالفات الاستيرادية
٥٥٠	١,١٦١	%٦١٣,٥	١,١٦١	١٦٣	X تعويضات عن الممارسات الضارة فى التجارة الدولية
١,٤٥٦	١,٤٥٦	%٠,٩	٥٦٩	٥٦٤	X حصيله الغرامات
٣٤١	٣٤١	%٦٣,٥	٤٨	٣٠	X أخرى
٧٨٦	٧٨٦	%٣٨,٠-	٤٢٨	٦٩٠	= التحويلات الاختيارية
٤٧٧	٤٧٧	%٣٧,٧-	٣٩٦	٦٣٦	* جارية
٤٧٧	٤٧٧	%٣٧,٧-	٣٩٦	٦٣٦	X إيرادات أنشطة مختلفة
٣٠٩	٣١٠	%٤٢,٣-	٣٢	٥٥	* رأسمالية
٣٠٩	٣٠٩	%٤١,٩-	٣١	٥٤	X مساعدات وتبرعات محلية لتمويل الاستثمارات
١٣١,٢٨١	١٤٨,١٥٨	%٣٠,٤	٧٣,٨٧٤	٥٦,٦٣٨	= إيرادات متنوعة
٤٩,٦١٨	٦٦,٤١٨	%٤١,٨	٥٩,١٦٨	٤١,٧٤٠	* جارية
٢,٥٤١	٣,٥٤١	%٤٦,٥	١,٩٧٥	١,٣٤٨	X مبالغ معلاه دائنة مضت عليها المدة القانونية
٧,٦١٤	٢٦,٣٨٢	%١٢٦,٤	٢٦,٣٨٤	١١,٦٥٣	X إيرادات سنوات سابقة
٢٠	٢١	%٥٦,١	٢١	١٣	X مقابل اشتراك العاملين بالسيارات
٣٢٥	٣٢٥	%٣٤,٢	٢٢٨	١٧٠	X إيرادات اسواق
٢٩	٢٩	%٦٧,٨-	٤	١٢	X الإيرادات غرامات المباني
٣٩,٠٨٩	٣٦,١٢١	%٧,١	٣٠,٥٥٧	٢٨,٥٤٤	X إيرادات أخرى مختلفة
٨١,٦٦٣	٨١,٧٤٠	%١,٣-	١٤,٧٠٦	١٤,٨٩٨	* رأسمالية

الإيرادات العامة للنصف الأول والموازنة العامة للدولة للعام المالي ٢٠٢٦/٢٠٢٥

بالمليون جنيه
تمثل التقديرات الأولية تحت المراجعة بتاريخ ١١ يناير ٢٠٢٦

٢٠٢٦/٢٠٢٥		معدل نمو %	فعليات		
موازنة معتمدة	تقديرات أولية تحت المراجعة		يوليو - ديسمبر ٢٠٢٦/٢٠٢٥	يوليو - ديسمبر ٢٠٢٥/٢٠٢٤	
-	٧٧	٧٤,٣-%	٧٧	٣٠٠	x نقص الرصيد المدين للدفعات المقدمة لتمويل الاستثمارات
٨٠,٥٨٧	٨٠,٥٨٧	١,٢-%	١٣,٩٩٤	١٣,٨٢٨	x موارد ومصادر رأسمالية أخرى لتمويل الاستثمارات
٥٨٨	٥٨٨	١٧,٠-%	١٩٩	٢٤٠	x حصيلة بيع أصول غير انتاجية (أراضى)
٣١	٣١	٧,٨-%	١٧	١٥	x حصيلة بيع أصول انتاجية (مساكن وسيارات وغيرها)
٤٥٨	٤٥٨	١٨,٦-%	٤١٩	٥١٥	x إيرادات رأسمالية أخرى

المصروفات العامة للنصف الأول والموازنة العامة للدولة للعام المالي ٢٠٢٦/٢٠٢٥

تمثل التقديرات الأولية تحت المراجعة بتاريخ ١١ يناير ٢٠٢٦

بالمليون جنيه

٢٠٢٦/٢٠٢٥		معدل نمو %	فعليات		
موازنة معتمدة	تقديرات أولية تحت المراجعة		يوليو - ديسمبر ٢٠٢٦/٢٠٢٥	يوليو - ديسمبر ٢٠٢٥/٢٠٢٤	
٤,٥٧٣,٩٦٣	٤,٥٧٣,٩٦٣	٢٦,٩%	٢,٢٣٥,٥٢٠	١,٧٦١,٥٦١	# المصروفات
٦٧٩,١١٠	٦٧٩,١١٠	١٢,٠%	٣٢٠,٥٤٧	٢٨٦,٢٧٧	- الأجور والتعويضات للعاملين
٥٣٥,٦٣٧	٥٣٥,٦٣٧	١٢,٥%	٢٦٦,٥٢١	٢٣٧,٠٠١	= الاجور والبدلات النقدية والعينية
١٢٦,٣٣٧	١٢٦,٣٣٧	٧,٧%	٥٩,٠٨٨	٥٤,٨٥٩	* الوظائف الدائمة
١٢٤,٨٥٣	١٢٤,٨٥٣	٨,١%	٥٨,٥٣٣	٥٤,١٥٢	x المرتبات الاساسية
١,٤٨٢	١,٤٨٢	-٢١,٥%	٥٥٥	٧٠٧	x تكاليف المعارين و تتحمل الموازنة مرتباتهم
١٤,٩٢٤	١٤,٩٢٤	١٤,١%	٨,٥١١	٧,٤٦١	* الوظائف المؤقتة
٥٩	٥٩	٧٧,٨%	٢٧	١٥	x المكافآت الشاملة (خبراء وطنيين)
٣٢	٣٢	-٢٧,٢%	٨	١١	x المكافآت الشاملة (خبراء اجانب)
٤,٣٧٤	٤,٣٧٤	١٧,١%	٢,٦٦١	٢,٢٧٢	x أجور موسمين
١	١	٢٥,٠%	١	٠	x مكافآت الصبية
١,٤٢٣	١,٤٢٣	١٩,٣%	٧٩٤	٦٦٦	x مكافآت اطباء امتياز و اخصائى علاج طبيعى
٨,٩١٥	٨,٩١٥	١١,٣%	٤,٩٥٤	٤,٤٥٠	x مكافآت الاساتذه المتفرغين وأخري
١١٩	١١٩	٤٢,٨%	٦٦	٤٦	x مكافآت الاساتذه غير المتفرغين
٢٤٧,٩٥٤	٢٤٧,٩٥٤	١٩,٩%	١٣٨,٢٩٦	١١٥,٣٦٩	* المكافآت
٢٣,٣٣٥	٢٣,٣٣٥	١٦,٢%	١٢,٥٩٨	١٠,٨٤٠	x تعويض العاملين عن جهود غير عادية
١٢,٠٠٨	١٢,٠٠٨	٢٥,٥%	٧,٥٢٤	٥,٩٩٤	x المكافآت التشجيعية
٤,٣٥٢	٤,٣٥٢	-٧,٣%	١,٨٤٣	١,٩٨٨	x تكاليف حافز الاثابة
١١,٢٦٩	١١,٢٦٩	١٠,٢%	٥,٤١٤	٤,٩١١	x حوافز العاملين بالكادر العام
٠	٠	٠,٠%	١٣,٩٧١	١٣,٩٧٠	x حوافز العاملين بالكادرات الخاصة
٣,١٠٨	٣,١٠٨	١,٧%	١,٤٢٦	١,٤٠٢	x الحافز المالى الاضافى
١,٤٨٥	١,٤٨٥	٠,٤%	٧٧٢	٧٦٩	x حافز جذب العمالة
١٩٣	١٩٣	٦,٧%	٨٨	٨٣	x حافز تميز (ماجستير و دكتوراه)

المصروفات العامة للنصف الأول والموازنة العامة للدولة للعام المالي ٢٠٢٦/٢٠٢٥

تمثل التقديرات الأولية تحت المراجعة بتاريخ ١١ يناير ٢٠٢٦

بالمليون جنيه

٢٠٢٦/٢٠٢٥		معدل نمو %	فعليات		
موازنة معتمدة	تقديرات أولية تحت المراجعة		يوليو - ديسمبر ٢٠٢٦/٢٠٢٥	يوليو - ديسمبر ٢٠٢٥/٢٠٢٤	
٥,٦٦٦	٥,٦٦٦	٦٢,٤%	٣,٢٦٩	٢,٠١٣	x مكافآت التدريس
٥٢٩	٥٢٩	-٢,١%	٢٥٤	٢٦٠	x مكافآت الريادة العلمية و الاجتماعية
٧١٠	٧١٠	١٩,٣%	٤١٠	٣٤٣	x مكافآت البحوث الاكاديمية و التطبيقية
٩٧٢	٩٧٢	١,١%	٥٥١	٥٤٥	x مكافآت الاشراف على الرسائل العلمية
١٥,٧٥٤	١٥,٧٥٤	-٨,٥%	٨,٨٤٢	٩,٦٥٩	x مكافآت الامتحانات
٤٦٩	٤٦٩	١,٧%	١٧٧	١٧٤	x مكافآت التصحيح
٤٥٧	٤٥٧	١٨,١%	٢٤٦	٢٠٩	x مكافآت حضور جلسات و لجان
١٧٥	١٧٥	١٥,٢%	٤٨	٤٢	x مكافآت التدريب
٦٢	٦٢	-٨,٨%	١٦	١٧	x مكافآت ساعات البحث الزائدة عن النصاب
١٤٥,٣٩٢	١٤٥,٣٩٢	٣٠,١%	٨٠,٨٤٧	٦٢,١٥٢	x مكافآت اخرى
٤٨,٩٠٧,١	٤٨,٩٠٧,١	٤,٤%	٢٤,٠٧٢	٢٣,٠٥٣	* بدلات نوعية
١٠	١٠	٣٨,٧%	٤	٣	x بدل تمثيل الوظائف العليا
٩	٩	-٨٣,١%	٢	١٤	x بدل تمثيل لموظفين بالخارج
٧٦	٧٦	٢,٩%	٢٩	٢٨	x بدل طبيعة عمل للطباء
١٠٩	١٠٩	٣,٠%	٥٨	٥٦	x بدل حرمان للصيادلة و الحكيمات و المولدرات و الممرضات و الزائرات الصحيات و المفتشات
١٩٧	١٩٧	١,٢%	٩٠	٨٨	x بدل عدوى ووقاية من الاشعة
٦	٦	١١,١%	٢	٢	x بدل تفرغ للمهندسين
٢	٢	-١٦,٧%	١	١	x بدل تفرغ للمحامين
٢٣	٢٣	-١٦,٤%	٦	٧	x بدل تفرغ للمهندسين الزراعيين
٤	٤	٠,٠%	١	١	x بدل تفرغ للطباء البيطريين

المصروفات العامة للنصف الأول والموازنة العامة للدولة للعام المالي ٢٠٢٦/٢٠٢٥

بالمليون جنيه
تمثل التقديرات الأولية تحت المراجعة بتاريخ ١١ يناير ٢٠٢٦

٢٠٢٦/٢٠٢٥		معدل نمو %	فعليات		
موازنة معتمدة	تقديرات أولية تحت المراجعة		يوليو - ديسمبر ٢٠٢٦/٢٠٢٥	يوليو - ديسمبر ٢٠٢٥/٢٠٢٤	
٣	٣	٠,٠%	١	١	x بدل تفرغ للتجاربيين
٢٦٧	٢٦٧	-٢٤,٢%	٦١	٨٠	x بدلات عسكرية
٥٤٦	٥٤٦	-١,٣%	٢١٩	٢٢٢	x بدل طبيعة عمل
١	١	٠,٠%	١	١	x بدل امتياز
٤	٤	١٤,٣%	٢	٢	x بدل عمادة ووكالة و رئاسة قسم
٢	٢	-١٦,٧%	١	١	x بدل صيارف و تحصيل و بدل عجز للصيارف
١,٨١٨	١,٨١٨	-٢,٨%	٦٠٣	٦٢١	x بدل خطر
٢	٢	-٨٧,٠%	١	١٠	x بدلات مهنية وفنية اخرى
٤٢٨	٤٢٨	٩,٣%	١٩٦	١٨٠	x بدل اقامة بالجهات النائية
٢٦	٢٦	-٩٣,٧%	١	١١	x بدل سودان
١	١	٠,٠%	١	١	x بدل اغتراب
٦٦	٦٦	٢٣,٨%	٢٣	١٩	x بدل سكن فى الداخلى و الخارج
٤٦٠	٤٦٠	٨,٠%	٢٣٣	٢١٦	x بدل أغذية
٥١	٥١	١٧,٠%	٢٠	١٧	x بدل انتقال نقدى ثابت ونظير عدم تخصيص سيارات ركوب حكومية
٣,١٢٧	٣,١٢٧	١,٠%	١,٥٤١	١,٥٢٦	x بدل جامعة
٢٧٥	٢٧٥	٢٤,٠%	٢٨١	٢٢٧	x بدل يخص العلاقات الثقافية والتعاون الخارجى
٦,٦٢٦	٦,٦٢٦	-٤,٦%	٣,١٩٨	٣,٣٥٣	x بدل معلم (تدريس)
١٠,٢٩٠	١٠,٢٩٠	-٠,٧%	٤,٩٤٩	٤,٩٨٥	بدل إعتما د (معلمين)
٢٤,٤٢٧	٢٤,٤٢٧	١٠,٠%	١٢,٥١٨	١١,٣٨٠	x بدلات مختلفة أخرى

المصروفات العامة للنصف الأول والموازنة العامة للدولة للعام المالي ٢٠٢٦/٢٠٢٥

تمثل التقديرات الأولية تحت المراجعة بتاريخ ١١ يناير ٢٠٢٦

بالمليون جنيه

٢٠٢٦/٢٠٢٥		معدل نمو %	فعليات		
موازنة معتمدة	تقديرات أولية تحت المراجعة		يوليو - ديسمبر ٢٠٢٦/٢٠٢٥	يوليو - ديسمبر ٢٠٢٥/٢٠٢٤	
٨٢,٠٢٧,٨	٨٢,٠٢٧,٨	-٣,٤%	٢٨,٩٥٦	٢٩,٩٨٩	* مزايا نقدية
١٢٦	١٢٦	١٠,٩%	٦٠	٥٤	x علاوة اجتماعية
١٠٤	١٠٤	-٧,٦%	٣٦	٣٩	x علاوة اجتماعية اضافية
٨	٨	١٦٠,٦%	٩	٣	x تكاليف تعويض العاملات بما يعادل ٢٥ % من المرتب الشهرى
٢,٢١٢	٢,٢١٢	-٣,٩%	٢٨,٠١٧	٢٩,١٤٦	x العلاوة الخاصة وأخرى
٣٤٧	٣٤٧	-٤,٩%	١٤٣	١٥٠	x المنحة الشهرية
٧٩,٢٣٠	٧٩,٢٣٠	١٥,٨%	٦٩١	٥٩٧	x مزايا نقدية أخرى
١٥,٤٨٨	١٥,٤٨٨	٢١,٢%	٧,٥٩٨	٦,٢٧٠	* المزايا العينية
٩,٠١٧,٢	٩,٠١٧,٢	١٠,٩%	٤,٢٧٤	٣,٨٥٤	x أغذية للعاملين
٢,٨٤٢,٢	٢,٨٤٢,٢	١٨,١%	٩٦٢	٨١٥	x ملابس للعاملين
٣,٤٥٤,٦	٣,٤٥٤,٦	٤٣,٠%	٢,١٩٣	١,٥٣٤	x علاج طبي للعاملين
١٣٣,٢	١٣٣,٢	٣١٨,٦%	١١٧	٢٨	x خدمات اجتماعية ورياضية للعاملين
٤٠,٦	٤٠,٦	٢٩,٥%	٥١	٣٩	x اخرى
٧٣,٣٦٦	٧٣,٣٦٦	١١,٤%	٣٧,٢٢١	٣٣,٤١٥	= المزايا التأمينية
٥٥,٧٨٤	٥٥,٧٨٤	١١,٥%	٢٨,٤٧٠	٢٥,٥٢٩	* حصة الحكومة فى صندوق التأمين الاجتماعى للحكومة
٤٩,٤٣٠	٤٩,٤٣٠	١١,٢%	٢٥,٣٣١	٢٢,٧٨٨	x التأمين ضد الشيخوخة والعجز والوفاة
٤,٨٥٩	٤,٨٥٩	١٠,٩%	٢,١٣٠	١,٩٢١	x حصة الحكومة فى اشتراكات نظام المكافآت
١,٤٩٥	١,٤٩٥	٢٢,٩%	١,٠٠٩	٨٢١	x تكاليف مساهمة الحكومة فى التأمين على العاملات فى اجازة لرعاية أطفالهن
١٧,٥٨٢	١٧,٥٨٢	١١,٠%	٨,٧٥١	٧,٨٨٦	* مزايا تأمينية أخرى

المصروفات العامة للنصف الأول والموازنة العامة للدولة للعام المالي ٢٠٢٦/٢٠٢٥

تمثل التقديرات الأولية تحت المراجعة بتاريخ ١١ يناير ٢٠٢٦

بالمليون جنيه

٢٠٢٦/٢٠٢٥		معدل نمو %	فعليات		
موازنة معتمدة	تقديرات أولية تحت المراجعة		يوليو - ديسمبر ٢٠٢٦/٢٠٢٥	يوليو - ديسمبر ٢٠٢٥/٢٠٢٤	
١٢,٣٧٠	١٢,٣٧٠	١١,٣%	٦,١٥٢	٥,٥٢٧	x التأمين ضد المرض
٥,٢١٣	٥,٢١٣	١٠,٢%	٢,٥٩٩	٢,٣٥٩	x التأمين ضد اصابة العمل
٧٠,١٠٧	٧٠,١٠٧	١٢,٧%	٢١,٠٢٨	١٨,٦٦١	= الاجور الاجمالية والاحتياطيات العامة
٣٥,٥٠٧	٣٥,٥٠٧	١٢,٧%	٢١,٠٢٨	١٨,٦٦١	* الاجور الاجمالية
٠	٠	٥٠,٨%	٤,٢٢٣	٢,٨٠٠	= الاجور المستبعده
٠	٠	٥٠,٨%	٤,٢٢٣	٢,٨٠٠	* اجور مستبعده للتحويل من شراء الأصول غير المالية
٢١٧,٥٧٠,٣	٢١٧,٥٧٠,٣	١٦,٨%	٩٧,٨٠٢	٨٣,٧٦٠	- شراء السلع والخدمات
١٠١,٦٦٤,١	١٠١,٦٦٤,١	٦,٦%	٥٠,١٣٠	٤٧,٠٢١	= السلع
٦٢,٠٩٦	٦٢,٠٩٦	٠,١%	٢٨,٧٤٠	٢٨,٦٩٨	* المواد الخام
٢١,٩٦٥	٢١,٩٦٥	-٢١,٨%	١٠,٦٣٧	١٣,٥٩٦	x الادوية
١٦,٧٦٤	١٦,٧٦٤	٢٢,٤%	٧,٩٠٤	٦,٤٥٨	x الاغذية
٢٣,٣٦٧	٢٣,٣٦٧	١٨,٠%	١٠,٢٠٠	٨,٦٤٥	x مواد خام أخرى
٩,٥١٢	٩,٥١٢	٣٠,١%	٦,٠٣٨	٤,٦٣٩	* وقود وزيوت و قوى محركه للتشغيل
٤,٧٩٩	٤,٧٩٩	٩٣,١%	٣,٦٠٥	١,٨٦٧	x مواد بترولية وغاز
٣٦٤	٣٦٤	-٢,٢%	١٥٩	١٦٣	x مواد تزييت و تشحيم
٤,٣٤٨	٤,٣٤٨	-١٢,٩%	٢,٢٧٤	٢,٦١٠	x كهرباء
٩٤٨	٩٤٨	٣٢,٥%	٥٦١	٤٢٤	* وقود وزيوت لسيارات الركوب
٨١٨	٨١٨	٣٢,٦%	٥٠٠	٣٧٧	x مواد بترولية وغاز
١٣٠	١٣٠	٣١,٤%	٦٢	٤٧	x مواد تزييت و تشحيم
٤,١٢٥	٤,١٢٥	١٠,٠%	٢,٠١٠	١,٨٢٨	* قطع غيار ومهمات
٢,٣٢٥	٢,٣٢٥	-١,٥%	١,٠٢٨	١,٠٤٣	x قطع غيار و مواد للصيانة

المصروفات العامة للنصف الأول والموازنة العامة للدولة للعام المالي ٢٠٢٦/٢٠٢٥

بالمليون جنيه
تمثل التقديرات الأولية تحت المراجعة بتاريخ ١١ يناير ٢٠٢٦

٢٠٢٦/٢٠٢٥		معدل نمو %	فعليات		
موازنة معتمدة	تقديرات أولية تحت المراجعة		يوليو - ديسمبر ٢٠٢٦/٢٠٢٥	يوليو - ديسمبر ٢٠٢٥/٢٠٢٤	
١,٨٠٠	١,٨٠٠	٢٥,٣%	٩٨٣	٧٨٤	x مواد و مهمات متنوعة
٤٠	٤٠	٥٢,٠%	١١	٨	* مواد تعبئة وتغليف
٤٠	٤٠	٥٢,٠%	١١	٨	x مواد مستهلكة
٢,٦٢٣	٢,٦٢٣	٤٧,٩%	١,٢٤٦	٨٤٢	* ادوات كتابية وكتب
٧٥٠	٧٥٠	٥,٧%	٣٢١	٣٠٣	x ادوات كتابية ومكتبية
٧٠	٧٠	٦,٩%	٨	٧	x كتب ومجلات ووثائق اخرى للمكتبات
١٣٨	١٣٨	٣,٨%	٧٣	٧١	x كراسات ودفاتر
١,٦٦٦	١,٦٦٦	٨٣,١%	٨٤٤	٤٦١	x مطبوعات اخرى
١٨,٨٧٢	١٨,٨٧٢	٧,٣%	٩,٩٧٥	٩,٢٩٩	* مياه وانارة
٤,٤٥٦	٤,٤٥٦	-١٧,٤%	٩٧٤	١,١٧٩	x مياه
١٤,٤١٦	١٤,٤١٦	١٠,٩%	٩,٠٠٢	٨,١٢٠	x انارة
٢,٩٣٢	٢,٩٣٢	-١٥,٢%	٨٠٩	٩٥٤	* مستلزمات سلعية متنوعة
١٠٣	١٠٣	-٨٠,٤%	١١	٥٧	x مستلزمات تعليمية ومعينات سمعية و بصرية
١٩	١٩	١٠٠,٠%	٧	٣	x مستلزمات تنظيم الحدائق
٥٨	٥٨	٣٦,٢%	٢٤	١٨	x مستلزمات تصوير
١٧	١٧	-٨٩,٩%	٢	٢٢	x مستلزمات العاب رياضية
٢,٧٣٤	٢,٧٣٤	-١٠,٤%	٧٦٥	٨٥٤	x مستلزمات سلعية متنوعة
٥١٥	٥١٥	١٢٣,٩%	٧٣٩	٣٣٠	* سلع مشتراه بغرض إعادة البيع
٥١٥	٥١٥	١٢٣,٩%	٧٣٩	٣٣٠	x محلية
٩٠,١٤٧	٩٠,١٤٧	٢٨,٩%	٤٦,٦٥٤	٣٦,٢٠١	= الخدمات

المصروفات العامة للنصف الأول والموازنة العامة للدولة للعام المالي ٢٠٢٦/٢٠٢٥

بالمليون جنيه
تمثل التقديرات الأولية تحت المراجعة بتاريخ ١١ يناير ٢٠٢٦

٢٠٢٦/٢٠٢٥		معدل نمو %	فعليات		
موازنة معتمدة	تقديرات أولية تحت المراجعة		يوليو - ديسمبر ٢٠٢٦/٢٠٢٥	يوليو - ديسمبر ٢٠٢٥/٢٠٢٤	
٢٧,٥٦٦	٢٧,٥٦٦	٢٢,٥%	١٢,٠٥٢	٩,٨٣٥	* نفقات الصيانة
١,٥٢٠	١,٥٢٠	٢٧,٠%	٩٦٥	٧٦٠	x صيانة و تطهير لوسائل الرى و الصرف
٥,٧٨٨	٥,٧٨٨	٨,٧%	٢,٤٠٢	٢,٢٠٩	x صيانة و ترميم مبانى انشاءات واعمال صغيرة المبانى
٣٦٥	٣٦٥	٢١,٣%	٢٩٠	٢٣٩	x صيانة مرافق و شبكات
٢,٤٩٨	٢,٤٩٨	٤٨,٤%	١,٥٥٨	١,٠٥٠	x صيانة طرق و جسور و كبارى
٧,٦٧٢	٧,٦٧٢	٣٤,٨%	١,٩٦٠	١,٤٥٤	x صيانة الآت و معدات
٢,٧٣٥	٢,٧٣٥	٠,٢%	١,٧٩٦	١,٧٩٣	x صيانة وسائل نقل واتصالات
٩٩	٩٩	١٦,٧%	٥٠	٤٣	x صيانة اثاث و معدات مكتبية ومكاتب
٤١٥	٤١٥	-٧,٣%	٢٠٩	٢٢٦	x صيانة الحاسبات والاجهزة الالكترونية
٦,٤٧٥	٦,٤٧٥	٣٦,٩%	٢,٨٢١	٢,٠٦١	x اخرى
٢,٢٤٩,٤	٢,٢٤٩,٤	٦١٠,٤%	١,٩٦٧	٢٧٧	* نشر واعلان ودعاية واستقبال
٢٥٦	٢٥٦	-٢١,١%	١١٦	١٤٧	x نفقات نشر واعلان
١,٨٢٩	١,٨٢٩		١,٧٢٤	٦١	x نفقات دعاية
٧٦	٧٦	٥٦,٦%	٦٦	٤٢	x نفقات الحفلات و الاستقبالات
٤٩	٤٩	٢٢٨,١%	٤٠	١٢	x نفقات الزيارات الدولية والاشترك فى المؤتمرات الدولية
٦	٦	١٥٠,٠%	٦	٢	x نفقات الاشتراك فى المؤتمرات المحلية
٢٧	٢٧	٥٥,١%	١٥	١٠	x نفقات الشئون والعلاقات العامة

المصروفات العامة للنصف الأول والموازنة العامة للدولة للعام المالي ٢٠٢٦/٢٠٢٥

بالمليون جنيه
تمثل التقديرات الأولية تحت المراجعة بتاريخ ١١ يناير ٢٠٢٦

٢٠٢٦/٢٠٢٥		معدل نمو %	فعليات		
موازنة معتمدة	تقديرات أولية تحت المراجعة		يوليو - ديسمبر ٢٠٢٦/٢٠٢٥	يوليو - ديسمبر ٢٠٢٥/٢٠٢٤	
١٣,٤٣٤,٩	١٣,٤٣٤,٩	١٨,١%	٧,٩٢٣	٦,٧٠٦	* نفقات طبع ودوريات وحقوق تأليف
١٣,٢٨٧	١٣,٢٨٧	١٨,٠%	٧,٨١٤	٦,٦٢١	x نفقات طبع
١٧	١٧	٢٦,٥%	٤	٣	x اشتراكات فى مجلات وجراند ودوريات
٣٤	٣٤	٢٦٩,١%	٢٠	٦	x شراء حقوق المؤلفين
٢	٢	٧٤٥,٠%	١٧	٢	x نفقات تشجيع التأليف والمؤلفين
٩٢	٩٢	-١٠,٧%	٦٧	٧٥	x اصداركتب ومجلات ونشرات وثقافية وعلمية
٨,٠٥٤,٨	٨,٠٥٤,٨	١٦,٥%	٤,٧٧٢	٤,٠٩٥	* نقل وانتقالات عامة
١١	١١	-٤,٨%	٦	٦	x نقل مهمات بالسكة الحديد
١٥٠	١٥٠	٢٣,٤%	٧٢	٥٩	x انتقالات عامة للعاملين و غير العاملين بالسكك الحديدية
٩٠٢	٩٠٢	١٧,٠%	٥٤٧	٤٦٧	x نقل وانتقالات عامة بوسائل اخرى للسفر بالداخل
٤٤٦	٤٤٦	٣٤,٩%	٢٨١	٢٠٨	x نقل وانتقالات عامة بوسائل اخرى للسفر بالخارج
٣٠	٣٠	٧٥,٤%	٢٤	١٣	x تكاليف نقل وانتقالات وبدل انتقال للمعارين بالخارج
٤٩٩	٤٩٩	٥,٨%	٢٣٥	٢٢٣	x بدل انتقال للسفر بالداخل
٨٩٥	٨٩٥	٤٧,٥%	٢٨٧	١٩٥	x بدل انتقال للسفر بالخارج
٣,٩٥٨	٣,٩٥٨	١٦,١%	٢,٧٧٠	٢,٣٨٥	x المقابل النقدى للعاملين بالمناطق النائية
١,١٦٤	١,١٦٤	٢,٣%	٥٥١	٥٣٨	x اخرى
٩٣٤	٩٣٤	-١٠,٣%	٣٩٤	٤٣٩	* البريد والإتصالات

المصروفات العامة للنصف الأول والموازنة العامة للدولة للعام المالي ٢٠٢٦/٢٠٢٥

بالمليون جنيه
تمثل التقديرات الأولية تحت المراجعة بتاريخ ١١ يناير ٢٠٢٦

٢٠٢٦/٢٠٢٥		معدل نمو %	فعليات		
موازنة معتمدة	تقديرات أولية تحت المراجعة		يوليو - ديسمبر ٢٠٢٦/٢٠٢٥	يوليو - ديسمبر ٢٠٢٥/٢٠٢٤	
١٨٤	١٨٤	-١٢,٢%	١٠٠	١١٣	x بريد
٢٤٧	٢٤٧	٥٧,٨%	٦٤	٤١	x تليفون
٣	٣	٠,٠%	١	١	x اشتراك تيكز
٤٧٢	٤٧٢	-١٣,٤%	٢٠٣	٢٣٤	x شبكة الانترنت
٢٦	٢٦	-٤٧,٩%	٢٦	٥٠	x اخرى
٢,٤٩٢	٢,٤٩٢	-٢٤,٢%	١,٣٧٥	١,٨١٣	* ايجار
١,٦٣٢	١,٦٣٢	-٤٦,٠%	٨٢٥	١,٥٢٨	x ايجار اراضى ومبانى ومخازن وجراجات وغيرها
٩٠	٩٠	٣٥٣,٢%	٨٦	١٩	x ايجار آلات احصائية وحاسبات
٦١	٦١	٨٦,٧%	٢٥	١٤	x ايجار آلات وماكينات ومعدات
٣٠	٣٠	١٢٧,٤%	٢٢	١٠	x ايجار خيام وكراسى
٦٧٨	٦٧٨	٧٢,١%	٤١٧	٢٤٢	x ايجار وسائل نقل
٢٣٨,٥	٢٣٨,٥	-٥٦,٠%	٦٢٨	١,٤٢٨	* نفقات اقامة المعارض والمؤتمرات
٢٢٤	٢٢٤	-٥٧,٨%	٦٠٢	١,٤٢٦	x فى الداخل
١٤	١٤	١٣٧٧,٨%	٢٧	٢	x فى الخارج
١٦٨,٢	١٦٨,٢	٠,١%	١٠٨	١٠٨	* تكاليف العلاقات الثقافية والتعاون الخارجى
١٢٨	١٢٨	-٦,٦%	٧٣	٧٨	x تكاليف تبادل البعثات والوفود مع الحكومات لاجنبية وتنفيذ المعاهدات الثقافية

المصروفات العامة للنصف الأول والموازنة العامة للدولة للعام المالي ٢٠٢٦/٢٠٢٥

تمثل التقديرات الأولية تحت المراجعة بتاريخ ١١ يناير ٢٠٢٦

بالمليون جنيه

٢٠٢٦/٢٠٢٥		معدل نمو %	فعليات		
موازنة معتمدة	تقديرات أولية تحت المراجعة		يوليو - ديسمبر ٢٠٢٦/٢٠٢٥	يوليو - ديسمبر ٢٠٢٥/٢٠٢٤	
٣٩	٣٩	١٩,٠%	٣٥	٢٩	x تكاليف المكاتب و المراكز الثقافية و مكاتب البعثات
١	١	-٤٤,٤%	١	١	x أخرى
٤,٠٢٥,٦	٤,٠٢٥,٦	١١,٥%	١٨٩	١٦٩	* تكاليف البحوث والتطوير وتدريب العاملين
٣,٦٦٧	٣,٦٦٧	١٦,٥%	٦٥	٥٦	x خدمات ابحاث وتجارب
٣٥٨	٣٥٨	٩,٠%	١٢٤	١١٣	x تكاليف البرامج التدريبية
٣٠,٩٨٤	٣٠,٩٨٤	٥٢,٢%	١٧,٢٤٦	١١,٣٣١	* نفقات خدمية متنوعة
٢,٠٧٤	٢,٠٧٤	٢٧,١%	٦٠٥	٤٧٦	x نفقات تأمين و عمولة
٤١	٤١	٤١,٤%	٨	٦	x نفقات الأعياد و المواسم
١,٠٨٧	١,٠٨٧	-١٣,٣%	٤٤٩	٥١٧	x نفقات تنفيذ الأحكام القضائية
٤	٤	٠,٠%	١	١	x نفقات رسوم القيد بنقابة المحامين
٥٠٣	٥٠٣	٦٢,٣%	٤٢	٢٦	x نفقات لجان تحكيم
٢٤٤	٢٤٤	٧٥,٩%	١٧٥	١٠٠	x نفقات تشغيل لدى الغير و مقاولى الباطن
٨٦	٨٦	٢٦,٤%	٨٦	٦٨	x نفقات سرية وذات طبيعة خاصة
٢٦,٩٤٥	٢٦,٩٤٥	٥٦,٦%	١٥,٨٨٠	١٠,١٣٨	x أخرى متنوعة
٢٥,٧٥٩	٢٥,٧٥٩	٢٨٥,٧%	٢,٠٧٥	٥٣٨	= شراء السلع والخدمات الاجمالية والاحتياجات العامة
١,٤٠٩	١,٤٠٩	٢٨٥,٧%	٢,٠٧٥	٥٣٨	* شراء السلع والخدمات الاجمالية
٢,٢٩٨,٠٢٩,٦	٢,٢٩٨,٠٢٩,٦	٣٤,٧%	١,٢٦٤,٤٩٧	٩٣٩,٠٨٨	- الفوائد
٢٤٨,٥٥٠	٢٤٨,٥٥٠	-١٣,٨%	٩٩,٥٧١	١١٥,٤٦٩	= فوائد خارجية

المصروفات العامة للنصف الأول والموازنة العامة للدولة للعام المالي ٢٠٢٦/٢٠٢٥

تمثل التقديرات الأولية تحت المراجعة بتاريخ ١١ يناير ٢٠٢٦

بالمليون جنيه

٢٠٢٦/٢٠٢٥		معدل نمو %	فعليات		
موازنة معتمدة	تقديرات أولية تحت المراجعة		يوليو - ديسمبر ٢٠٢٦/٢٠٢٥	يوليو - ديسمبر ٢٠٢٥/٢٠٢٤	
٢,٠٤٩,٤٧٩,٨	٢,٠٤٩,٤٧٩,٨	٤١,٤%	١,١٦٤,٩٢٧	٨٢٣,٦١٩	= فوائد محلية (المقيمين)
٢,٠٢٤,٨٥٥	٢,٠٢٤,٨٥٥	٤١,٦%	١,١٦١,٥٣٠	٨٢٠,٥٦٣	* بخلاف وحدات الحكومة العامة
٢,٠٢٢,٠٤٠	٢,٠٢٢,٠٤٠	٤٨,٧%	١,٠٢٨,٩٢١	٦٩١,٩٠٧	x للبنوك
٢,٨١٥	٢,٨١٥	٣,١%	١٣٢,٦٠٩	١٢٨,٦٥٧	x لجهات أخرى
٢٤,٦٢٥	٢٤,٦٢٥	١١,٢%	٣,٣٩٧	٣,٠٥٦	* لوحدات الحكومة العامة
١٧,٩٣٤	١٧,٩٣٤	-٥٣,٢%	١,٤١٥	٣,٠٢١	x للخرانة العامة (تشمل فوائد القروض الخارجية والمعاد اقراضها من الخزانة)
٦,٦٩١	٦,٦٩١	٥٦١٣,٠%	١,٩٨٢	٣٥	x لجهات أخرى (شاملة المحليات)
٧٤٢,٥٥٤	٧٤٢,٥٥٤	١٦,٣%	٣٢٤,٠٤٢	٢٧٨,٦٩٠	- الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية
٤٣٤,٧٦٦	٤٣٤,٧٦٦	١٨,٩%	١٨٥,٦٧١	١٥٦,١٨٢	= الدعم
٤١٨,٩٤٥	٤١٨,٩٤٥	٢٠,١%	١٨٠,٨٣٤	١٥٠,٥٨٨	* لمؤسسات غير مالية
١٦٠,٠٠٠	١٦٠,٠٠٠	٦,٧%	٦٢,٩٧٨	٥٨,٩٩٦	x دعم السلع التموينية
٧٥,٠٣٣	٧٥,٠٣٣	-٣٣,٦%	٤٦,٩٢٣	٧٠,٦١٤	x دعم المواد البترولية
٤٤,٥٠٠	٤٤,٥٠٠	١٢٢,٥%	٨,٧٣١	٣,٩٢٤	x دعم تنشيط الصادرات
١,٠٢٠	١,٠٢٠	-٢٩,٩%	٤٧٢	٦٧٣	x دعم المزارعين
٧٥,٠٠٠	٧٥,٠٠٠	-	٤٤,٠٠٠	-	x دعم الكهرباء
٢,٤٥٩	٢,٤٥٩	٩,٨%	١,٣٥٠	١,٢٢٩	x دعم نقل الركاب
١٠,٨٩٦	١٠,٨٩٦	-٥٣,٤%	١,٢٩٨	٢,٧٨٦	x التأمين الصحي والادوية
٢٩,٥٧٥	٢٩,٥٧٥	-٢٢,٧%	٤,٠١٠	٥,١٨٨	x دعم الأنشطة الصناعية والتجارية
٢٠,٠٦٣	٢٠,٠٦٣	٥٣,٢%	١٠,٩٤٣	٧,١٤٢	x أخرى
١٥,٨٢٠	١٥,٨٢٠	-١٣,٥%	٤,٨٣٦	٥,٥٩٣	* لمؤسسات مالية

المصروفات العامة للنصف الأول والموازنة العامة للدولة للعام المالي ٢٠٢٦/٢٠٢٥

تمثل التقديرات الأولية تحت المراجعة بتاريخ ١١ يناير ٢٠٢٦

بالمليون جنيه

٢٠٢٦/٢٠٢٥		معدل نمو %	فعليات		
موازنة معتمدة	تقديرات أولية تحت المراجعة		يوليو - ديسمبر ٢٠٢٦/٢٠٢٥	يوليو - ديسمبر ٢٠٢٥/٢٠٢٤	
٢٠٠	٢٠٠	-	-	٣٤	x دعم فائدة القروض الميسرة
١٣,٦٢٠	١٣,٦٢٠	-٢٤,١%	٣,٩٥٤	٥,٢١٠	x دعم اسكان محدودى الدخل
٢,٠٠٠	٢,٠٠٠	١٥٢,١%	٨٨٢	٣٥٠	x أخرى
٢٧,١٤٨	٢٧,١٤٨	٥٧,٧%	١٠,٤٥١	٦,٦٢٨	= المنح
١,٢٠٩	١,٢٠٩	٦٢,٥%	٢٦٩	١٦٥	* المنح للحكومات الأجنبية
١,٢٠٩	١,٢٠٩	٦٢,٥%	٢٦٩	١٦٥	x جارى
٢٥,٩٣٨	٢٥,٩٣٨	٥٧,٦%	١٠,١٨٢	٦,٤٦٣	* منح لجهات الحكومة العامة
٢٥,٨٨٨	٢٥,٨٨٨	٥٧,٥%	١٠,١٦٧	٦,٤٥٣	x جارى
٥٠	٥٠	٦٤,١%	١٥	٩	x رأسمالى
٢٣٥,٩٤٣	٢٣٥,٩٤٣	١٠,١%	١٢٨,١٤٣	١١٦,٣٧٧	= مزايا اجتماعية
٥٥,٦٦٣	٥٥,٦٦٣	٧,٤%	٢١,١٧١	١٩,٧١٤	* مزايا للأمان الإجتماعى
٥٤,٠٠٠	٥٤,٠٠٠	٠,٦%	١٩,٦٦٢	١٩,٥٣٥	x معاش الضمان الاجتماعى
١٤٧	١٤٧	-٦٧,٣%	٢٨	٨٦	x معاش الطفل
١,٥١٦	١,٥١٦	١٤٨٨,٠%	١,٤٨٢	٩٣	x أخرى
١٥٣,٤٣٤	١٥٣,٤٣٤	٨,٢%	٩٢,٧٤٣	٨٥,٧٣١	* مساعدات إجتماعية
١٥٣,٣٨٨	١٥٣,٣٨٨	٨,٢%	٩٢,٦١٨	٨٥,٥٩١	x مساهمات فى صناديق المعاشات
٤٦	٤٦	-١٠,٧%	١٢٥	١٤٠	x مساعدات إجتماعية عينية وأخرى
٢٦,٥١٠	٢٦,٥١٠	٣٠,٦%	١٤,٠٦١	١٠,٧٦٤	* نفقات خدمية لغير العاملين
١٥,١٣٠	١٥,١٣٠	٣٧,١%	٩,٧٣٦	٧,١٠٢	x نفقات علاج مواطنى جمهورية مصر العربية
٦١٥	٦١٥	٤١,٠%	٣٥٥	٢٥٢	x نفقات نشاط رياضى واجتماعى لغير العاملين
٣٩١	٣٩١	٣٨,٦%	٢٥٣	١٨٣	x نفقات خدمات صحية لغير العاملين

المصروفات العامة للنصف الأول والموازنة العامة للدولة للعام المالي ٢٠٢٦/٢٠٢٥

بالمليون جنيه

تمثل التقديرات الأولية تحت المراجعة بتاريخ ١١ يناير ٢٠٢٦

٢٠٢٦/٢٠٢٥		معدل نمو %	فعليات		
موازنة معتمدة	تقديرات أولية تحت المراجعة		يوليو - ديسمبر ٢٠٢٦/٢٠٢٥	يوليو - ديسمبر ٢٠٢٥/٢٠٢٤	
٩,٤٣٧	٩,٤٣٧	١٥,١%	٣,٦٧٠	٣,١٨٩	x مكافآت لغير العاملين عن خدمات مؤداة
٩٣٦	٩٣٦	٢٢,٦%	٤٧	٣٨	x جوائز وأوسمة
٣٣٥	٣٣٥	-٠,٣%	١٦٧	١٦٨	* مزايا إجتماعية للعاملين
٢٢٥	٢٢٥	١,٦%	١٢٦	١٢٤	x نفقات دفن
١٠٩	١٠٩	-٦,٢%	٤١	٤٤	x أخرى
٤٤,٦٩٨	٤٤,٦٩٨	-٨,٣%	٥٥٢	٦٠٢	= الدعم والمنح الاجمالية والاحتياطات العامة
٤٧٨	٤٧٨	-٨,٣%	٥٥٢	٦٠٢	* الدعم والمنح الاجمالية
٠	٠	-٢٩,٥%	٧٧٤	١,٠٩٨	= الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية المستعبده
٠	٠	-٢٩,٥%	٧٧٤	١,٠٩٨	* الدعم والمنح المستعبدة بالتحصيل من شراء الأصول غير المالية
٢٠١,٨٠٥	٢٠١,٨٠٥	٧,٦%	٨٧,٢٠٧	٨١,٠٦٤	- المصروفات الاخرى
٤٩,٧٥٦	٤٩,٧٥٦	٣٤,٨%	١٤,٥٧٨	١٠,٨١٨	= جارية
٣,٧٥٩	٣,٧٥٩	٣٣,٦%	٤٥٢	٣٣٨	* ضرائب ورسوم
٨٠	٨٠	-٣٢,٨%	٩	١٣	x الضرائب الجمركية
٣,٢١٠	٣,٢١٠	-٢٢,٠%	١٢١	١٥٥	x الضريبة على القيمة المضافة
١٠٩	١٠٩	١٥,٧%	٤٩	٤٢	x رسوم تراخيص السيارات
٢٠	٢٠	١٩,٧%	١٠٤	٨٧	x رسوم فحص العينات
٢	٢	١٤,٣%	١	١	x ضرائب عقارية
٣٣٢	٣٣٢	٣١٨,٧%	١٦٨	٤٠	x أخرى
٣,٢١٩	٣,٢١٩	-٤٩,٧%	١٦٧	٣٣١	* اشتراكات
٥	٥	-١٥,٨%	٢	٢	x فى هيئات محلية

المصروفات العامة للنصف الأول والموازنة العامة للدولة للعام المالي ٢٠٢٦/٢٠٢٥

بالمليون جنيه
تمثل التقديرات الأولية تحت المراجعة بتاريخ ١١ يناير ٢٠٢٦

٢٠٢٦/٢٠٢٥		معدل نمو %	فعليات		
موازنة معتمدة	تقديرات أولية تحت المراجعة		يوليو - ديسمبر ٢٠٢٦/٢٠٢٥	يوليو - ديسمبر ٢٠٢٥/٢٠٢٤	
٣,٢١٤	٣,٢١٤	-٤٩,٩%	١٦٥	٣٢٩	x في هيئات دولية
٤٢,٧٧٩	٤٢,٧٧٩	٣٧,٥%	١٣,٩٦٠	١٠,١٤٩	* متنوعة
٥,٨٨١	٥,٨٨١	-٨,٥%	١,٤١٤	١,٥٤٥	x تعويضات و غرامات
٦	٦	-١٤,٣%	١	١	x نفقات رأسمالية متنوعة
٣٦,٤١٢	٣٦,٤١٢	٤٥,٨%	١٢,٥٤٦	٨,٦٠٤	x تحويلات جارية وتخصيصية أخرى
١٥٢,٠٤٩	١٥٢,٠٤٩	٣,٤%	٧٢,٦٢٩	٧٠,٢٤٦	= المصروفات الاخرى الاجمالية والاحتياطيات العامة
١٣٧١٤٩	١٣٧١٤٩	٣,٤%	٧٢,٦٢٩	٧٠,٢٤٦	* المصروفات الاخرى الاجمالية
٤٣٤,٨٩٤,٣	٤٣٤,٨٩٤,٣	٥٢,٦%	١٤١,٤٢٥	٩٢,٦٨٢	- شراء الأصول غير المالية (الاستثمارات)
٣٨٦٥٩٧	٣٨٦٥٩٧	٤٧,٧%	١١٧,٧٨٥	٧٩,٧٣١	= الأصول الثابتة
٣٨٤١٩١	٣٨٤١٩١	٤٧,٧%	١١٧,٥٦٣	٧٩,٥٩٠	* استثمار مباشر (شاملة الرسوم الجمركية)
٤٩,٨٨٣	٤٩,٨٨٣	١٠٢,٤%	١٠,٦٥٣	٥,٢٦٣	x مباني سكنية
١٠٥,٩٦٦	١٠٥,٩٦٦	٣٣,٥%	٣٦,٧٥٥	٢٧,٥٢٩	x مباني غير سكنية
١٣٤,٦٦٣	١٣٤,٦٦٣	٩٥,٠%	٣٣,٩٨١	١٧,٤٢٧	x تشييدات
٢,٧٦٣	٢,٧٦٣	-١٤,٢%	١٥٠	١٧٥	x وسائل نقل
١,٥٧٠	١,٥٧٠	٦١٧,٦%	٤٦٤	٦٥	x وسائل انتقال
٥٤,٧٣٧	٥٤,٧٣٧	-٠,٥%	١٣,١٣٣	١٣,١٩٧	x الآت ومعدات
٢,٠٢١	٢,٠٢١	٢٩,٢%	٣٦٥	٢٨٢	x عدد وادوات
٣٢,٤٣٢	٣٢,٤٣٢	٤١,١%	٢٢,٠٣٧	١٥,٦١٧	x تجهيزات وأخري
١٥٦	١٥٦	-٢٤,٨%	٢٧	٣٦	x ثروة حيوانية ومائية (أصول زراعية)
٢٤٠٦	٢٤٠٦	٥٦,٨%	٢٢١	١٤١	* نفقات إيرادية مؤجلة (تشغيل)

المصروفات العامة للنصف الأول والموازنة العامة للدولة للعام المالي ٢٠٢٦/٢٠٢٥

بالمليون جنيه
تمثل التقديرات الأولية تحت المراجعة بتاريخ ١١ يناير ٢٠٢٦

٢٠٢٦/٢٠٢٥		معدل نمو %	فعليات		
موازنة معتمدة	تقديرات أولية تحت المراجعة		يوليو - ديسمبر ٢٠٢٦/٢٠٢٥	يوليو - ديسمبر ٢٠٢٥/٢٠٢٤	
٢	٢	١٦,٧%	١	١	x مبانى سكنية

المصروفات العامة للنصف الأول والموازنة العامة للدولة للعام المالي ٢٠٢٦/٢٠٢٥

بالمليون جنيه
تمثل التقديرات الأولية تحت المراجعة بتاريخ ١١ يناير ٢٠٢٦

٢٠٢٦/٢٠٢٥		معدل نمو %	فعليات		
موازنة معتمدة	تقديرات أولية تحت المراجعة		يوليو - ديسمبر ٢٠٢٦/٢٠٢٥	يوليو - ديسمبر ٢٠٢٥/٢٠٢٤	
١٧٧	١٧٧	١٣٨,٢%	٤٩	٢١	x مباني غير سكنية
٢٧٧	٢٧٧	٢٩,٦%	٤٢	٣٢	x تشييدات
٤٨	٤٨	٧٨,٦%	١٣	٧	x وسائل نقل
١٩	١٩	-٣٣,٣%	٢	٣	x وسائل انتقال
٣١٣	٣١٣	-٩,٣%	٤٩	٥٤	x الآت ومعدات
٧٦	٧٦	١٨٧,٥%	١٤	٥	x عدد وادوات
١,٤٩٢	١,٤٩٢	١٢٤٦,٢%	٥٣	٤	x تجهيزات
٢٢٨٥	٢٢٨٥	-٧,٨%	٦,١٨١	٦,٧٠٤	= الأصول غير المنتجة
٢٢٨٥	٢٢٨٥	-٧,٨%	٦,١٨١	٦,٧٠٤	* أصول طبيعية
١,٩٦٢	١,٩٦٢	-٧,٦%	٦,١٠٧	٦,٦٠٨	x شراء أراضي
٣١٩	٣١٩	-٢٣,٢%	٧٣	٩٥	x تمهيد وأستصلاح أراضي
٣٢٠,١٢	٣٢٠,١٢	١٧٩,٤%	١٧,٤٥٩	٦,٢٤٨	= أصول غير مالية أخرى
٣٢٠,١٢	٣٢٠,١٢	١٧٩,٤%	١٧,٤٥٩	٦,٢٤٨	* متنوعة
٢٤	٢٤	٩,٥%	٨	٧	x فوائد سابقة على بدء التشغيل
٨٩١	٨٩١	١٠٢,٩%	٢٤٣	١٢٠	x البعثات
١٤,٦٠٦	١٤,٦٠٦	٦,٥%	٤,٦٦٦	٤,٣٨٢	x ابحاث ودراسات للمشروعات الاستثمارية
٠	٠	٦٢٢,٢%	١٢,٥٤١	١,٧٣٧	x دفعات مقدمة
١٦,٤٩١	١٦,٤٩١	-	-	٢	x تعويضات فروق الأسعار للمقاولين